الإعلام والأمن الإنساني

بين أمن الدولة وأمن الإنسان

الإعلام والأمن الإنساني

بين أمن الدولة وأمن الإنسان

تحرير أ.د. حسين قادري

أمال باي — فهيمة قابوش

بشرى برش — كريمة عساسي

بلال بوفنينزة — وهيبة بشريف

سلسلة دراسات أكاديمية (01)

مخبر الأمن الإنساني الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 740-9931

الإعلام والأمن الإنساني
بين أمن الدولة وأمن الإنسان

المؤلف: حسين قادري

الناشر: مخبر الأمن الإنساني، الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2019

ر. د .م. ك ISBN 978-9931-740-00-01

Copyright© LSH-AEP 2019

فهـــرس المحتويات

تقديم:

أ.د. حسين قادري 7

1 ــ **الأمن الإنساني والإعلام: دراسة في المفاهيم.**

أ . كريمة عساسي 9

2 ــ **المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني والإعلام الجديد.**

أ . بشرى برش 35

3 ــ **دور الإعلام الأمني في الحروب**

أ. وهيبة بشريف.....53

4 ــ **مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني العربي**

أ. بلال بوفنينزة 67

5 ــ **المضامين الإعلامية الدرامية وتهديداتها للأمن الثقافي**

ـ قراءة تحليلية لواقع الأمن الثقافي الجزائري في ضوء الدراما الإعلامية ـ

أ . فهيمة قابوش 81

6 ــ **إسهامات الإعلام التنموي في تحقيق التنمية وانعكاساتهما على الأمن الإنساني**

أ. أمال باي 97

تقـديـم

يسعى مخبر الأمن الإنساني منذ تأسيسه في 2012 بجامعة باتنة1، الى تقديم اضافة جديدة في حقل البحث العلمي ونشر المعرفة، حيث نظم العديد من النشاطات العلمية في صيغة ملتقيات وأيام دراسية وندوات، كما أســس دورية أكاديمية محكـــمة، (المجلة الجزائرية للأمن الإنساني).

تعزيزا لهذا المسعى، سيصدر المخبر سلسلة من المطبوعات هي حصيلة النشاطات العلمية التي نظمها طيلة الفترة السابقة والتي سينظمها لاحقا، وكذا إنجازات الأعضاء والمتعاونين معه. تثمينا لمجهود الأساتذة والباحثين وتعميما للفائدة، يأتي هذا الكتاب بعنوان، (الإعلام والأمن الإنساني)، لإظهار العلاقة الجدلية بين الموضوعين وابراز أهمية الترابط بينهما عبر التطور الهائل والسريع لوسائل الإعلام وتأثير ذلك على الأمن الانساني سلبا وايجابا، حيث يختلف الأمر من مجتمع إلى آخر ومن دولة الى أخرى.

إرتبط الأمن بالدولة لزمن طويل، و كان يعتقد أن الأمن عندما يتوفر للدولة فهو بالضرورة يتوفر للمواطن، إلا أن الحروب والنزاعات وأنانية الانسان والمؤسسات الوطنية والعالمية اكدت مع الوقت أن أمن الدولة وقوتها لا يعني بالضرورة توفر الأمن لمواطنيها، والتجارب عديدة في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، تقع ويلات الحروب والعقوبات الاقتصادية والحصارعلى المواطن البسيط قبل القادة والمتحكمين في زمام الدولة.

يعد الاعلام جزء من إدارة العملية الأمنية، فالدولة تسعى للحفاظ على كيانها بالدرجة الأولى. وعليه فإن مفهوم الأمن إنتقل من الأمن للدولة الى الأمن للإنسان، وأصبح يقاس بمدى توفره في الأبعاد المختلفة لحياة الإنسان، حيث أثبتت التجارب أن أمن الإنسان مقدم على أمن البلدان، وتأسست معادلة جديدة مفادها: أن الإعلام يجب أن يساهم في أمن الإنسان أولا، لأن ذلك يؤدي إلى أمن الدولة ومن ثم أمن المجتمع الدولي وليس العكس.

بهذا إنتقل التحليل من وحدته التقليدية، أي من الدولة كوحدة تحليل إلى الفرد كوحدة تحليل أساسية، فالقياس يقع على الإنسان، إذا كان حاضره ومستقبله آمنا فيمكن الحكم على الدولة والمجتمع الدولي بالأمن والسلامة، والعكس صحيح.

تنبع أهمية الإعلام المتزايدة اليوم من كونه أداة تواصل هامة، و لعل الأهم في ذلك أن الإعلام هو الأداة التي لا تقل أهمية عن أدوات القوة التقليدية، كالسلاح والاقتصاد. فمن امتلك الإعلام بتكنولوجياته المتقدمة يستطيع أن يتحكم في الرأي العام وتوجيهه، ومن ثم يستطيع التحكم في العالم في فترة السلم أو الحرب.

يسعى محتوى هذا الكتاب إلى الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى تساهم وسائل الإعلام في ترقية وصون الأمن الإنساني؟ والإجابة عن هذه الإشكالية تدفعنا إلى تبني فرضية مفادها: كلما إستندت وسائل الإعلام بمختلف صورها وتقنياتها إلى تبني سياسة حكيمة ومتعقلة كلما كانت خدمة أكثر إيجابا للإنسان حيث ما وجد وكيف ما كان.

محاور هذا الكتاب عبارة عن مداخلات قدمت في يوم دراسي لطلبة الدكتوراه إعلام وإتصال، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، برئاسة الأستاذ الدكـــتور: حسين قادري.

1 ــ الأمن الإنساني دراسة في المفاهيم.
2 ــ المقـــاربات النظريـــة المفـــسرة للأمـــن الإنـسـاني في الإعـــلام الجديد.
3 ــ دور الإعـــلام الأمني في الحروب.
4 ــ مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني العربي.
5 ــ إسهامات الإعلام التنموي في تحقيق التنمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني.
6 ــ المضامين الإعلامية الدرامية وتهديداتها للأمن الثقافي.

مدير المخـــــبر

أ.د. حســـين قادري

الأمن الإنساني والإعلام: دراسة في المفاهيم

أ. كريمة عساسي

مقدمة

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه. فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، وبما أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي فإنه أضحى كثير التداول في الساحة العالمية، لدرجة أن بعض المعاهد أدرجته كمادة للدراسة، كما هو الحال في كندا. إذ يعد من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فهو موضوع قديم بات يتجدد من حيث الطروحات التي يفرزها، ولعل أهم إفرازات الأمن الإنساني تعميق مفهوم الأمن بتحويل مركزية التحليل من الدولة إلى الفرد وتوسيعه لمجموعة تهديدات تشمل التهديدات البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وفي المقابل يجد فريق من الباحثين العديد من الإشكالات في تحديد المفاهيم الأمنية والإعلامية على اعتبار أنه لا يمكن فصل مفهوم الأمن الإنساني عن مفهوم الإعلام، خاصة في ظل التطورات التي أفرزتها العولمة من تكنولوجيات حديثة وتدفق للمعلومات وتعدد وسائل الاتصال التي سارعت من تطور هذين المفهومين والمفاهيم المرتبطة بهما، وهو ما أدى إلى صياغة رؤى جديدة تتضح من خلالها المكانة التي يحتلها أمن الإنسان والإعلام في الخطاب السياسي والإعلامي وفي حياة الأفراد على السواء مبرزين بذلك أبعاد العلاقة بينهما.

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

- ما هو مفهوم الأمن الإنساني والإعلام ؟

- كيف ظهر مفهوم الأمن الإنساني والإعلام ؟
- ما هي حدود العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني والإعلام ؟

I ــ إرهاصات ظهور مفهوم الأمن الإنساني

ساهمت التغيرات التي شهدها العالم في مجال العلاقات الدولية إلى بروز مقاربات أمنية جديدة تبنت تحليلا مخالفا للرؤية الواقعية لمفهوم الأمن حيث تم نقل محور النقاش من أمن الدولة إلى أمن الإنسان،[1] وهو ما سيحيلنا لذكر أبرز الظروف التي أدت إلى هذا التحول في الرؤى والتصورات الأمنية والتي تتمثل أساسا في ظروف الحرب الباردة وما بعدها، إضافة إلى انعكاسات ظاهرة العولمة[2]

شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل والقضايا الإنسانية، حيث طرح «بلاتز» رؤيته حول الأمن الفردي في كتاب له بعنـــوان» الأمن الإنساني بعض التأملات» وترتكز فرضيته على أن مفهوم الأمن شامل يضم كل العلاقات الاجتماعية التي تربط الجماعات والمجتمعات، وأكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين، فاعتبرت أفكاره تحدي للفكر التقليدي المرتكز على أمن الدولة، ولم تثر أفكار «بلاتز» آنذاك صدى واسعا بسبب البيئة الدولية وظروف الحرب الباردة، التي أثارت الجدل وزادت من حجم التساؤل حول المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي والوحيد المؤثر في الساحة العالمية، فقد برزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة التي أضحت تهدد أمن الدولة القومية، الأمر الذي فرض بعد الحرب الباردة ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد الإنساني في الدراسات الأمنية.[3]

II ــ المتغيرات الدولية المؤثرة على تحول مفهوم الأمن الإنساني

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات ابتداء من العقد الأخير من القرن 20، و الذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور هذا النوع الجديد من التهديدات،[4] برزت مفاهيم أمنية مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن

والتي عكست تحولات البيئة الأمنية، مما أفرز جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة كدمج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية وذلك بالتركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلا من التركيز على أمن الحدود وتوسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.[5]

وبظهور العديد من الفواعل منها منظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات عابرة للقارات ومؤسسات إعلامية، زاد عمق النقاش حول ضرورة إعطاء مفاهيم مختلفة للأمن الإنساني،[6] ومن بين أهم الفواعل التي أبرزت اهتمامها بهذا الموضوع نجد هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت ميثاق تحدث في مواده 55 و56 عن جميع ما جاء به الأمن الإنساني فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والأكثر من ذلك أن ديباجة هذا الميثاق جاءت باسم الشعوب: «نحن شعوب الأمم المتحدة قد عاهدنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي من خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية أحزانا يعجز وصفها وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية تدعم تطور المجتمع وإقامة شروط أفضل للحياة في حرية أكبر».

وقد لحق هذا الميثاق اتفاقيات لحقوق الإنسان في مختلف المجالات، إلا أن عدم الرضا تنامي يوما بعد يوم بالنسبة للأفكار التقليدية، المتعلقة بالأمن، حيث أن تعزيز أمن دولة ما يؤدي إلى المساس بأمن دولة أخرى، وهو ما أدى في وقت مبكر منذ سنة 1960 إلى الجمع بين الأمن والتنمية، حيث كتب «روبرت مكنمارا» في كتابه «جوهر الأمن» أن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، والتنمية تعني النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي هذا الإطار دار نقاش حاد في إطار الأمم المتحدة في عقد السبعينات حول الربط بين التسلح والتنمية وضرورة نزع السلاح وتخصيص عائداته لتنمية الجنوب، إلا أن هذه النقاشات انتهت بالفشل، كما أن فشل هذه النقاشات على مستوى الأمم المتحدة لم يمنع بوادر التحول في

التفكير الأمني وجعل الأفراد جزءا من الأجندة الأمنية، أما في إطار السعي إلى تحقيق السلام، فقد ركزت المنظمات غير الحكومية على المتأثرين من الحرب، وعملت جنبا إلى جنب مع الإعلام لخلق مركز ثقل عالمي يدفع المجتمع الدولي للتدخل من أجل حماية الإنسان.

وفي هذا الإطار نشأ نادي روما، وهو منظمة غير حكومية تأسست في8 أفريل 1968 من علماء واقتصاديين ورجال أعمال ورؤساء دول سابقين، الذي عمل على مشروع أسماه «إشكالية العالم» WorldProblematic ودعا إلى أمن الفرد وتتبع التغيرات في الوضع العالمي والإشكاليات التي تواجه العالم ككل من الفقر إلى التدهور البيئي وانعدام الأمن الاقتصادي والإنساني وغيرها، وفي الثمانينيات تم إنشاء اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن، التي أصدرت تقريرها الشهير «الأمن المشترك» سنة 1982 وقد أشارت فيه إلى ضرورة البحث عن طرق بديلة للتفكير في السلام والأمن، وعلى الرغم من أن التقرير ركز على القضايا العسكرية والأمن القومي إلا أنه أقر أن الأمن في العالم الثالث مهدد بأشياء إضافية هي الفقر، الحرمان وعدم المساواة الاقتصادية، وبين التقرير أن الأمن المشترك يتطلب أن يعيش الناس في كرامة وسلام وأن يكون لديهم ما يكفيهم من الغذاء وأن يكون في مقدورهم الحصول على عمل والحياة في عالم لا فقر فيه،[7] وعليه فإن التحول في مفهوم الأمن ارتبط بالتحول في مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التأكيد على الحاجات الأساسية للإنسان والتنمية التي محورها الإنسان في التسعينيات أين انتقل الإنسان فعلا إلى مركز التفكير الأمني سواء على مستوى القيادات السياسية أو المنظمات غير الحكومية. وفي هذا الإطار تدخل مبادرة الجزائر عندما نادت ببناء نظام اقتصادي عالم جديد قائم على توازن المصالح بين الشمال والجنوب.

اعترف مجلس الأمن للأمم المتحدة في سنة 1992 وفي بيان له، بأن مصادر عدم الاستقرار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وكانت المرحلة الأهم لمفهوم الأمن الإنساني

سنة 1994 عندما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في تقريره السنوي بمناقشة مسألة التنمية والأمن، واستعمل بشكل مباشر وصريح مصطلح الأمن الإنساني، وعرفه بأنه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وأنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع الناس من التهديدات الحرجة والمفاجئة البيئية، الاقتصادية، الغذائية، الصحية، الشخصية والسياسية.

كان هذا التقرير بمثابة الانطلاقة الرسمية للمناقشة حول مفهوم الأمن الإنساني، حيث جاء في تقرير لجنة رامفال حول الحكومة العالمية سنة 1995، بأن الأمن العالمي يجب أن يكون أوسع من التركيز العالمي على أمن الدول ليدمج أمن الناس وأمن الأرض، وقد أبرز التقرير أنه لم يبق أمر مناقشة الأمن الإنساني مقتصرا على المؤسسات الدولية الحكومية أو غير الحكومية وإنما انتقل إلى مستوى الدول وكيفية تعاملها مع هذا المفهوم، فكانت كل من كندا، اليابان والنرويج في طليعة الدول التي حاولت بناء مفهوم للأمن مقبول يمكن التعامل معه واقعيا، وعلى المستوى الأكاديمي حاول علماء العلاقات الدولية والمؤسسات العلمية المساهمة في النقاش حول مفهوم الأمن الإنساني.[8] في هذا السياق أقامت جامعة هارفرد مثلا، برنامجا في الموضوع وناقشت مواضيع مثل الطاقة، البيئة الفقر، الصحة، والتعليم، في شكل إصدارات لكتب ومقالات رسخت مصطلح الأمن باعتباره يتجاوز مفهوم أمن الدولة.

وكما قال محبوب الحق الذي يعتبر أحد مهندسي تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994، إن الأمن أصبح بشكل متنام أمن الناس وليس الإقليم، أمن الأفراد وليس فقط الأمم، أمن من خلال التنمية وليس التسلح، الأمن لجميع الناس في أي مكان، في مساكنهم، في عملهم، في شوارعهم، في مجتمعاتهم وفي بيئتهم «نحن بحاجة إلى مفهوم جديد للأمن قائم على حياة الناس وليس أسلحة دولهم، مفهوم عالمي، عام وغير قابل للتقسيم.»[9]

III ــ الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني

يعد مفهوم الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أرضها، إذ يمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعتبرون الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها؛ إذن كان من الطبيعي العودة إلى أمن البشر بعد أن فاقت معاناة البشر كل التوقعات، كما تأكد أنه على الرغم من زيادة تأمين الدولة لشؤونها العسكرية والسياسية إلا أن أمن البشر لم يتحقق تلقائيا بتحقق أمن الدولة، فبانتهاء الحرب الباردة أصبحت الأخطار والتهديدات قريبة من الأفراد، وهو ما يتطلب انتهاج بديلا ومفهوما مغايرا للأمن، يأخذ في الاعتبار أولوية أمن الأفراد وبخاصة بعد أن أفلح العالم في حماية ذاته من أخطار الصدام النووي، إلا أن أحوال الأفراد تزداد بؤسا وأمنهم يزداد هشاشة، حيث يؤكد بعض الباحثين أن تلك الظروف والأوضاع المتمثلة في الحرمان الاجتماعي والاقتصادي صارت أحد المسببات الأساسية للصراعات داخل الدولة والتي فاقت الصراعات فيما بين الدول وهو ما ينتج عنه انتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم.[10]

وفي محاولةٍ لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني قُدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية نعرض فيما يلي أهمها:

1-تعاريف المنظمات والهيئات الدولية للأمن الإنساني

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع «محبوب الحق» وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة

والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقةٍ بين دول العالم كلّه.[11]

فمفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية في ظل بيئةٍ آمنةٍ تحقق استدامة نتائجها وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة.[12]

أما لجنة الأمن الإنساني التي أُنشئت من أجل إرساء دعائم الأمن الإنساني أعطت تعريف لهذا الأخير على أنه «حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر وتعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته»، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق كما أوضحت اللجنة في التقرير الذي قدمه كل من صاداكو اوغاتا و أمارتياسن، إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق «كوفي عنان» والذي سمي بـــــ: أمن الإنسان الآن»(Human Security Now) ، حيث شمل هذا التقرير ثمانية أجزاء كاملة وقد ركزت اللجنة في الجزء الأول المعنون بـ «أمن الإنسان الآن» على تحديد مفهوم للأمن الإنساني ودعت اللجنة إلى بناء استجابة جماعية ومتكاملة من المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم لحماية الإنسان الفرد حيث اتفقت اللجنة على إيجاد تعريف للأمن الإنساني باعتباره حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، تلك الحريات تمثل جوهر الحياة، حماية الناس من التهديدات

والأوضاع الحرجة (القاسية) المتفشية. وبذلك يمكن القول أن تعريف لجنة الأمن الإنساني هو نتيجة جهد علماء وخبراء ميدانيين لجلب الاهتمام بالمفهوم الجديد في الدراسات الأمنية وإعطائه حقه من الدراسة، خاصة وأن التقرير يتعلق بالأمم المتحدة التي تجمع 189 دولة، فهذا دليل على أن مفهوم الأمن الإنساني أصبح موضوع له مكانته عند أبرز المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذا في السياسة الدولية.[13]

وقد جاء تقرير آخر لهذه اللجنة أصدر سنة 2001 عنون بـــ مسؤولية الحماية «بأن أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر وحماية حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية، وعليه فإن الملاحظ لتعريفات لجنة الأمن الإنساني يجد أنها تجمع بين الأمن من الخوف، الأمن من الحاجة والكرامة الإنسانية وهو التعريف الواسع للأمن الإنساني.[14]

حاول تقرير مركز الأمن الإنساني الإجابة عن السؤال: ما هي التهديدات التي يجب أن يحمى منها هؤلاء الأفراد؟ لأن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد التابعين لها آمنين ولهذا يجب تعزيز كل من الأمن الإنساني والأمن القومي بشكل متوازي، حيث يذكر التقرير أن في مئة سنة الأخيرة قتل عدد كبير من الأشخاص من طرف حكوماتهم وهذا يبين أن حماية المواطنين من الهجوم الأجنبي قد يكون شرطا أساسيا لأمن الأفراد ولكنه لا يعتبر كافيا لحماية الناس من كل التهديدات الحقيقية والممكنة التي تعرض حياتهم للخطر، مما يؤكد النظرة الجديدة للأمن ذلك أن الأطر التحليلية التقليدية تهتم بالحروب بين الدول ولا تعطي أهمية للصراعات العنيفة داخل الدولة الواحدة، كما أن التقرير بين نقطة أساسية ألا وهي الاتفاق الجماعي على أولوية حماية الأفراد ضمن الأهداف السامية للأمن الإنساني، حيث أن الهدف التقليدي للأمن الوطني كان الدفاع عن الدولة من التهديدات الخارجية وفي المقابل محور الأمن

الإنساني هو حماية الأفراد. كما اقترح تقرير مركز الأمن الإنساني مستويين لمفهوم الأمن الإنساني وهما المستوى الضيق والمستوى الواسع.[15]

على المستوى الموسع تم إعطاء مفهوم الأمن الإنساني صورة تتناسب وحقيقة الوضع الدولي الراهن في ظل التهديدات المختلفة التي تواجه الفرد داخليا وخارجيا مثل العنف، الجرائم، الإرهاب، الهجرة، التمييز الجنسي، الحروب الأهلية، الأمراض، التلوث والتدهور البيئي والتي تلخص في التهديدات والأخطار اللاتماثلية التي تواجه الفرد.

أما على المستوى الضيق، فيعنى الأمن الإنساني حماية الإنسان الفرد من العنف الداخلي، وبهذا ينحصر أمن الفرد في البعدين السياسي والعسكري، ويعتبر الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة اعتبار الأمن من اختصاص الدولة في حماية الأفراد.[16]

أ- **تعريف منظمة الأمم المتحدة**: يتركز وصف الأمن الإنساني لدى منظمة الأمم المتحدة في دعامتين «التحرر من الخوف» و« التحرر من الحاجة». ورأى كوفي عنان أن أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الخوف، وعليه يمكن القول أن تعريف كوفي عنان يرتبط بالتنمية الإنسانية المستدامة المرتكزة على المساواة، العدالة الاجتماعية والحماية من التهديدات غير العسكرية.

2- **تعريف الأمن الإنساني حسب بعض المفكرين وصانعي القرارات**

شغل الفرد مخيلة الكثيرين ولم يكن الحديث عنه وليد العشريتين الأخيرتين، فقد كتب وليام فريدمان سنة 1970 عن أهمية الفرد في العلاقات الدولية

مؤكدا على كونه يشكل المادة الحقيقية للعلاقات الدولية طالما أنه هو الذي يشارك في الحرب، وهو الذي يصنع القضايا ويتحمل الخسائر، وهو الذي يعيش حرا أو يغدو مكبلا في العبودية.[17]

أما «شارل فيليب دافيد» و« بياتريس باسكال» فقد قدما مفهوما مغايرا للأمن الإنساني فعرفاه على أنه: «حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية» كما يؤكدان بأن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي. فالأمن الإنساني يعني التحرر من الحاجة الاقتصادية ومن الاستعباد والعنف السياسي، إذ يستدعي إشباع كل الحاجيات الأساسية للكائن الإنساني من حاجات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية سياسية أو أمنية، وفي أي زمان ومكان يتواجد فيه ودون أي تمييز.[18]

استطاعت لويز فراشت مساعدة كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، من إعطاء معنى مبسطاً للأمن الإنساني على أنه: «كل الأشياء التي يحبها الرجال والنساء في العالم أينما كانوا، من غذاءٍ كافٍ ومأوى مناسبٍ وصحةٍ جيدةٍ وتعليمٍ للأولاد وحماية من العنف، سواء أكان منشأه الأفراد أم الطبيعة، إلى جانب وجود الدولة التي لا تمارس أي نوع من القسر على مواطنيها إلا بموجب القانون.»[19]

أما بالنسبة لـبيتر ويلكن و كارولين توماس، فقد قدما تعريفا يصف الأمن الإنساني بأنّه الحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية، والتي يمكن أن تتحقق فيها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ، دون أن يتم تطبيق ذلك لصالح فئة دون الأخرى.[20]

في حين رأى تايلر أوين أن الأمن الإنساني هو« حماية النواة الحية للبشر كّلهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية أو غذائية أم صحية أم شخصية أو سياسية»، وحاول أوين في تعريفه التوفيق بين المتمسكين بفكرة أن التهديدات الأمنية الحقيقية هي تلك التي تمس أمن الدولة بشكله التقليدي من جهة، وبين أولئك الذين يرون أن التهديدات الأساسية للأمن هي تلك العوامل المرتبطة بفقدان الحياة من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وليس من الحروب.[21]

بينما عرف رونالد باريس Roland Paris الأمن الإنساني بأسلوب مغاير عن التعاريف الأخرى، إذ شبهه بالغراء الذي يجمع معا القوى الوسطى من الدول ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية التي تهدف معا إلى التواجد على الساحة السياسية، ولذلك فإن مفهوم الأمن الإنساني لم يظهر فجأة على الساحة الدولية، ولم يكن هناك توافق حول تعريف واحد له.[22]

وفي إطار إعطاء تعريف بسيط للأمن الإنساني نجد أن مايور فريدريك MaYOR Frederic المدير السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCOقد قدم تعريفا وصفه بأنه الحماية والدفاع عن كرامة الإنسان.[23]

بينما حدد كوفي عنان تعريفا واسعا للأمن الإنساني لأنه تجاوز مجرد غياب النزاع العنيف وبذلك أعطى فهما جديدا للأمن، فيقول يجب علينا أيضا توسيع نطاق رأينا ما هو المقصود من السلام والأمن؟ السلام يعني أكثر بكثير من غياب الحرب، لم يعد فهم أمن الإنسان من خلال شروط عسكرية محضة بل يجب أن تشمل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حماية البيئة والديمقراطية ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون وبهذا لخص كوفي عنان مفهوم الأمن الإنساني في ثلاثة ركائز وهي:[24]

1. الحق في العيش بعيدا عن الحاجة.
2. الحق في العيش بعيدا عن الخوف.
3. حق الأجيال اللاحقة.

أما «محبوب الحق» فيعتبر أن الأمن الإنساني هو ثورة سياسية معاصرة على الأمن التقليدي وقد حاول الإجابة عن السؤال «الأمن لمن؟» في المقاربة التي طرحها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 تحت عنوان الإلزامية الجديدة للأمن الإنساني» «New imperatives of Human Security يعتبر أن الأمن الإنساني يتحقق «بكرامة حياة الإنسان وأن مفهومه لا ينبثق من كتابات العلماء والمثقفين بل من مخاوف الناس اليومية كمخاوف النساء من التشرد والأولياء على أبنائهم من المخدرات ومخاوف عديدة أخرى.»[25]

أما تحقيق الأمن الإنساني حسب كارولين توماس فيكون من خلال بعدين أساسين البعد المادي والبعد المعنوي، إذ أن أمن الإنسان يصف حالة من وجود الاحتياجات المادية الأساسية وكذلك تحقيق كرامة الإنسان، حيث أن الأبعاد المادية والمعنوية هي عبارة عن أشكال متكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها لأنه إذا حصل ذلك يؤدي إلى صعوبة تحقيق أمن الفرد لذا فإن كل جزء مكمل للآخرن،[26] بينما نجد «لويد أكسورد» قد عرّف الأمن الإنساني بأنه: «حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية.»[27]

وعليه يمكن القول أنه لا يوجد تعريف واحد و محدد للأمن الإنساني على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في البحث، حيث لا يوجد إجماع حقيقي حول مفهوم الأمن الإنساني ولا يزال هناك قلق كبير حول المفهوم الأمني والآثار المترتبة لدراسات العلاقات الدولية والأمنية على الإنسان الفرد إذ ورد في كتاب Shahrbanou Tadjbakhas « المعنون بـ «الأمن الإنساني مفاهيم وتأثيرات» (Human Security: Concepts and I mplications) أن الفرد تحول من مواطن بسيط تابع لدولته إلى الممثل المشارك في العلاقات الدولية.»[28]

3 - تعاريف الأمن الإنساني حسب بعض الحكومات

أولا: اليابان: الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني اتسمت بالاتساع، وقامت بشكل أساسي على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الأساسية للإنسان، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، البيئية، والغذائية؛ وترى حكومة اليابان أن أمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد وحماية كرامتهم والحفاظ عليها، وهو ما يتم تحقيقه بضمان الحرية من الفقر، وتجلى هذا الاهتمام الياباني بمفهوم الأمن الإنساني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999.[29]

ارتبطت الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني بتقديم دعم مالي لمشروعات تحقيق الأمن الإنساني من خلال إنشاء صندوق الأمن الإنساني وتمويل أنشطته، إلا أن هناك تناقض في موقفها فيما يتعلق بحقوق الإنسان داخل اليابان كما أن اليابان تتخلى عن العديد من التزاماتها الدولية التي هي محور مفهومها للأمن الإنساني، فعلى سبيل المثال وضعت العديد من التشريعات الداخلية للتحكم في الهجرة إليها وقبول اللاجئين وبذلك، فاليابان دولة تسعى إلى الدفاع عن أمن الإنسان في العالم وهي لا تطبق هذا الأمن الإنساني، إلا شكليا وبما يتفق مع مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها الإستراتيجية في الداخل والخارج.[30]

ثانيا:كندا: الرؤية الكندية ركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من استخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل، كمكافحة انتشار الألغام الأرضية، والكف عن تجنيد الأطفال، وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وإصلاح القطاعات الأمنية، وانعكست اهتمامات كندا بمبادرة أطلقتها عام 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني والتي تضم لغاية الآن ثلاثة عشر دولة من مختلف مناطق العالم

وهي:كندا، النرويج، الأردن، سويسرا، تايلند، النمسا، هولندا، مالي، شيلي، سلوفانيا، ايرلندا، اليونان وجنوب إفريقيا.[31]

هذه الشبكة تجتمع سنويا لمناقشة القضايا التي تهدد الأمن الإنساني، وتسعى إلي بلورة بعض التدابير العملية لمواجهة القضايا التي تهدد الأمن الإنساني، وهذه التدابير والاستراتيجيات التي تحاول حركة الأمن الإنساني بصورة عامة وشبكة الأمن الإنساني بصورة خاصة التركيز عليها تشمل مجموعة من القضايا.[32]

كما أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليود أكسوورتي في تحليله عن الأمن الإنساني إلى أنه يتضمَّن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، ونوعية مقبولة من الحياة، وضمانا لحقوق الإنسان الأساسية.[33]

IV ـــ الأمن الإنساني والمفاهيم المشابهة له.[34]

1-**أمن الإنسان وأمن الدولة**: يتمم أمن الإنسان أمن الدولة في أربعة جوانب: اهتمامه هو الفرد والمجتمع لا الدولة تشمل التهديدات لأمن الناس التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائما على أنها تهديدات لأمن الدولة، نطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها، تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضا تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم.

2-**أمن الإنسان وحقوق الإنسان**: يمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في 1993 على ترابط حقوق الإنسان لدى جميع الناس في العالم، لذلك فحقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وحقوق الإنسان تجيب على السؤال التالي: لماذا ينبغي تعزيز أمن الإنسان.

3- **أمن الإنسان والتدخل الإنساني:** مصطلح التدخل الإنساني مركب من كلمتين التدخل والإنساني فالتدخل يعني التدخل العسكري أي استعمال

القوة، والإنساني يتعلق بالإنسان وخاصة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تم في حقها خرق أو انتهاك فادح، أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان. من الملاحظ الاختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنساني، لأن الأول يكون في حالة الانتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي أي انه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما الأمن الإنساني فهو أشمل يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي كما أن التدخل الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول.

V ـــ الإطار المفاهيمي للإعلام:

إن المفهوم العلمي للإعلام اتسع حتى شمل أحد أساليب جمع ونقل المعلومات والأفكار طالما أحدث ذلك تفاعلا ومشاركة من طرف آخر مستقبل، ويمكن تعريف الإعلام بأنه كل تعبير لمصدر استخدم رمزا ووسيلة وأحدث مشاركة لدى طرف مستقبل، وعليه فلإعلام بهذا المفهوم يشمل الإعلام الذاتي وهو تداعي المعاني داخل الفرد نفسه كما يشمل الحديث بين شخصين والحديث الجماعي والاتصالات الإدارية ونقل المعرفة عن طريق التعليم ويشمل أيضا الحركات غير المنظومة أو ما يسمى الإعلام غير اللفظي طالما أدرك المستقبل مضامينها، كما يشمل المفهوم الحديث للإعلام كل الرسائل التي نتلقاها من البيئة المحيطة.[35]

1- تعريف الإعلام لغة: الإعلام لغة هو مصدر أعلم ويقال استعلم لي خبر فلان وأعلمني إياه حتى أعلمه واستعلمني الخبر فأعلمته إياه، وأعلم الفارس جعل لنفسه علامة الشجعان، وأعلم الفرس أي علق عليه صوفا أحمر أو أبيض في الحرب،[36] أعلم فلانا الخبر أي اخبره به وأعلم فلانا حاصلا، وعليه أي جعله يعلمه.[37]

أما حسب محمود محمد سفر يعني التبليغ ويقال: بلغت القوم بلاغا، أي أوصلتهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك أي وصلك ففي الحديث بلغوا عني ولو آية.[38]

والمقابل اللغوي للفظ إعلام في اللغة الفرنسية حسب قاموس Larousse فعل الإخبار وعليه فإن مدلول كلمة إعلام يتمثل في عملية إخبار الغير بالمعلومات.[39] فقد اشتق لفظ إعلام من كلمةinformation والنطق اللاتيني informatioمأخوذ منinformatum أو الفعل informare.[40]

وعليه فإن كلمة إعلام مشتقة من العلم، فلغويا يكون معنى الإعلام نقل الخبر وهو نفس المعنى الذي يطلقه العلماء على عملية الإعلام، إذ يقول الدكتور عبد اللطيف حمزة «الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحفية والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة»، ويقول فرنان تيرو: «الإعلام هو نشر الوقائع والآراء في صيغة مناسبة بواسطة جميع العلامات التي يفهمها الجمهور» إن هذا التعريف ينص على شيئين أساسيين في وجود عملية الإعلام وهما الصيغة وشيوع الخبر.

أما الصيغة فهي تنطبع بنوع الوسيلة المستعملة وحسب الحاسة الموجهة إليها من سمع وبصر ولسان ولمس..الخ وشيوع الخبر ونشر الوقائع فهو جعلها معروفة عند عدد كبير من الناس ومعنى هذا أن هناك أحداثا ووقائع تبقى سرية لا تنشر بين الناس، كالمساعي الدبلوماسية والاستعدادات العسكرية وبعض الأحداث التي يرى أصحابها فائدة في عدم نشرها والحدود بين ما ينشر وما لا ينشر غير واضحة تتكيف حسب ظروف المكان والزمان، وشيوع الخبر قد يقع بالوسائل القديمة كاللسان بين شخص وآخر أو بين شخص وجماعة في التجمعات الدينية أو السياسية أو النقابية أو غيرها.

وفي الحقيقة الإعلام مفهوم عصري ينطبق خاصة على عملية الاتصال التي تستعمل الوسائل العصرية من صحافة وإذاعة وتلفزة، ولم يطلق قديما كلمة الإعلام على عملية الاتصال بل عرف الدين الإسلامي نوعا من الاتصال سمي بالتبليغ أو بالدعوة وهو أقرب إلى مفهوم الإعلام وهي كلمة مستحدثة

information ترجمت من اللغات الأوروبية وحاول واضعوها أن يؤدوا أحسن ما يمكن المعنى الذي تحمله الكلمة.[41]

2- **الإعلام اصطلاحا:**

معناه الاصطلاحي يعرف كرم شلبي الإعلام في معجمه بأنه: تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصادقة للناس والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء صائبة في كل ما يهمهم من أمور،[42] ويربط كرم شلبي بين الإعلام كمفهوم وبين وسائل الإعلام الحديثة، التي تعتبر في نظره الأداة الناقلة لمحتوى الإعلام ومحتويات أخرى مثل الإعلان والتعليم والترويج، ويوافق زهير إحدادن كرم شلبي في نظرته لارتباط الإعلام بوسائل الإعلام الحديثة من صحف وراديو وتلفزيون حينما يقول أن الإعلام خلافا للاتصال مرتبط أشد الارتباط بالوسائل الحديثة.[43]

لكننا نجد أن كرم شلبي يوسع مفهومه للإعلام حينما يرى أن المصطلح يطلق على الوثائق والمطبوعات والصور والأفلام والتقارير والدوريات والتسجيلات والأشرطة والخرائط وكل ما يحوي ويضم معلومات يتم حفظها والاحتفاظ بها على هذا النحو في تخصص معين أو في عدد من التخصصات.[44]

لعلنا نلاحظ أن أغلب تعريفات الإعلام تشير إلى أن هذه العملية تعتمد على نشر المعلومات بكل أشكالها وتزويد الجماهير بها بهدف تحقيق أغراض محددة ومن ذلك قول أحمد زكي بدوي أن الإعلام هو: نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالصحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض وغيرها وذلك بغية التوعية والإقناع وكسب التأييد،[45] أو قول عبد اللطيف حمزة أن الإعلام هو عملية تزويد الناس بالأخبار الصحيحة الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من المواقع، أو مشكلة من المشكلات.[46]

أما، محمود محمد سفر، فيشير إلى مفهوم الإعلام على أنه، نشر للأخبار والحقائق والأفكار والآراء يتم التعبير عنها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في إطار موضوعي، بعيد عن الهوى والغرض من خلال أدوات ووسائل محايدة، بهدف إتاحة الفرصة للإنسان للوقوف على الأخبار والحقائق والأفكار والآراء ليكون قادرا على تكوين فكره الخاص به الذي يمكنه من اتخاذ الموقف الذي يراه ملائما.[47]

وفي تعريف آخر للإعلام يقول محمد محمود دهيبة «أنه بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة على أعداد كبيرة من الناس يختلفون فيما بينهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالإعلام يعتبر جملة من المعلومات، ويمكن القول بأن الإعلام مضمون يعمل على تنوير المستقبلين ورفع الغشاوة عن أعينهم ومساعدتهم على صناعة القرار المناسب».[48]

وكذلك يعرف الإعلام بأنه تلك الجهود الموجهة لتوصيل الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة عن السلع والخدمات أو الأفكار أو المنشآت أو غيرها في وسائل النشر المختلفة، بقصد مخاطبة عقول الجماهير ومساعدتها على تكوين رأيها والنهوض بها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.[49]

وأعطى عبد الوهاب كحيل تعريف آخر حين يقول: أن الإعلام هو نشر الحقائق والآراء بطريقة موضوعية وله أهداف كثيرة منها الإخبار والتثقيف، التنوير والإرشاد والدعوة بهدف الإقناع بفكرة معين لإحداث استجابة معينة أو لإقناع الرأي العام لشيء ما ولعل أكثر التعاريف اختصارا في تبيان هذه الفكرة، تعريف العالم الألماني أوتوجرت بأن الإعلام هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت.[50]

انطلاقا مما سبق نستطيع القول أن الإعلام هو عملية اجتماعية تقوم على نقل معلومات متنوعة بطريقة موضوعية في اتجاه واحد من المرسل إلى المستقبل عبر قنوات إعلامية مناسبة من أجل تحقيق أهداف محددة سلفا.

VI التطور التاريخي للإعلام

وجد الإعلام طريقه إلى جميع المجتمعات البشرية على الرغم من تباين الأزمنة و الأمكنة والمستوى المعرفي لها، ذلك أن الإنسان على مر التاريخ كان بحاجة إلى التعرف على ما حوله من موجودات مختلفة، وتسخيرها لأجل الوصل إلى ما يطمح إليه من أهداف. وقد قسم الدكتور"زهير إحدادن " تطور الإعلام إلى ثلاث مراحل وهي الأطوار الثلاث التي مرت عليها البشرية في تمددها المرحلة البدائية، مرحلة اكتشاف الوسيلة الخارجية ثم تلتها المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تطوير الاكتشافات وحسن استعمالها.

أ- **المرحلة البدائية**: كان الإعلام عبارة عن الأخبار التي ينقلها شخص إلى شخص فكان الكلام الوسيلة المواتية لذلك وكان الخبر يحتوي في الغالب على تنقلات الصيد وعلى تحركات العدو وغيرها، ثم تطورت الوسائل إلى دق الطبول والمزامير وإشعال النيران في المرتفعات.

ب-**مرحلة الاستكشاف**: اتسمت هذه المرحلة باكتشاف الكتابة ثم الورق ثم الطباعة بحيث أصبح الخبر يكتب ويوزع على عدة جهات وأًبح الاتصال بهذه الكيفية اتصالا جماعيا.

ج- **مرحلة تطوير الاكتشافات**: وهي تشمل العصر الحديث بالتقريب الذي اتسم بصفة عامة بانتشار التصنيع وإدخال تقنيات جديدة متطورة على الاكتشافات المختلفة ومن بينها الطباعة واستفادت الصحافة من هذا التطور بحيث أصبحت تطبع بسهولة وبكميات كبيرة مما ساعد على نشرها وتوزيعها على عدد كبير من الناس، كما ظهرت في هذه المرحلة وسائل أخرى استعملت بسرعة في وسائل الاتصال والإعلام وهي الراديو ثم التلفزيون ثم قربت الوسائل الجديدة بين القارات وصار العالم كما قال «ماكلوهان» بمثابة قرية صغيرة بظهور شبكة الانترنت.[51]

VII خصائص الإعلام:

1- فهو يأخذ اتجاها واحدا من فوق إلى تحت وخلافا للاتصال الشخصي إذ قلما يوجد في عملية الإعلام تبادل، فالإعلام يفرق بين مصدر الخبر والمستقبل له فالذين يقومون بإصدار الخبر ممن يصدر منهم الحدث أو ممن ينقلون خبر الحدث من صحافيين وغيرهم فهؤلاء كلهم تكون بهم مبادر بالإدلاء بالخبر وتلك هي مهمتهم، أما الذين يستقبلون الخبر فإنهم لا يقومون بشيء سوى تلقي هذا الخبر بالقراءة أو بالاستماع أو بالرؤية.

2- الإعلام يصف الواقع، فلا يمكن أن يكون إعلام بدون وقائع وحوادث سواء كانت مادية ملموسة أو معنوية وفكرية فالخبر الذي يصفه الواقع وينقله الإعلام ليس وليد الخيال، فالخبر المبني على الخيال كذب ووهم غير أن نقل الخبر يثير الخيال فان كان من طرف المرسل فان ذلك قد يشوه الخبر ويزيفه وان كان من طرف المستقبل فان ذلك يدفعه لاكتشاف، الحقيقة والواقع فالخيال عنصر من عناصر الخبر وقل أن يكون الإعلام وصفا خالصا للواقع وقد أثارت مشكلة الموضوعية نقاشا حادا في الأوساط العلمية والإعلامية والسياسية ومازالت المشكلة قائمة لأن الموضوعية الخالصة لا توجد إلا في وصف الجماد وبعيدا عن شعور الإنسان وإحساساته وهذا غير موجود.[52]

VIII المفاهيم المشابهة للإعلام:

عرف مفهوم الإعلام والاتصال بصفة عامة تطورا كبيرا كما رأيناه سواء في مدلوله أو أبعاده الاجتماعية والسياسية وهذا التطور ناتج عن الدور الهام والحاسم الذي يلعبه الإعلام ووسائله في المجتمع العصري إذ أصبحت وسائل الإعلام من الأمور التي يتعايش المرء معها منذ صغره فهي بالنسبة له بمثابة الأشياء الضرورية في حياته واستعمالها في جميع الميادين العلمية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، جعلها تكتسي في وقت واحد أهمية كبرى بالنسبة

لقيمتها وخطرا على مفهومها من حيث تعدد ميادين استعمالها ومن حيث أغراض هذا الاستعمال، والحق أنه توجد بعض الميادين تستعمل فيها وسائل الإعلام وليست بإعلام ولكن الشبه بينها قوي إلى درجة يمكن وقوع اللبس بينها وقد سمينا هذه الميادين بالمفاهيم المشابهة للإعلام وسنعرض باختصار ثلاث مفاهيم مشابهة.

1 -**الدعاية**: الدعاية كلمة مستحدثة، اشتقاقها قد يكون من الادعاء وهو المطالبة بالشيء حقا أو باطلا ولذا فهي تختلف لغة عن الدعوة لأن الدعوة هي المطالبة أو الدعاء إلى شيء مع الاعتقاد أنه حق ثابت ولعل هذا الاختلاف الدقيق في المعنى هو الذي جعل العرب في العصر الحديث يستعملون كلمة الدعاية ويتركون كلمة الدعوة مع العلم أن الدعوة لها مدلول ديني قديم.

والدعاية بمدلولها اللغوي العصري فيها مزج للحق بالباطل وهي تعتمد على التلفيق والتزييف ولا تتردد في استعمال الطعن والتزوير ولذا بقي معناها يعبر عن شيء تنفر منه النفس في أول وهل ولقد عرفها الدكتور عبد اللطيف حمزة بقوله: هي محاولة التأثير في الأفراد والجماهير والسيطرة على سلوكهم لأغراض مشكوك فيها وذلك في مجتمع معين وزمان معين ولهدف معين، ومهما يكن فإن الدعاية بمفهومها هذا عرفت منذ القدم وقد استعملتها الحضارات المختلف منذ فجر التاريخ غير أنها كانت خفية أو كانت تستتر وراء الدعوة الدينية والحملات العسكرية ولم تظهر بالمظهر الذي نعرفه لها اليوم إلا في بداية القرن العشرين عندما اكتشف الراديو واستعملها الألمان لنشر المذهب النازي، وقد حاول بعض علماء الاجتماع إعطاء تعريف دقيق للدعاية فقالوا بأنها: «محاولة للتأثير على الرأي العام وعلى المجتمع حتى يعتنق أفراده آراء وسلوكا معينا»، فالدعاية إذن عملية اتصال شامل وراءها تغيير جزئي أو كلي للمجتمع بطريقة الاستمالة والترغيب، وعلى هذا فهي تختلف عن الإعلام من حيث الهدف ومن حيث الطريقة ولا تتفق معه إلا من حيث أنها عملية اتصال

شامل فالإعلام لا يبحث عن التغيير كيفما كان نوعه وإنما هدفه تزويد الناس بالمعلومات ليتخذوا قرارا يرونه مناسبا لوضعيتهم والإعلام لا يستعمل طريقة الاستمالة والترغيب فهو وصف للواقع بدون تحوير أو تزوير.[53]

2- **الإشاعة:** الإشاعة هي نشر الخبر بصفة غير منتظمة وبدون تحقيق من صحة الخبر، فالإشاعة إذن لها صلة وثيقة بعملية الاتصال والإعلام إذ مثلهما فهي تنشر بين عدد كبير من الناس خبرا أو أخبارا غير أنها تختلف عنها من كونها تقوم بعملية النشر بصفة شبه سرية إذ تتنكر بطبعها عن مصادرها وتمتنع عن ذكرها ثم أنها تنشر أخبارا وهمية وقد تكون حقيقية ولكنها تلبسها كثيرا من التحريف والتحوير، يشوه صورة الحدث الأصلي وهي عملية لا تتم في وقت واحد كما هو الشأن في عملية الإعلام ولكنها تتم بتدرج زمني وتنتقل من شخص للآخر.

أ- **علاقة الإشاعة بالإعلام**: تتواجد الإشاعة منذ القدم في المجتمع وعلى ذلك فهي فإنها دائما موازية لوجود الإعلام ولكن تواجدهما غير مسلم له في العصر الحاضر إذ يرى البعض أن وجود الإعلام ينفي وجود الشائعات والحق أن العلاقة بينهما متين فوجود الإعلام يقلل من ظهور الشائعات وانعدام الإعلام يجعل الشائعات تنتشر ووجود إعلام ضعيف يجعل الشائعات تكثر.

الإشهار: ان الإشهار عملية من عمليات الاتصال بالجمهور إذ هو بدوره يقوم بعملية نشر لبعض المعلومات الخاصة بين عدد كبير من الناس فالعلاقة بينه وبين الإعلام كذلك وطيدة وربما قد يتداخل مفهومهما نظرا لكونهما يستعملان نفس الوسائل ويتعايشان معا داخل الوسائل الإعلامية الكبرى مثل الراديو والتلفزيون والصحافة.[54]

ب – علاقة الإعلام بالأمن الإنساني: حولت الطفرة الإعلامية، في عصرنا الحديث العالم، إلى قرية صغيرة، أصبح فيها لوسائل الإعلام دور مؤثر،

في حياة وأمن الأفراد والمجتمعات، وذلك على اعتبار أن لديها القدرة على تثبيت الاتجاهات القديمة لدى الأفراد واستبدالها باتجاهات ومواقف جديدة كما ساعدت على رفع المستوى الثقافي للجماهير والعمل على تطوير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل للفرد جو آمن بمجرد تحسنها،كما أن العاملين في مجالات الإعلام يعرفون اصطلاح «الأمن» بمدلوله العريض الذي يشمل شتى مناحي الحياة، الخاصة والعامة للفرد والجماعة، فكريا، اجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا وسياسيا،كما أنهم يدركون أنه لا سبيل مطلق، للطمأنينة والتعايش والإنتاج والإنماء بين الأفراد ما لم يكن هناك أمن شامل، ولهذا نجد مجموعة من الإعلاميين ولا سيما في البلدان العربية يشاركون في نشر التوعية بضرورة الأمن في الفكر وفي المجتمع ويعملون دوما على الإسهام، في توطيد دعائمه عبر إمكاناتهم من كلمة مكتوبة وكلمة مسموع وصورة معروضة.

وفي هذا الصدد، تبذل المنظمات القومية العربية المتخصصة جهدا ملحوظا حيث وضع اتحاد إذاعات الدول العربية على سبيل المثال ميثاق عمل وشرف لهيئاته الإذاعية والتلفزيونية والأعضاء المنتسبين، إلى هذه الهيئات العربية اشتمل من بين مضامينه على تعليمات واضحة ومحددة أصبحت معتمدة تدعو إلى الحفاظ على كيان الفرد وأسرته وتظهر قدسيتها وتحترم القيم التي يقوم عليها أفرادها، كما تهتم برامجها على عرض الجريمة على أنها أمر غير مشروع وغير مقبول في المجتمع ولا يفضح على الأشخاص مرتكبي الجرائم إلا إذا كان ذلك يساعد على تنفيذ القانون أو يخدم مصلحة الأفراد، هنا يمكن القول أن هناك عدة مجالات تلتقي فيها ايجابيات التعاون بين وسائل الإعلام والأمن من أجل تحقيق أمن الإنسان، لما فيه فعلا من خدمة المواطنين كافة وتنمية المجتمع ووقايته من شتى الآفات المتخلفة.

وعليه، فإن للإعلام والأمن الإنساني علاقة متكاملة، إذ يلعب الأمن دورا أساسيا على الصعيد الإعلامي، بحيث يقوم بتوجيه الرأي العام أو اطلاعه على

الأخبار والتقارير والبيانات، إلى جانب مفاهيم الثقافات المختلقة، كما أن الإعلام يأخذ دوره الفعال بما يحويه من موضوعات مختلفة تهم المواطن في حياته ومشاكله اليومية إلى جانب كونه وسيلة سهلة ومبسطة للحصول على معلومات تفيد أمنهم واستقرارهم، والمواطن العادي في الدول النامية نجده حريصا على تبني وجهة نظر وسائل الإعلام وما تقدمه له من معلومات آخذا بتوجيهاتها وأساليبها بشكل عفوي باعتبارها المصدر الصحيح الذي يبلور أفكاره وميوله أو يتفق مع ميوله وأهدافه.[55]

الخاتمة

إن تحديد واقع العلاقة بين الإعلام والأمن الإنساني، يوحي بأن الحديث يلتصق أو يتعين بالمجالات التطبيقية والجوانب العملية وبكل ما من شأنه إيجاد تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم لتوعية الجماهير ونشر الطمأنينة وترقية الفرد وتأمين النظام في المجتمع كيف ما كان هذا المجتمع. فواقع الأمن الأساسي هو فكر الإنسان، وقد لا يمكن تأمين هذا الفكر إلا عن طريق التوعية العريضة والمتعمقة التي تقوم بـــها وسائل الإعلام في هذا المجال.

كنتيجة لهذا الموضوع، فإن المفاهيم المرتبطة بالأمن الانساني والاعلام هي في تطور مستمر، يلازم تطور وسائل الاعلام ذلك التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا هذه الوسائل، كما ان تطور الأمن الانساني من ناحية مضامينه واهدافه تستلزم الاهتمام اكثر بهذه الحقوق، فما لا يدخل في صميم الأمن الإنساني قد يصبح في القريب العاجل من الضروريات.

الهوامش

1. كمال الأسطل: مفهوم الأمن الإنساني، متاح على الرابط http://kastal.com/index.phpaction=detail&id=248تاريخ النظر02.02.2017.الساعة: 18.23
2. فاطمة الزهراء صاهد: دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014، ص 54.
3. خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، دار الأمنية، جامعة نايف،الرياض، 2009، ص 24.
4. ناصف، يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب الغربي، بيروت، 1985، ص 744

5. محند برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة،

/.../boulemkahel.yolasite.com/الامن%20الانساني%20و%20مفارقات، 19:20 h، 02.02.2017.

6. فاطمة الزهراء صاهد: مرجع سبق ذكره، ص 57.66

7. خديجة عرفة محمد أمين: مرجع سبق ذكره، ص 22.

8. شلبي السيد أمين، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2012، مصر، ص 14.

9. آمال شافعي، الأمن الإنساني من المنظور النسوي، مذكرة ماجستير في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014، ص48.

10. محمد أحمد علي، العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، قسم العلوم السياسية الإدارة العامة، جامعة أسيوط، ص 4.

11. Human Security: Concept and Measurement. Op.cit.p11-12

12. تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد جديد للأمن الإنساني، الفصل الثاني، 1994، ص 24.

13. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر 03 ،2012، ص 02.

14. خولة محي الدين يوسف وأمل يارجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص 527.

15. تقرير لجنة الأمن الإنساني: أمن الإنسان الآن حماية للناس وتمكينهم، نيويورك، 2003، ص.4

http://www.humansecuritychs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf

16. رضا دمدوم: قراءة في مفهوم الأمن الإنساني في الجزائر والأمن في المتوسط: واقع آفاق، الملتقى الدولي، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 245.

17. جون إدمون: علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص 112.

18. حموم فريدة: الأمن الإنساني- مدخل جديد في الدراسات الأمنية- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2004، ص45.

19. Louise Frechette, United Nations Definitions of Human Security.https:/ /www.gdrc.org/ sustdev/husec/Definitions.pdf،h22:362016/12/29 ،. ،p03،

20 .Definisions of Human Security, ،global،environmental change and Human Security project. http://www.gdrc.org/sustdev/husec/Definitions.pdf h11:03،23/12/2016, p9

21. بشير الشورو: الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منظمة اليونسكو،2005، ص 19.

22. Roland Paris, ،Human Security: Paradigm Shift or Hot Air? International Security, Vol.26, No. 2(2001), p.88.

23. آمال شافعي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

24. United Nations-General Kofi Annan Millennium report, chapter 03, New York, 2000. http://www.un.org/millennium/sg/report/full.htm .

25. حليمة حقاني: مرجع سبق ذكره، ص 05.

26. سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن، مستويات وصفية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، صيف 2008، ص 20.

27. حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 44

28. ShahrbanouTadjbakhas, Human Security concepts and Implications with an application to post-Intervention challenges in Afghanistan, centred'étude et de recherchesinter nationale ssiencespo, septembre 2005, p.19 .

29. خولة محي الدين يوسف والبازحي أمل: مرجع سبق ذكره، ص7

30. خديجة عرفة محمد أمين: مرجع سبق ذكره، ص 40.

31. مصطفى علوي: مفهوم الأمن فترة الحرب الباردة وقضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، 2004، ص 14

32. إلياس أبو جودة: مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، 2010، ص 17.

33. علو أحمد: التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرون بين أخطار الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة الجيش، بيروت، العدد 276، 2008،ص 23

34. مرابط رابح: أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 143.

35. محمد عبد الملك المتوكل: مدخل إلى الإعلام والرأي العام،كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، 2005، ص 14.

36. ابن منظور: لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، المجلد التاسع، بيروت،1993، ص 372،371.

37. ابراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، ج 2، إشراف مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، دار الدعوة، اسطنبول، 1989، ص 624.

38. محمود محمد سفر: الإعلام موقف، ط 1، الكتاب العربي السعودي، جدة، 1982، ص 82.

39. عبد القادر قندوز، محمد الطيب الزأوي، المدخل إلى الإعلام والاتصال، المطبعة العربية، الجزائر، 2011، ص ص 10

40. زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 15.

41. كرم شلبي: معجم المصطلحات الاعلامية (انجليزي- عربي)، ط1، مطابع الشروق، بيروت، 1989، ص 121

42. زهير إحدادن: مرجع سبق ذكره، ص 14.

43. كرم شلبي: مرجع سبق ذكره ، تقديم الأخبار، المعلومات، ص 292.

44. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1985،ص 83

45. عبد اللطيف حمزة: الاعلام في صدر الاسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص 105-106

46. محمود محمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 24

47. محمد محمود دهيبة: الإعلام المعاصر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص 7

48. عبد المنعم الميلادي: الإعلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2007، ص 12.

49. محمد سيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ،28 – 29.

50. زهبراحدادن: مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20

51. زهير احدادن: نفس المرجع، ص 16

52. زهير احدادن: نفس المرجع، ص 25

53.زهير احدادن: مرجع سبق ذكره، ص ص30-35

54. محمد عبده يماني: الإعلام والأمن، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1988، ص ص 58 -60.

المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني والإعلام الجديد

أ. بشرى برش

مقدمة

تثير مسألة الأمن انشغال العاملين والباحثين في حقلي العلوم السياسية والإعلامية نتيجة ما أفرزنه وسائل الإعلام بمختلف قطاعاتها المسموعة والمرئية والمكتوبة، فضلا عن انتشار الفضاء التكنولوجي الذي أصبح يغزو مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجال الأمني الذي يعد الإطار المرجعي لأي أمة، لأنه يركز على المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة، ويتحقق هذا الاستقرار بضمان أمن الأفراد داخل الدول، لكونهم المتأثرين الأوائل بالانعكاسات التي تخلفها وسائل الإعلام الجديدة (شبكات التواصل الاجتماعي، الصحافة الإلكترونية، المدونات الإلكترونية، المواقع الإلكترونية،...)التي لم تقتصر على الجانب الإعلامي فحسب، بل تعدته إلى كل الميادين ذات الصلة بفروع الأمن الإنساني. وعليه أصبح مفهوم الأمن الإنساني في الواقع يعني الأكثر لضمان استقرار الدولة في خضم هذا التحول الذي تشهده وسائل الإعلام الجديدة، نتيجة ما أفرزه التطور التكنولوجي في طرح الرسالة الإعلامية بأبعاد إيجابية وسلبية تؤثر على أمن الفرد وسط المحيط الذي يعيش فيه، وعليه فقد تجلى للعديد من الباحثين قصور المقاربات المفسرة للأمن الإنساني والإعلام الجديد كمرجعية للدراسات الأمنية، هذا ما دفعنا بالدراسة إلى بناء مقاربات نظرية تؤطر لمدخلي الأمن الإنساني و الإعلام الجديد، من خلال السعي إلى الاجابة عن التساؤل التالي: ما هي أهم النظريات المفسرة للأمن الإنساني والإعلام الجديد؟

أولا: المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني

1. الأمن الإنساني في ضوء النظرية الواقعية: لقد كانت بداية ظهور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان، وذلك من خلال قيام الفيلسوف اليوناني «ثيوسيديس» بوضع الأسس العامة لها،

وذلك يرجع إلى خلفية خبرته بحرب البولوبونيز. وفي عصر النهضة ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار «مكيافيللي» الذي أكد على مبادئ «ثيوسيديس». وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل وليس ما ينبغي أن يكون، فالحاكم إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي كيف لا يتمسك بالفضيلة وأن يستخدم قدراته للحاجة. ثم تعددت الكتابات التي تدعم الفكرة الواقعية، ومن بيت تلك الكتابات نجد الفيلسوف "توماس هوبز" والمنظر العسكري «كارل فون كلا وزفيتش» والمفكر «هيغل».[1]

في خضم هذه الظروف جاءت النظرية الواقعية، وكرست مبادئها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أرسى«مورغانتهو» أسس الواقعية الكلاسيكية في كتابه السياسة بين الأمم الذي أصبح الإطار التنظيري المرشد بعد الكتابات الواقعية، ولقد حاول من خلال هذا الكتاب أن يعمل على وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية. وتتلخص أطروحات «مورغانتهو» فيما يلي:[2]

- أن الدول الأمم هي الممثلة للعلاقات الدولية.
- يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية.
- السياسة العالمية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام.

1ـ1.الفرضيات التي تنطلق منها النظرية الواقعية: ترى النظرية الواقعية حسب منظور«مورغانتهو» أن العالم غير مكتمل ولا يسير وفق المثل ووفق المبادئ العقلانية، وإنما تحكمه قوانين وقوى الطبيعة الإنسانية الشريرة، ولتحسين العالم لابد من العمل مع هذه القوى لا ضدها. لقد وضع مورغانتهو مجموعة من الفرضيات التي يستند إليها الفكر الواقعي وتتلخص فيما يلي:

أـ الواقعية السياسية: ترى هذه الفرضية بأنه يمكن فهم وتفسير العلاقات الدولية من خلال القوانين التي ترجع إلى الطبيعة الإنسانية والتي هي صالحة لكل زمان ومكان.

ب. الطبيعة الفوضوية في الساحة الدولية: أي غياب سلطة موحدة «حكومة مؤقتة» تستطيع أن تفرض سلطتها على بقية المجتمع الدولي، بخلاف المجتمع المحلي، وهذا ما يسمى ببنية الفوضى في العلاقات الدولية، ومن هذا المنطلق فكثير من الواقعيين ينظرون إلى الصراع كحالة طبيعية لتناقض المصالح، وليس نتيجة لمجموعة من الأحداث والوقائع.[3]

ج. الدولة هي فاعل عقلاني وموحد: أي أن الدولة في سلوكها الدولي وفي تسيير مصالحها الإستراتيجية والدبلوماسية تقوم على أساس المصلحة الوطنية، وتسعى نحو المزيد من القوة أو الحفاظ على الوضع الراهن.[4]

وتبرز المنطلقات الأبستمولوجيا للواقعية في أن الواقعيين كانوا ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤمية يحاولون استخراج المتغيرات المؤثرة لفهم الحاضر والمستقبل، كما أن الواقعية استندت في بلورة أفكارها إلى ما وفرته النزعة التجريبية في دراسة السلوك الإنساني.[5]بناء على ذلك يتضح أن النظرية الواقعية لم تركز على الأمن الإنساني في أبعادها ومسلماتها الابستيمولوجية، وركزت على الأمن الوطني للدولة، وذلك بالتسليم بفرضية مفادها أن الأمن القومي مرتبط بالدولة، غير أن هذه الأخيرة قادرة على الحفاظ على هويتها المستقلة وقيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة، وكانت هذه النظرية تكرس دورها لتوفر الأمن الإنساني من حيث النظر إلى الفرد على أنه كيان تسعى الدول لتوفر له سبل الحياة والمعيشة دون الاكتراث لما يجري من انتهاك لحرياته وحقوقه.

2ـ الواقعية الجديدة والتحليل البنيوي لمفهوم الأمن الإنساني:

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم روادها «كينت والتر» و«ستيفن كرينرنروبرت جيلبن» و «روبرت تاكر وجورج

مودلسكي»، وقد برزت النظرية الواقعية الجديدة كما يعتقد باري بوزان من خلال مرحلة الحرب الباردة، المرحلة التي بدأ فيها بروز مفهوم الأمن الإنساني، وتعتمد هذه النظرية على أدوات مفاهيمية خاصة كالقوة والعقلانية والفرضيات البنيوية، وترى الواقعية البنيوية أن العلاقات الدولية تمثل بنية النظام السياسي الدولي، وتتسم هذه البنية بالفوضى، ويرى هذا التوجه النظري أن الخاصية الفوضوية لبنية العلاقات الدولية لا يمكن أن تغيرها التحولات الداخلية للدول، وتختلف الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية عن الواقعية الكلاسيكية فقط في بعض الفرضيات، من حيث أن الواقعية الجديدة تركز على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول، بدل اعتبار الطبيعة البشرية منطلقا في التفسير.

ويرى «كينث» والتز أن النسق الدولي يتشكل من بنية وتفاعل بين الوحدات، والبنية السياسية التي تتكون من ثلاثة عناصرك:[6]

1ـ وجود مبدأ منظم: وهي ميزات تتميز بها الوحدات تمثل التماثل أو الاختلاف الوظيفي.

2ـ طبيعة توزيع القوة داخل النسق: يرى والتز أن النسق الدولي يتميز بخاصيتين بنيويتين، هما غياب سلطة موحدة على المستوى الدولي، ونتيجة لذلك فإن الخاصية الوظيفية للوحدات متماثلة يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية «العون الذاتي».

3.**توزيع القوة داخل النسق هو العنصر المتغير:** وهذا ما يوضح أن الدول ما زالت تمثل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وتتجه إلى مد نفوذها نحو المجالات المتنوعة.

لقد أضافت النظرية الواقعية الجديدة فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة، ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها،

كما تؤكد النظرية الواقعية الجديدة على أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية، وتعكس مواقفها ضمن النظام العالمي، كما أن الدراسات الأمنية للواقعية الجديدة تؤكد أن مسألة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، وعليه فإن مؤيدي التحليل البنيوي في المسائل المتعلقة بمفهوم الأمن خصوصا مفهوم الأمن الإنساني يستندون إلى مسألتين هما: مسألة الخوف والغش وانعدام الثقة، وهي التي تؤدي إلى انعدام الأمن عند الأفراد والأشخاص. ومسألة المكاسب، فالدول تهتم بالمكاسب النسبية أكثر من تركيزها على المكاسب المطلقة، وبالتالي تسعى إلى تحقيق المكاسب على حساب توفير سبل الأمن للأفراد وحمايتهم من الانتهاكات التي تؤدي بهم إلى الهلاك.[7]

3ـ النظرية الليبرالية:(المؤسساتية، البنيوية)

الليبرالية في العلاقات الدولية هي مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدور حول نمط الحرية في النظام السياسي وفي العلاقات الدولية. وقد نشأت الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فلاسفة عصر التنوير مثل «فولتير»، «جان جاك روسو»، و «ديفيد هيوم»، وكمشروع سياسي إصلاحي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية ويعرف ما يسمى بالنظام القديم. وتنطلق الليبرالية من التصور الأساسي الذي يقضي بإمكانية تطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة والمجتمع الدولي لخدمة المصالح الفردية والجماعية بما يسمح بتوسيع أفق الحرية والمساواة.[8]

ـ3ـ1ـ افتراضاتها: على عكس الواقعية التي اتخذت اتجاه التشاؤم، تميل النظرية الليبرالية بأفكارها إلى التفاؤل في جميع مناهجها، وتقوم على الافتراضات الأساسية التالية:

- نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها.
- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر.
- التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون وضمان حريات الأفراد وتقليص حدة التهديدات التي تهدد أمنهم.
- تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو التعاون والتقارب بين الدول، ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها لتحقيق الرفاهية للشعوب والحفاظ على أمنها.

3 ـ 2 ـ المدارس النظرية الليبرالية:

المدرسة الليبرالية: وهي تشمل الليبرالية المؤسساتية والليبرالية البنيوية.

1ـ الليبرالية المؤسساتية: تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات الدولية تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وحتى تعزيز الأمن الداخلي، وبالتالي الأمن الإنساني وذلك عبر ما أضحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.[9]

2ـ الليبرالية البنيوية: النظرية الليبرالية البنيوية سميت بهذا الاسم لأنها تركز على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومدى تأثير ذلك على السياسة العالمية وتتبنى هذه النظرية ثلاث افتراضات وهي:[10]

- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
- جميع المؤسسات بما فيها الدولة الأمة، تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

- سلوك الدولة يعكس طبيعة الدولة وخياراتها على أساس أنه تعبير محدد لمستويات النزاع والتعاون الدولي.

تؤكد هذه النظرية من خلال كتابات «مايكل دويل » و«بروس راست» أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول، من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم، بعكس حالة الصراع التي صورتها الاتجاهات السائدة سابقا «الواقعية».[11]

مما سبق عرضه نستنتج أن النظرية الليبرالية باتجاهيها المؤسساتي والبنيوي تبنت منهج السلام الديمقراطي وشجعت على الحرية للأفراد والتنافس الاقتصادي مما يكفل الأمن المعيشي للفرد، فضلا عن تشجيعها على تأكيد مبادئ الأمن الجماعي الذي يتحقق من خلاله الأمن الإنساني.

4ـ مفهوم الأمن الإنساني في النظرية النقدية: النظرية النقدية هي مواقف نقدية أكثر راديكالية موجهة لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن، الذي يركز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة، وأصبح موضوع الأمن يشغل مكانا هاما في حيز المرجعية الموضوعية وهي «الإنسان». وتعرف النظرية النقدية في هذا الإطار بأنها «التي تدخل في إطار التحليل ما بعد الحداثة والتي تستمر إلى الواقع الاجتماعي المركزي»، ويشير كبروز إلى أن استعمال كلمة «نقدية» تجمع مختلف الأعمال المسجلة داخل المنظور العقلاني، والتي تشكل مراجعة عنيفة للجذور الفكرية للفكر التقليدي، ولقد صرح النقديون برغبتهم في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن وإدراج مجال أوسع لمواضيع أخرى كحقوق الإنسان، التنمية وحماية الإنسان، ورغم اختلافاتهم إلا أنهم متفقون في نقاط تحليلية مقترحة تغير المقارنة الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية، إذ أن الأمن لا يعني التركيز فقط على التهديد وإنما اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيق الأمن في مختلف المستويات.[12]

ويصعب تحديد مفهوم الأمن لدى النقديين نظرا لاختلافهم في تحديد وتعريف بدقة لما يجب أن يؤمن؛ فهل هي البنى الاجتماعية، أم القوى الاجتماعية، أم الأفراد، أم الإنسان، أم الإنسانية؟ فمن يجب أن يؤمن هو الفرد سواء كان شخصا أو مواطنا أو إنسانا، لأن البنى نفسها شكلت بواسطة إتحاد الأفراد، وقد استعمل النقديون مصطلح الفرد بنفس معنى الإنسان إلا أنهما مختلفان، لأن الحديث عن الفرد هو الدفاع عن الأمن الفردي كما نجده بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي وتاريخي معين، وكأنه مسلمة عرقية، من هنا نجد أن محتوى الأمن الإنساني الذي حملته النظرية النقدية لا يتمثل في أمن الأفراد، وإنما في أمن «الفرد الإنساني» مهما كان وذلك لخلق أمن عالمي شامل.

وعليه تعتبر النظرية النقدية الفرد كموضوع مرجي أساسي لها، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية.

هنا يبين لنا المنظور النقدي الحديث، أنه حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن الإنساني أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبت تشمل الإطار الأمني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وحاول هذا المدخل تقديم إطار نظري يساعد على تفسير وفهم طبيعة الأحداث، خاصة تلك التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، والتي تبرز في مختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن والاهتمام بمفهوم أمن الإنسان.

5 .**مفهوم الأمن الإنساني في إطار النظرية البنائية:** برز الاتجاه البنائي منافسا للمدرستين السائدتين: الواقعية والليبرالية الجديدتين وأصبح في السنوات الأخيرة يناقش مبادئ مدخل البناء الاجتماعي.

تركز النظرية البنائية على عنصر الهوية، حيث تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول)، وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وقد ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان نيكولاس ألوف أول من استعمل المصطلح في كتابه(World of Our Making)، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية.[13] ولقد تزامن ظهور النظرية البنائية مع نهاية الحرب الباردة التي شكلت عقبة لفشل العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية.[14]

1.5.افتراضات النظرية البنائية: البنية تحدد سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية، وتشمل البنية العناصر المادية والقيمة والمعيارية.

- البنية غير المادية تؤثر على هوية الفاعلين وهي بدورها تعيد تشكيل المصالح على أساسها، وبالتالي سلوكياتها فيما بعد
- البنية والفاعل هما عنصران متفاعلان ويبنى أحدهما الأخر، فالبني المعيارية والمثالية تؤثر على صياغة هويات الدول وبالتالي على صيغة وتشكيل مصالحها عبر ثلاث آليات هي: التصور الاتصال وإدراك القيود.

إن جوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي، حيث إننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين، وكذلك أقوالنا مع الآخرين، حيث أن الأقوال هي الطريقة الأكثر أهمية التي نتبعها في صنع العالم الكائن، والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس.[15] إذن التفاعلات والمعايير المجتمعية هي من يدفع إلى تشكل أنماط سلوكية للفواعل، والذي يكون نتاج لبناء سياسي، من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء البنية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد وإدراكه.[16]

ثانيا، أبرز المداخل النظرية المفسرة للإعلام الجديد

تواجه الباحثين إشكالية كبرى تتعلق بمدى ملائمة النظريات أو المداخل النظرية أو النماذج العلمية التي تم استخدامها لدراسة عناصر العملية الإعلامية المبنية على وسائل الإعلام التقليدية، حيث قامت بعض الدراسات باستخدام بعض هذه النماذج أو النظريات لتفسير السلوك الاتصالي في بيئة الإعلام الجديد، ومن هذه المقاربات النظرية نجد ما يلي:

1ـ نظرية الاستخدامات والإشباعات: تهتم نظرية الاستخدامات والإشباعات بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة، ويركز هذا المدخل على كيفية استجابة وسائل الإعلام لدوافع واحتياجات الجمهور، ويتميز الجمهور في هذه المقاربة النظرية بالنشاط والايجابية، والقدرة على الاختيار الواعي أو التفكير، وبذلك يتغير المفهوم التقليدي للتأثير، والذي يعنى بما تفعله وسائل الإعلام بالجمهور، إلى دراسة ما يفعل الجمهور بوسائل الإعلام.[17] ويلخص كاتز وزملاءه الفروض الأساسية للنظرية فيما يلي:[18]

- جمهور وسائل الإعلام جمهور نشط، ويرتبط استخدامه بوسائل الاتصال بأهداف محددة إليه.
- يختار الجمهور وسائل الإعلام التي يتوقع منها إشباع رغباته وحاجاته.
- تتنافس وسائل الإعلام مع الوسائل الأخرى لإشباع احتياجات الجمهور مثل الاتصال الشخصي أو المؤسسات الرسمية أو الأكاديمية وغيرها، وتتأثر العلاقة بين الجمهور ووسائل الاتصال بعوامل عديدة لديه.
- الجمهور قادر على تحديد اهتماماته واحتياجاته ودوافع تعرضه لوسائل الإعلام وبالتالي يختار الوسائل التي تشبع حاجاته ورغباته.
- يمكن استخدام الجمهور لوسائل الإعلام تبعا للأنساق والمعايير الثقافية السائدة في المجتمع ويتحدد في ضوء ذلك أن الجمهور هو الذي يحدد طبيعة استخدامه للمحتوى الذي يرغب فيه.

مما سبق نخلص إلى أن نظرية الاستخدامات والإشباعات تمنح للجمهور الحرية في اختيار الوسيلة الإعلامية التي يريد أن يستخدمها وكذا حرية التعرض إلى المضامين الإعلامية التي تلبي حاجاته واهتماماته ورغباته، غير أن استخدام الجمهور لوسائل الإعلام خاصة منها الجديدة التي برزت في العصر الحالي، مكنت المستخدم من نشر ما يرغب من الرسائل الإعلامية التي تهدف إلى تهديد حياة الإنسان ومقوماته التاريخية والحضارية والدينية والثقافية، والعمل على نشر ثقافة الاغتراب والترويج للأفكار التي تؤسس لحياة اللا استقرار و اللا أمن.

2ـ نظرية الحتمية التكنولوجية:»وسائل الاتصال كامتداد للحواس»، قدم هذه النظرية «مارشال ماكلوهان» في الستينات، وهي عبارة عن تصورات نظرية لتطور وسائل الاتصال وتأثيرها على المجتمعات الحديثة، وتعتمد هذه النظرية على ثلاث افتراضات أساسية نعرض لها على النحو التالي: [19]

- وسائل الاتصال هي امتداد لحواس الإنسان.
- الوسيلة هي الرسالة.
- وسائل الاتصال الساخنة ووسائل الاتصال الباردة.

1ـ وسائل الاتصال هي امتداد لحواس الإنسان: يرى «ماكلوهان» أن الناس يتكيفون مع ظروف البيئة في كل عصر من خلال استخدام حواس معينة ذات صلة وثيقة بنوع الوسيلة الاتصالية المستخدمة، فطريقة عرض وسائل الإعلام للموضوعات وطبيعة الجمهور الذي تتوجه إليه تؤثر على مضمون تلك الوسائل، ويقسم «ماكلوهان» تطور الاتصال إلى أربع مراحل وهي:

المرحلة الشفوية: التي تعتمد على الاتصال الشفهي، وقد استغرقت معظم التاريخ البشري.

مرحلة الكتابة: وقد استمرت نحو ألفي عام.

مرحلة الطباعة: منذ سنة 1500إلى سنة 1900 تقريبا.

مرحلة الوسائل الإلكترونية: منذ بداية القرن العشرين.

ويرى ماكلوهان أن وسائل الاتصال الإلكترونية غيرت في توزيع الإدراك الحسي، أو كما يسميها نسب استخدام الحواس، فامتداد أي حاسة يعدل من طريقة تفكيرنا وتصرفاتنا وإدراكنا للعالم من حولنا، ومن الناحية السياسية يرى«ماكلوهان» أن وسائل الإعلام الإلكترونية حولت العالم إلى «قرية عالمية» تتصل جميع أجزائها بعضها ببعض، وتحث تلك الوسائل على العودة للحياة القبلية.[20]

2 ـ **الوسيلة هي الرسالة:** بمعنى أن طبيعة كل وسيلة، وليس مضمونها هو الأساس في تشكيل المجتمعات، ويرى ماكلوهان أن الرسالة الأساسية في التلفيزيون هي التلفيزيون نفسه، كما أن الرسالة الأساسية في الكتاب هي المطبوع ، فالمضمون غير مهم، وأن المهم هو الوسيلة التي تنقل المحتوى.[21]

3 ـ **وسائل الاتصال الساخنة ووسائل الاتصال الباردة:** ابتكر «ماكلوهان» مصطلحات «الساخن» و«البارد» ليصف بناء وسيلة الاتصال أو التجربة التي يتم نقلها وكلمة «بارد» تستخدم في وقتنا الحاضر لتعنى ما ألفنا أن نطلق عليه كلمة «ساخن» في الماضي. ويهتم «ماكلوهان» بالقدرة على التخيل الذي يعتبر محور فكرته عن الساخن والبارد، فالوسيلة الساخنة هي الوسيلة التي لا تحافظ على استخدام التوازن في الحواس أو الوسيلة التي تقوم المعنى مصطنعا وجاهزا مما يقلل احتياج الفرد للخيال. أما الوسيلة الباردة فهي التي تحافظ على التوازن وتثير خيال الفرد باستمرار.[22]

ثالثا: الأمن الإنساني في ضوء المقاربات النظرية المفسرة للإعلام الجديد

إن الإعلام الجديد بحسب ما ورد من مداخل وتعريفات ونقاش ليس بثا أحاديا وتلقيا إجباريا، مثل ما كانت تتميز به نظم الإعلام القديم، ولكنه تفاعل يختار فيه الناس احتياجاتهم ويشاركونهم في الوقت ذاته ليس بالرأي فقط ولكن

بإعلام شخصي خاص بكل فرد على حدة، وبموجب نظام الإعلام الجديد يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم لكل شخص ما يريد في الوقت الذي يريد وتزداد أهمية ثقافة المجموعات الصغيرة التي تجد الفرصة للتعبير عن نفسها وسماع صوتها بما يمكنها من التفاعل مع الثقافات الأخرى.[23] ولكن رغم التسليم بالوظائف الإيجابية التي يقدمها الإعلام الجديد إلا أن هذا العالم الجديد بما فيه من حفريات تكنولوجية عميقة بدأت تغير من القيم والسلوك، وهذا ما تعيشه الإنسانية اليوم، عالم يبشر بإنسان جديد، نظام جديد، ثقافة جديدة، إعلام جديد، اقتصاد جديد و يقدم مدخلا تسوده الفوضى على المستويين التقني والمعرفي، بوجود تقنية متطورة فرضت على العالم مفهوم القرية الصغيرة. وتفيدنا الدراسات الحديثة أن 74% من المشاهد التي يتابعها الأطفال في البرامج الكرتونية تؤدي إلى ظهور سلوك إجرامي لديهم مما يهدد أمن الأسرة والمجتمع في الوقت الذي يجب أن تكون فيه البرامج الكرتونية وغيرها من البرامج برامج تنشئة حقيقية، موصلة إلى إرساء ثقافة التكوين والبناء السليم للذات وللمجتمع، ومن مخاطره زعزعة أمن الدول واستقرارها.[24]

كما أن الأحداث المتسارعة التي شهدها العالم، و خاصة منها المنطقة العربية ساهمت في ضرورة إعادة التفكير في مجال الإعلام الجديد وإعادة النظر في مهامه ووظائفه التقليدية التي أنشئ من أجلها في علاقته بأمن المجتمع ودوره الجديد على مستوى العلاقات الدولية، بعد أن اختلطت الأمور بعض الشيء مع تطور التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات بصورة رهيبة خلال السنوات القليلة الماضية، مما جعلت الشعوب غير المواكبة لهذه التطورات وغير المنفتحة على تعديل التشريعات «أكلة» سهلة أمام وسائل الإعلام الدولية التي تعمل بصورة ذكية وبإمكانيات ضخمة، وقد أكدت هذه التسارعات والتطورات على انه لا يمكن في الوقت الراهن لأي بلد مهما كان حجمه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، أن يغفل الدور المحوري الذي

تلعبه وسائل الإعلام والاتصال داخل المجتمع أو في تفاعله مع المجتمعات والدول الأخرى، فتدفق المعلومات المغلوطة والافتراءات الباطلة التي لها انعكاسات خطيرة على أمن الإنسان، أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي والوطني للدولة، واتسعت هذه الانعكاسات لتضم عدة أبعاد أخرى، مثل التي تتعامل مع تهديدات مختلفة عن الحرب، ولكنها لا تقل أهمية عن العدوان العسكري المباشر، بل ربما تفوقه أهمية، باعتبارها تهديدات غير مباشرة يمكنها أن تؤدي إلى الخلل في بنية الأمن الإنساني وفي كل فروعه.

إن هذا الجدل يبدو مبررا في إطار الدور البارز الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في عدد من الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية والتي أدت إلى إسقاط العديد من الأنظمة في تلك البلدان، ومن الأمثلة الواقعية المفسرة لذلك ما قام به جزء من ثورة الشباب في تونس بالكتابة على الحائط الافتراضي لموقع الفايسبوك، وقد تحصلت بذلك الثورة على الدعم والمساندة من أطراف مختلفة ومناطق عديدة، وهذا ما يلخص الدور الذي لعبه موقع الفايسبوك في الانتفاضة الشعبية التونسية، مما هدد أمن العديد من الأفراد، والمثير للسخرية في تناقضات تأثير الانترنت هو ردود الفعل المتناقضة من مصدر واحد، فقد حذرت «هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية بتاريخ 8 فيفري 2011 دولا ممثلة في الصين وإيران بضرورة احترام حرية النشر والتعبير الإلكتروني، وتطالب بعدم حجب «غوغل وفا يسبوك وتوتير»، ومنح المدونين في الانترنت حريتهم في النشر، ولكنها في ذات الوقت تصادر حق نشر المعلومات في موقع «ويكيل يكس» وتعتبره خطرا على الأمن الإنساني والقومي.[25]

ومما يوضح أيضا ما شكلته شبكات التواصل الاجتماعي من مخاطر تبين سقوط أنظمة الدول العربية هو ما شهدته مصر، الأمر الذي يدفع إلى إعادة التفكير في مدى ما تمثله من هذه الشبكات الاجتماعية من خطورة على الأمن الإنساني في مصر، في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد لاسيما مع استعانة الجماعات الإرهابية

واستخدامها بشكل مكثف لمواقع التواصل الاجتماعي «الفايسبوك، التوتير...» وهذا ما يمكن أن نفسره بالمقاربات النظرية المفسرة للوسائط الإعلامية الجديدة، حيث يلاحظ أن الجماعات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة بدأت في الاستفادة بشكل كبير من قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على نشر محتويات مخطط الحرب النفسية ضد أجهزة الدولة وليس أدل على ذلك من الفيديو الذي نشره تنظيم «أنصار بيت المقدس» الإرهابي لمجزرة كرم القواديس في أكتوبر عام 2014، والذي استشهد على إثرها 31 من جنود القوات المسلحة من خلال تفجير الكمين بواسطة سيارة ملغومة، ثم قيام مسلحين بمهاجمة الجنود الذين نجوا من التفجير، وقتلهم والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر النوعية التي كانت موجودة في الموقع، كما ساهمت وسائط الإعلام الجديدة في تحقيق المصالح المادية المرتكزة على الربح السريع للعديد من المؤسسات المالية والتجارية والدولية والشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية، متخطية الحقوق الاجتماعية للإنسانية، كما جسدت هذه الوسائل الأسباب الرئيسية لبروز التحديات العالمية الجديدة التي عجزت الدول منفردة عن مواجهتها والتي شكلت تهديد الأمن الإنسانية وطرحت مضامين جديدة للأمن البشري.[26]

وفي ضوء المقاربات النظرية التي تم طرحها عن الإعلام الجديد، نجد أن وسائل الإعلام الجديدة استهدفت الشخصيات العامة والمسؤولين الحكوميين، نظرا لتوفير المعلومات المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي والتي تقترب إلى حد كبير من نشر تفاصيل عن مجريات الحياة اليومية لمستخدمي هذه الشبكات، الأمر الذي أسهم في إمكانية استخدام هذه المعلومات لأغراض إرهابية، من خلال استهداف الشخصيات العامة والمسؤولين في جهات سيادية، بناء على رصد تحركاتهم، ومتابعة ذويهم وعائلاتهم، وهو ما يعرض المسؤول والشعب لخطر الاستهداف، ودون مبالغة استهداف الأمن الإنساني للفرد والمجتمع، ولعل خير دليل على ذلك ما شهدته «مومباي» من هجمات عام 2008، حيث أعلن أنها قد تمت من خلال المتابعة والاعتماد على معلومات كان

ينشرها نائب مساعد وزير الشؤون الدبلوماسية عن أماكن تواجدها على صفحتها الخاصة على «فيسبوك»، وقد استفاد منها الإرهابيون في القيام بعملياتهم، وهو أمر يدعو إلى توخي الحذر من قبل العاملين في الجهات الحيوية في الدولة، ويستوجب الحرص في نشر الصور والإعلان عن أماكن التحرك والتواجد بشكل يسهل من مهمة الإرهابيين الذين اعتمدوا خلال الفترة الأخيرة على عمليات استهداف الشخصيات العامة والإعلان عن قائمة اغتيالات تضم مسئولين وشخصيات عامة، وهذا ما ينعكس سلبا على الأمن الإنساني.[27]

وعليه يمكن القول أن وسائط الإعلام الجديد على الرغم من كونها أدوات للتواصل بين الأفراد وأنها وسائل للتعبير عن الآراء المختلفة وتبادلها، فإنها في الوقت نفسه من الممكن أن تكون أدوات خطيرة تهدد أمن الإنسان، وتبقى الإشكالية المطروحة في كيف يمكن تحقيق التوازن بين ما وضحته المقاربات النظرية المفسرة للإعلام الجديد التي تقر بحرية استخدام الفرد للوسائط الإعلامية المتنوعة وبين متطلبات الحفاظ على الأمن الإنساني في ضوء انتشار حرية استعمال هذه الوسائط.

من خلال ما تقدم، يتضح لنا أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني والإعلام الجديد تواجه التهديدات المباشرة وغير المباشرة من طرف المضامين التي تطرحها وسائط الإعلام الجديد، في فترات زمنية مختلفة، حيث أصبح هدف هذه الوسائل يتمثل في قيام ثقافة غريبة بعيدة عن ما تكرسه اتفاقيات حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون في المجتمع بين الجميع لتحقيق حياة الرفاهية والعيش الكريم للإنسان.

الخاتمة

تعددت المداخل النظرية التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني والإعلام الجديد، ولكن التحليل الابستيمولوجي ودرجة الاهتمام في هذا المفهوم كانت متفاوتة من نظرية إلى أخرى، كما أصبح الأمن الإنساني في ظل عصر الإعلام الجديد يتعرض للعديد من التهديدات التي تفرضها وسائط الإعلام الجديد، و هذا ما فسرته المداخل النظرية لوسائل الإعلام الجديد نتيجة ما فرضه التحول التكنولوجي في العصر الحالي من ظهور وسائط إعلامية جديدة متنوعة كشبكات التواصل الاجتماعي، ومواقع الويب ... التي أضحت تهدد الأمن العام للمجتمع وهذا ما أدى إلى انتشار الأزمات الإنسانية في الآونة الأخيرة، حيث ظهرت ثورات الربيع العربي، ومشاكل الأقليات والحروب، والأزمات الهوياتية، نتيجة ما تروج له مضامين هذه الوسائل من أفكار تؤثر على الحصن المنيع للأمة وأمنها الإنساني.

في المقابل لذلك هناك من يرى بأن الإعلام الجديد ساهم بشكل كبير في خدمة الأمن الانساني، إذ أن الإعلام له دور توعوي وتحسيسي وتوجيهي، يعرف الناس بحقوقهم وكيفية الدفاع عن هذه الحقوق عبر الإتصال السهل والتأثير في صانع القرار لترشيد قراراته ومراعاة الإنسان داخل الدولة و في المجتمع الدولي. وما تشهده الدول من تطور اليوم في مجال حقوق الإنسان إلا دليل على دور الإعلام في هذا الميدان.

الهوامش:

1. عبد المنصف مي الحسين: النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي، متاح على الرابطhttp://www.ssrcaw.org :
2. أنور، فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.2007
3. غريفتش أكولان المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث، 2001 ، ص61.
4. عبد القادرعبد العالي: نظرية العلاقات الدولية، (جامعة الدكتور طاهر مولاي، سعيدة الجزائر،2009، ص17.
5. خالد المعمري: التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2008 ،ص80.
6. عبد العالي عبد القادر: مرجع سابق، ص20.

7. سليم قسوم: الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010 ، ص72.
8. عبد العالي عبد القادر: المرجع السابق، ص26.
9. جوهر عبد الله: المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة في تفسير ظواهر التعاون الدولي، 1995 ص143.
10. عادل زقاغ: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، 2011 متاح على الرابط-1 http://batna ahlamontada.net:
11. خالد المعمري: مرجع سابق، ص93.
12. عارف نصر محمد: نظريات السياسة المقارنة ومنهجيه، دراسة النظم الغربية مقاربة ابستيمولوجية، فرجينيا، جامعة العلوم الإسلامية،1997، ص ص 78،79.
13. المرجع نفسه، ص 89.
14. عز الدين حمايدي: دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص134.
15. وولت ستيفن: العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة: ترجمة زقاغ عادل، زيداني زيدان، ب.ط، 2005.
16. المسيري التركي: الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق. 2003
17. رياض حمدوش: تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر،2008 ، ص279.
18. محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص،ص130،131.
19. ميرفت الطرابشي عبد العزيز السيد: نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، 2006، ص ص261،260.
20. أسامة بن ساعد المحيا: مرجع سبق ذكره، ص20.
21. حسن مكاوي عماد، حسين السيد ليلى: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1998، ص ص 275، 276.
22. جيهان أحمد، رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص، ص285،284.
23. عماد حسن مكاوي، ليلى حسين السيد: مرجع سابق، ص276.
24. صادق عباس مصطفى: الإعلام الجديد-- دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة -د.ط، د.س،ص22.
25. الزين الحيدري، عبدالله: الإعلام الجديد، ص135-
26. جريدة الأهرام المسائي: متاح على الرابط http://massai.ahram.org.eg/NewsQ/50/139581.aspx : تاريخ زيارة الموقع: 2017/06/13.
27. http://ravabetcenter.com/archives على الساعة 14.30 تاريخ زيارة الموقع 2017/06/12.

دور الإعلام الأمني في الحروب

أ. وهيبة بشريف

مقدمة

اعتمدت العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة على الاستثمار في القطاع الإعلامي، وذلك بتسخير مختلف وسائلها الإعلامية في خدمة أهدافها، مما جعلها تتبنى العديد من الوسائل التي يستخدمها الإعلام الأمني، وهو ما شهدناه في الكثير من الحروب، التي استغل فيها الإعلام بمختلف وسائله التقليدية والحديثة، مما أدى بالكثير من الباحثين والسياسيين إلى اعتبار الإعلام قوة تغيير حقيقية، وأشد فاعلية من السلاح أثناء المعركة، فبعدما كان الانشغال بالحديث عن الإعلام الأمني ودوره في دعم الخطط والأهداف للعديد من الدول، توجهت الرؤى إلى ضرورة تفعيل ما يعرف بـ «إدارة الإعلام الأمني» فلم يعد مجرد ناقل لما يحدث، بل موجه لما يريد له أن يحدث، وهذا ما جعل الكثير من الدول، تخصص إدارة قائمة بذاتها للإعلام الأمني، والتي تندرج تحت مسؤوليات قطاع الأمن، وتوجه وفقا للخطط المرسومة لها.

مما سبق، نحاول الإجابة على الإشكال التالي: ما هو دور الإعلام الأمني في الحروب؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية، مجموعة من التساؤلات المحورية: ما المقصود بالإعلام الأمني، والصور الإعلامية؟ وكيفية مساهمة الصورة الإعلامية في إحداث التأثير على الرأي العام في فترة الحروب؟.

أولا: الإطار المفاهيمي

1- **الإعلام الأمني**: يشمل الإعلام الأمني المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعتبر نوعاً من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة.[1] ويشمل الإعلام الأمني «الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من خلال ما يمكن أن يقوم به الإعلام الأمني وغيره من الجهود الاتصالية».[2]

2- **الحرب**: هي القتال المسلح الذي ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري، وتخوض غمارها جيوشها النظامية لحل النزاع القائم بينهما بعد إخفاق جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية،كما قصد أيضا بمصطلح الحرب «نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر لتحقيق مصالح ما، أو من أجل خلاف حدودي أو اقتصادي أو ما شابه.»[3] والحرب بمفهومها الحديث، يعنى بها «قتال منظم بين الجماعات، وتنازع بين الوحدات السياسية تستعمل فيه القوة المسلحة.» [4]

3- **الصورة الإعلامية**: تعتبر الصورة وسيلة تواصلية فعّالة متعددة الوظائف، وعنصر من عناصر التمثيل الثقافي وبخاصة فيما تقتضيه الثقافة البصرية La culture Visuelleفي زماننا،[5] أما تعريف الصورة في قاموسLarousse من وجهة نظر سيكولوجية، فهي»عبارة عن إصرار لانطباع حسي ناتج عن إعادة تنشيط النسيج العصبي المركزي».

وقد عرفها لوكلار «Leclaire» أنها: استحضار ذهني، لإدراك شيء أو حدث عبر الزمان والمكان، ليعاد إحياءه نتيجة وقوع إثارة ما،[6] ومنه عرفت الصورة الإعلامية أو الصورة الصحفية « **Journalistic Image**» على أنها: الصورة التي نجد فيها الحدث أو القصة التي نقرأها، ولذلك فهي بمثابة مكمل للرواية الخبرية وتستخدم في تصوير وعرض جوانبها ليصبح القارئ شاهدا على الحدث، ولا تعتبر عنصرا إخباريا فحسب، بل تعتبر عنصرا جماليا كذلك أصبحت تعبر عن الأفكار والآراء كما تعبر عن الأخبار والأحداث، فالصورة لغة عالمية يفهمها الجميع.[7]

ثانيا: الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني

يواجه الإعلام الأمني العديد من الإشكاليات في واقع الممارسة ويمكننا أن نشير إلى أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:

- **إشكالية الإفصاح والسرية**: وهي إشكالية ترتبط بكل من الإعلام الذي يسعى إلى السبق، ومن ثم الإفصاح السريع بصدد أي حدث، والأمن الذي يتطلب في مهامه التي يؤديها، الاحتفاظ بقدر من السرية، والواقع أن أحد المهام الرئيسة للإعلام الأمني هي الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه. إشكالية الأمن والحرية: وهى إشكالية تواجه كافة المجتمعات المعاصرة وتتمثل في أن متطلبات تحقيق الأمن في بعض الظروف قد تؤدى إلى تقييد للحريات، وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، والواقع إن الخبرات المعاصرة توضح أن الأولوية يجب أن تعطى للاعتبارات الأمنية، وهو الأمر الذي شهدته أعرق الديمقراطيات، على أن يكون ذلك في إطار القانون، ولاشك أن الإعلام الأمني يواجه هذه الإشكالية وعليه أن يتعامل بالأساليب الملائمة. - **إشكالية الأحكام المسبقة**: هي إشكالية تواجه الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم، ويرجع ذلك لطبيعة المواقف التي يتعامل فيها الإنسان العادي مع أجهزة الأمن وإلى طبيعة بعض المهام الأمنية كالضبط والإحضار والقيام بالحملات الأمنية وغيرها، هذا فضلا عن الثقافة السائدة في المجتمع، والتي تشكل رؤية الناس للأمن وأجهزته وأنشطته والتي في أغلب الأحيان تكون سلبية، ويترتب عن ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني قد يتم استقباله وفهمه وتفسيره بعيدا عن الواقع واستنادا إلى الأحكام المسبقة، ولقد بدا هذا واضحا في بعض الحالات بمصر، فقد استطاعت أجهزة الأمن إلقاء القبض على مرتكبي بعض الجرائم بعد وقوعها بمدى زمني قصير، وهو ما يعد انجازًا هامًا في مجال عملها وأصدرت بيانات رسمية تعلن فيها كيف تم القبض على مرتكبي هذه الجرائم والأدلة والقرائن التي اعتمدت عليها في عملها، ولكن المفاجأة تمثلت في عدم تقبل قطاعات من المواطنين لما جاء في بيانات الشرطة، استنادا إلى رؤية مسبقة غير صحيحة تقوم على أساس أن الشرطة لا تتحرى الدقة في عمليات الضبط، وإنها ترغب في التخلص السريع من أعباء

البحث عن الجناة وذلك من خلال اتهام أي من المجرمين المسجلين لديها، أو من يقع تحت يديها من أشخاص في حملاتها الأمنية. هذه هي أهم الإشكاليات التي تواجه الإعلام الأمني، إذ لابد من المخطط الاستراتيجي أن يأخذها في الاعتبار عند وضع اي مخطط لإستراتيجية الإعلام الأمني.[8]

ثالثا: تأثيرات الصورة الإعلامية الأمنية قبل وأثناء الحروب

تضطر وسائل الإعلام أثناء الحرب على دولة ما إلى تغيير سياستها التحريرية، وهذا تماشيا مع الاستراتيجيات الموضوعة والتي يسعى الإعلام إلى تجسيدها و إعطاء الصورة التي يراد غرسها لدى الرأي العام المحلي من جهة و العالمي من جهة أخرى، مما يجعل المؤسسات الإعلامية تغير من سياستها التحريرية المنتهجة في إخراج مختلف منتوجاتها الإعلامية لتواكب تلك الاستراتيجيات المسطرة.

هذا ما يجعل المتتبع يلاحظ تغير المحتويات الإعلامية من فترة إلى فترة أخرى، وهو ما حدث في تغطية هذه الوسائل للحرب على الفيتنام، فالتغيير في التغطية الإعلامية أثر وساهم في الانسحاب المبكر للقوات الأمريكية من هذا البلد، وقبل فيفري 1986 كانت حرب فيتنام تقدم للرأي العام الأمريكي على أنها: حرب تكنولوجية نظيفة، وبعد 1968 أصبحت وسائل الإعلام تركز على قصص التخبط والفوضى والانهيار، وتغيرت التغطية الخبرية من قرب تحقيق الانتصار إلى «فتنمة الحرب»، وظهرت القصص الإخبارية عن قوة موقف القنوات الفيتنامية ومباحثات السلام، حيث أن هناك أربع صور نشرت بالمجلات الإخبارية، قد حصلت أكثر من صورة منها على جائزة بوليتزر.[9]

2.تعتمد الدول في مختلف حروبها التي تخوضها على وسائل الإعلام كدعامة و آلية لتحقيق مصالحها، مما يمكنها من حشد الرأي العام وهذا وفق التغطيات الإعلامية التي تقدمها، والتي تتلاءم مع مصالحها، وتساهم في تحقيق

أهدافها المسطرة في مختلف السياسات التي رسمتها مسبقا، لذلك تولي الدولة أثناء الحروب أهمية كبيرة بمختلف المؤسسات الإعلامية وما تنشره هذه المؤسسات من أخبار وأحداث، وتعامل معها بشكل يخدم مصالحها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، ومنه تحوير الأحداث وفقا لوجهاتها واستراتيجياتها، وهو ما برز جليا في تغطية أحداث 11 سبتمبر، حيث رأى أريك لوران Erik loran أن: أحداث 11 سبتمبر كانت فرصة لتيار التفرد بالهيمنة العالمية في الإدارة الأميركية وشركات التصنيع لحشد الرأي العام، وعمدت هذه الإدارة إلى استغلال مشاهد البرجين أثناء انهيارهما للترويج لأهدافها، و تمكن من الوصول إلى أذهان الناس بسرعة، والنفاذ إلى ذاكرتهم بسهولة، وبالتالي العودة إلى استخدام هذه الرموز عند حشد الرأي العام.[10]

3.كما لعبت الفضائيات كوسيلة إخبارية دورا واضحا في وضع العالم بأسره في أجواء أحداث الحروب وتشكيل الرأي العام العالمي كما تريده سياسات الدول الكبرى، فأصبحنا بذلك نتحدث عن الصور النمطية وغير الحقيقية في وسائل الإعلام المختلفة، فرغم تعدد و كثرة الوسائل الإعلامية إلا أن أغلبيتها يعطي الخبر من وجهة نظر موحدة، فمنذ عام 1990-1991، كانت الأنباء في حرب جزر الفوكلاند على سبيل المثال تحتاج إلى يومين حتى تصل إلى وسائل الإعلام، بينما كانت أخبار العراق في حرب 1991 و2003 تبث بالصورة والنص والصوت في لحظات قليلة، ولكن هذا الأمر بالطبع يعتبر سيفا ذا حدين إذ تشكل الأخبار التي تبثها الفضائيات، والتي تتقاطع مع الصورة التي ترغب قوات الاحتلال في تكريسها في أذهان الرأي العام عناصر ضغط للسياسيين والعسكريين العاملين في العراق. وهذا بالضبط ما ذهب إليه هيربرت شيللر من أن «الذاكرة البشرية يسهل أن تختزن وأن تستدعي الصور ذات الدلالة المرتبطة بمخزون الذاكرة الموروثة أو المكتسبة».[11]

4.لم تكتفي الدول الكبرى المحتكرة للإعلام بإعطاء صورة واحدة عبر وسائل الإعلام العديدة، بل فرضت قيودا على الصحافيين ليغطوا الأحداث والأخبار وفقا لما تريد أن تحققه، حيث ذكرت العديد من الكتابات وتصريحات القائمين بالإعلام بوجود رسائل وجهت إليهم تجبرهم على تغيير تغطياتهم للأحداث وفقا لمصالح تلك الجهات، وتساهم أيضا في التأثير على أداء الصحفيين لعملهم الإعلامي، مما أثر على حرية الإعلام الممارسة في العديد من دول العالم، حيث برز هذا في الحرب على العراق عام 2003، وضعت قوات الاحتلال الأميركية والبريطانية قيوداً مشددة على حركة الصحفيين، وألزموا بالتوقيع على تعهدات بهدف فرض الرقابة على تغطياتهم الصحفية، والتعتيم المتعمد على الأحداث، كما طرد بعض المراسلين من مواقع معينة، وتعرض آخرون لإطلاق النار المتعمد عليهم واعتقل العديد منهم، دون اعتبار لجنسياتهم وأديانهم وحتى وكالاتهم أو مؤسساتهم الإعلامية التي يعملون بها. (12)

لقد سعت القوات الغازية بقوة وتخطيط للسيطرة على الصوت والصورة في الحروب، ولم يكن المركز الإعلامي الأمريكي في قاعدة «السيلية» بقَطَر إلا رمزًا لهذه السيطرة، ولم تكن الانتقادات بتجاوز المواثيق الدولية والإساءة لأسرى الحرب بعرض صورهم عندما عرضت محطة «الجزيرة»صورًا لهؤلاء الأسرى، إلا حرصًا على منع أي تلفزيون آخر من التورط في بث مثل هذه الصور، وجاء قصف الطائرات الأمريكية لسيارات الطواقم الصحفية، ثم قصف فندق فلسطين مقر البعثات الصحفية العربية والعالمية في بغداد ليؤكد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على كتم أصوات الشهود على جرائم ترتكب ولا تود لأحد أن يعلم عنها شيئًا. (13)

1- الإعلام الأمني بين تغطية الحروب و التضليل الإعلامي: إن السلوك الحربي في التضليل الإعلامي له مبرراته فهو يهدف في الدرجة الأساس إلى صرف الرأي العام عما يجري في الحرب، وهذا من خلال إتباع ما يعرف بسياسة ترتيب

الأولويات أو ترتيب الأجندة، بحيث تعمل مختلف المؤسسات الإعلامية على التركيز على بعض الأحداث وتظهرها في الصفحات الأولى وببنط كبير لتجذب نظر الرأي العام إليها برغم من كون تلك الأحداث قد تكون ثانوية بالنسبة لهم، وهذا من اجل إشغالهم عن القضية الكبرى، وبذلك تستطيع تحقيق مصالحها وأهدافها في ظل تغيب الرأي العام عن حقائق أحداث تلك القضية، وبحسب بول هيتلين Boul.H الخبير في مركز بيو للأبحاث، والذي يجري تقييما أسبوعيا لمضمون الأخبار في مجموعة من الصحف والمواقع الالكترونية والمحطات التلفزيونية والإذاعية الأميركية، كان تراجع اهتمام الأميركيين ملفتا في الأشهر الأخيرة من عام 2007، فبعدما احتلت حرب العراق خلال العام 2007 معدل 51.5% من مجمل مضامين وسائل الإعلام، تراجعت هذه النسبة في الفصل الأخير من السنة إلى 9 %.واعتمدت سياسة ترتيب الأولويات أو ما يعرف بترتيب الأجندة في القضايا الحربية، حيث لجأت المؤسسات الإعلامية إلى التركيز آنذاك على حدث آخر وجعلته محل أنظار الرأي العام العالمي، وبذلك انشغل الرأي العام عن القضية الكبرى والأساسية، رغم بعض المحاولات من قبل المؤسسات الإعلامية الأخرى لإبراز هذه القضية، إلا أن اتساع وانتشار المؤسسات الإعلامية الأجنبية وسيطرتها على الساحة الإعلامية الوطنية والعالمية ساهم في جذب الرأي العام حسب المخططات المرسومة، وهذا من خلال نشر مجموعة من الأحداث التي يريد أن ينشغل بها، ونذكر بذلك انشغال الرأي العام العربي خاصة و العالمي عامة بالحدث الكروي العالمي لسنة 2014 ألا وهو مباريات كأس العام، في حين كان الشعب الفلسطيني يعاني من مخططات السياسة الأمريكية الصهيونية، حيث حوصر قطاع غزة واغلق معبر رفح.

عندما شنت أمريكا عدوانها على العراق في جانفي1991، أرفقته بالتغطية الإعلامية، إذ غلبت عليها الهيمنة العسكرية البحتة و التعبير عن وجهة نظر الغازي، والتعتيم على الحقيقة وتغييب وجهة نظر المعتدى عليه، لكن ما قامت

به بعض وسائل الإعلام من محاولة لكسر الطوق الإعلامي الذي مارسته وزارة الدفاع الأمريكية، شكل تحولا خطيرا في طبيعة التوازنات الإعلامية القائمة فيما يخص المشهد العربي تحديدا، لكنها وجدت نفسها لاحقا أمام اتهامات أخرى تدور حول محور الفتنة الطائفية ودورها في تأجيج الصراع المذهبي في العراق.(14)

إن التنوع الإخباري الذي امتازت به وسائل الإعلام في أمريكا، جعل قصصها الإخبارية الرئيسية لا تقتصر على أخبار حرب العراق، وإنما تغطية المصالح الأميركية في الخارج، ويرى أحد منتقدي النظام الإعلامي الأمريكي «روبرت ماكزنيRobert. M أن: هذا النظام لم يتشكل نتيجة لإرادة شعبية، ولكن هناك مصالح قوية قامت بتشكيله، ويعدّ الاحتكار والتركيز أهم سمات النظام الإعلامي الأمريكي، إذ يسيطر عليه عدد قليل من الشركات العملاقة التي تهيمن على مجمل صناعة الإعلام و الاتصال والثقافة، وتلعب تلك المصالح في الترويج لما يعرف بالصورة النمطية.(15)

2. **نحو التعتيم الإعلامي للإعلام الأمني الحربي**: تغيرت الصورة الإعلامية بعد بدء الحرب، إذ كانت تمارس وسائل الإعلام التعتيم على المضمون الإعلامي بإعطاء صورة غير حقيقة لما يحدث في الدولة المحتلة، نتيجة لإظهار أن هذه الأخيرة تعاني من اللا إستقرار، و التفكك الداخلي بسبب التعدد الطائفي والذي انعكس بدوره على المعاناة التي تعرفها هذه الدولة، في حين و بعد مرور وقت من التدخل الحربي في أي دولة، يعكس الإعلام صورة أخرى للوضع الواقعي التي يعيشه سكان هذه الدولة، وتنكشف التغطيات الإعلامية، ويظهر أنها كانت تتماشى مع السياسة المفروضة عليها.

فمثلا في التغطية الإعلامية لحرب العراق، فقد تزامن إعلان الرئيس السابق «بوش الإبن»انتصاره في الحرب في 2003 تغطية أفضل لأحداث العراق، وتصاعد المقاومة ضد الوجود الأمريكي في العراق، غير أنها أخفقت في ربط

ما يجري من أحداث عنف في العراق بخطاب الرئيس الأمريكي، وادعاءاته بالنصر، ولكن مع مرور الوقت ازدادت التغطية في العراق، وبخاصة الصحف الأسبوعية التايمز والنيوزويك لأحداث العنف والمقاومة في العراق، ومع إلقاء القبض على «صدام حسين»، لم تصور الصحف الحدث باعتباره نصرا جديدا للإرادة الأمريكية وإنما استمرت في نقل أعمال المقاومة في العراق، وما تواجهه القوات الأمريكية من صعوبات مع إسقاط النظام، وغياب لبنية التحتية ومؤسسات الدولة.

وترجع أسباب انقياد الصحف الكبرى وراء الإدارة الأميركية، وإخفاقها في تقديم تغطية متوازنة ما بين نقل الرؤى والسياسات الحكومية، وبين تقييمها والبحث عن الدلائل والبراهين التي تؤكد أو تفند تصريحات الإدارة إلى عدة أسباب، يكمن أولها في أداء الصحف لوظيفتها الأساسية، وهي تغطية كل ما هو جديد، وبالتالي يجب عليها تقديم عرض دقيق بتصريحات الحكومة وسياساتها، ولكن لابد أن يقترن هذا النوع من التغطية لقرارات وسياسات الإدارة بتقديم تساؤلات حول دقة وصحة المعلومات، ونشر مقالات تنتقد سياسات الحكومة، وتشكك في صحتها، وليس عرض بعضهم آراء بعض المحللين من المؤيدين أو المعارضين.(16)

3. **الإعلام الحربي و مغالطات الرأي العام الدولي**: إن الصورة التي رسمتها الصور الإعلامية في وسائل الإعلام لم تكن إلا تماشيا مع سياسات الإرادة الحربية، فركزت وسائل الإعلام في الحرب على نشر صور لكل من الأسلحة المتطورة، وصور القوات وصور القادة السياسيين والعسكريين، لتكريس النجومية وشخصنة الحرب، في حين تجنبت نشر أي صور عن المعارك والدمار، إذ المطلوب هو إخفاء الحقائق عن الرأي العام، ومنه ركزت الوسائل الإعلامية على نشر ما يعرف بـ «ثقافة الخوف»، وهذا ما ممكن من تحويل اهتمام الرأي العام من القضايا الجوهرية التي تمس واقعه اليومي، كمشكلات

البطالة والفقر وتلوث البيئة والتمييز ضد الأقليات والأمن الاجتماعي، إلى تلك المشكلات التي يعجز هذا النظام عن حلها أو التأمل معها، وإشغاله بقضايا أخرى أقل أهمية من تلك المشكلات.[17]

4. **الصورة الإعلامية بين عكس الواقع و تغيب الحقيقة**: أثناء الحروب تلعب الوسائل الإعلامية دورا بارزا في إضفاء الشرعية على هذه الحرب، وهذا من خلال التغطية الإعلامية التي تسعى لتقديمها وفقا لمصالح الدولة التابعة لها، حيث تركز في تغطيتها للمعارك في تلك الحرب على الطرف الأضعف وذلك برسم صور نمطية عنه، وهذا من خلال التركيز على إعطاء أهم الأحداث العاكسة للعنف وهمجية الأعمال التي يقوم بها الطرف الأضعف، ليتضح بذلك قوة وموقف الطرف الآخر وفعالية سياساتها المزعومة، وهذا ما يجعلها تشرعن حربها على الدولة الأخرى، تحت غطاء التحضر والتطور لتلك الدولة التي تعاني من التخلف والصراعات التي تزيدها تمزقا وانقساما. وهو ما يعبر عنه الوضع السوري عندما اشتد فيه النزاع و التدخلات الخارجية.

وقد استخدم الكيان الصهيوني في حربه على لبنان الصور الإعلامية في تحقيق ما يريده ولعكس الحقائق حسب سياساته التي خطط لها، حيث قامت إدارة الكيان الصهيوني بالهيمنة على إدارة المعلومات، وتدفقها وعمدت إلى فرض رقابة صارمة على الأخبار خلال العدوان، فلم تظهر صور قتلاهم وجرحاهم، بل غابت صور الحرب المرعبة عن إعلامهم وحلت مكانها صور «الآخر»الإرهابي، الذي يتم سحقه وتدجينه بآلة الحداثة الصهيونية، وحاولت أيضا محاصرة الفضائيات العربية ومنعها من كشف أسرارها، إلا أن هذه الأخيرة نجحت في أن تخترق رقابتها، وحاولت أيضا أن تربط بين الصور الإعلامية البشعة للحرب كالمجازر والدمار وبين المقاومة، للتأكيد على أن سبب الدمار الهائل هو وجود أسلحة وذخائر في القرى و البلدات.[18]

كما تمارس الدول في حروبها التي تخوضها سياسة التعتيم من خلال منع القائمين بالإعلام على عدم تغطية بعض الأحداث الحاصلة، وهذا بتوجيه رسائل تحذير إلى الصحفيين وكذا مؤسساتهم الإعلامية، وأحيانا حتى الاعتداء على الصحفيين أثناء أدائهم لمهامهم والاستيلاء على أدواتهم ووسائلهم، في حين يضطر آخرون لتغيير كتاباتهم عن الأحداث وفقا لمصالح الطرف الأقوى.

وفي هذا السياق، أوردت الصحيفة الفرنسية «في ا س دي»Fi as Day في مقال بعنوان: «غزة»: النزاع هو كذلك حرب إعلامية»، تفاصيل دقيقة عن علاقة السلطة الرابعة بمراكز التأثير، وأفادت أن الجيش الإسرائيلي في حربه سنة 2006 على جنوب لبنان، وضع خطة عمل مع وسائل الإعلام وشدد الخناق على الصحافة الأجنبية عند بداية العمليات الحربية ومنعتها منعا باتا من تغطية الأحداث من داخل غزّة، كما أنشأت الحكومة الإسرائيلية مؤسسة دعائية أطلقت عليها اسم «الإدارة الوطنية للإعلام»، التي أوكلت إليها مهمة توظيف الإعلام بغية تحقيق الأهداف العسكرية دون إثارة الرأي العام، وتمتعت هذه المؤسسة بموازنة مالية معتبرة، وكلفت قوات الجيش الإسرائيلي، بإنتاج ما يناهز الأربعين موضوعا مصورا تم وضعها على شبكة الإنترنت».[19]

5. **الإعلام الحربي الأمني بين ثنائية الإعلام المسطر والإعلام المعاكس**: يبرز الإعلام المسطر من خلال الخطط والأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لأجل تحقيق مصالحها وهذا من خلال تسخير المؤسسات الإعلامية لخدمة تلك المصالح، وكسب التأييد من قبل الرأي العام، في حين يقصد بالإعلام المعاكس تلك المؤسسات الإعلامية التي تسعى لتقديم الأحداث كما هي، مما جعلها تشكل عائق أمام بعض الدول التي تسعى لتحقيق خططها في تلك الدولة التي أعلنت الحرب عليها، وتعتبر إستراتيجية إسكات الإعلام الحرّ، خطة إعلامية تنتهجها الدول الكبرى، حيث إعتمدت فيها على الترويج و الدعاية للاحتلال، فالوجه الآخر لها هو حصار وسائل الإعلام العامة بشكل

عام، ووسائل الإعلام العربي بشكل خاص، التي تنشر حقائق وصور عن الانتهاكات التي تقوم بها الدول الكبرى أثناء حروبها، وهو ما ظهر في هجومها على قناة الجزيرة الفضائية وإغلاق مكاتبها و ضربها في أفغانستان والعراق، وتهديد قنوات أخرى علنا من قبل القادة العسكريين الأمريكيين.

في هذا الشأن أرسل وزير الخارجية الأمريكي «باول» نائبه «ريتشارد أرميتاج» إلى قطر، لدعوة المسؤولين هناك للضغط على قناة الجزيرة وتدجينها في أبريل2004، عقب فشل الحملة العسكرية على الفلوجة، بسبب كشف طاقم الجزيرة حقيقة ممارسات الاحتلال هناك، وللإشارة، في بداية الغزو الأمريكي للعراق، قامت دبابة أمريكية بتدمير مكتب قناة الجزيرة في بغداد، وقتلت مصورها الفلسطيني «طارق أيوب»، لأن سياستها لم تكن مقبولة لدى الأمريكيين.

وتلجأ الدول الكبرى لتحقيق إعلامها المسطر إلى إقامة مؤسسات إعلامية تعمل تحت إمرتها وتجسد خططها وتقدم تغطيات تتوافق مع مصالحها، بالإضافة إلى تهديد المؤسسات الإعلامية الأخرى وأمرها بالتوقف عن تقديم تغطيات تضر بمصالح هذه الدول، حيث اعترفت صحف بريطانية هي: الديلي ميرور والتايمز والغارديان بتعرضها لتهديدات بالملاحقة القضائية من النائب العام «اللورد غولدسميث»، في حال إقدامها على نشر تفاصيل الوثيقة التي تتحدث عن القصف الأمريكي لمبنى الجزيرة.[20]

أما الإعلاميين الأمريكيين فهم أيضا يجبرون على نشر وبث صور تخدم مصالح إسرائيل و خططها و ليس ما يحدث في الواقع، فقد صرح «إيذنبونر» لجريدة «نيويورك تايمز» عن شهادة عمّا يجول في قرارة الصحفيين الذين يفكرون عكس ما يكتبون، حيث قال: «كلما كتبت عن النزاع بما لا يعكس إسرائيل في صورة الضحية، كأن أركّز مثلا على معاناة الفلسطينيين أو أشير إلى الأفعال المشينة التي تقترفها إسرائيل، أو أن أستشهد بمؤسسة لحقوق الإنسان

كـ أمنستي إنترناشنل ـ أكون قد عرضت نفسي إلى شك الآخرين بأني أقاسم العدو وجهات نظره».[21]

الخاتمة

يساهم الإعلام الأمني في التأثير على الحروب والمعارك الدائرة، وذلك من خلال تغطيته للأخبار حول تلك المعارك والحروب، حيث تشكل تلك الأخبار الرأي العام المحلي من جهة، والعالمي من جهة أخرى، ومنه تؤثر على خطط كل من الأطراف المتحاربة، حيث سعى الإعلام الأمني إلى تقديم وإعطاء معلومات كاملة وهامة، والتي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعتيم الإعلامي، و بث الحقيقة كما هي دون التلاعب بها حسب مصالح و أهداف تلك الدول، لرسم الصور الإعلامية العاكسة للواقع كما هو، ومنه تكوين رأي عام سليم.

وهكذا برز الدور الفعال للإعلام الأمني، إلا ان المضايقات التي تتعرض لها مختلف المؤسسات الإعلامية من جهة، والقائمين بالإعلام من جهة أخرى، اجبر بعض تلك المؤسسات على تغيير سياستها التحريرية من اجل الاستمرار في مجال تغطية الأخبار، وكذا الحفاظ على كيان هذه المؤسسة، ورغم ذلك، ساهم الإعلام الأمني في تغطية أحداث الحروب في مختلف الدول، ونقلها إلى الجمهور العام العالمي في أي وقت و بأي مكان، مما مكنه بذلك من إحداث التأثير المطلوب على الرأي العام ومن ثم في مجرى الحرب والنزاع، وهذا حسب الاستراتيجيات المخطط لها ووفقا للأهداف التي تسعى تجسيدها مختلف الدول المعتدية، خاصة وأننا نعيش في عصر يحمل مكانة جديدة للصورة، بل نحن اليوم بصدد حرب الصور.

الهوامش:

1 . https://www.google.dz/url?sa=t&rct.10-01-2017.11:07.

2. فهدين عبد العزيز العسكر: الإعلام الأمني- مفهومه، أسسه وتطوره، ووظائفه-، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 3.

3. وضاح زيتوني، المعجم السياسي: أول معجم شامل بكل المصطلحات السياسية المتداولة في العالم وتعريفاتها، طبعة 2010، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، 2006، ص 137، 138.

4. وضاح زيتون، معجم المصطلحات السياسية، عمان، نبلاء ناشرون وموزعون، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013، ص 138.

5. ابراير بشير: الصورة في الخطاب الإعلامي- دراسة سيميائية في تفاعل الأنساق اللسانية والإيقونة-، الملتقى الدولي الخامس: السيمياء والنص الأدبي»، جامعة الجزائر، (د، ت)، ص5.

6. محمد وهاب: تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك- دراسة حالة: «مؤسسة بريد الجزائر»-، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص74.

7. مصطفى أكرم مصطفى بدر: الصورة الصحفية للنزاع المسلح الداخلي في سوريا بين صحيفتي العرب القطرية وهاريتس الإسرائيلية: دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص7.

8. https://www.google.dz/webhp?sourceid=chrome-instant&ion.10-01-2017.

9. محمد عبد الحميد: تأثيرات الصورة الصحفية- النظرية والتطبيق-، ط1، مصر، عالم الكتب، 2004، ص 40 ،41.

10. فارس حسن شكر المهداوي: أخبار العراق في الفضائيات العربية: تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي الجزيرة والعربية الفضائيتين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، ص56.

11. فارس حسن شكر المهداوي، المرجع السابق، ص56.

12. فارس حسن شكر المهداوي، المرجع السابق، ص50.

13. فارس حسن شكر المهداوي، المرجع السابق، ص 68.

14. فارس حسن شكر المهداوي، المرجع السابق، ص 70.

15. أحمد علي زيدان: اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفة نيويورك تايمز قبل الحرب الأمريكية على العراق خلال المدة من20أكتوبر 2002 إلى 3مارس 2003: دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص 35.

16. أحمد علي زيدان، المرجع السابق، ص 50، 51.

17. أحمد علي زيدان، المرجع السابق، ص 53 ،54 ،57.

18. مي العبد الله: استخدام الصورة في تغطية العدوان الإسرائيلي على لبنان حرب تموز 2006، مؤتمر ثقافة الصورة، جامعة فلدلفيا، عمان 2007.

19. عبد القادر علي رحيّم: « الحرب على غزة و الأداء الإعلامي: قراءة في ما وراء الخطاب»، مجلة الإذاعات العربية، { د، ع}، {د، س}، ص136.

20. فاضل البدراني: «إستراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدّي في العراق: الفعل ورد الفعل»، مجلة المستقبل العربي، { د، ع}، { د، س}، ص 42، 44.

21. عبد القادر علي رحيّم: المرجع السابق، ص137.

مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني العربي

أ. بلال بوفنينزة

مقدمة

يعتبر الإعلام الجديد إحدى التحولات الكبرى التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لاسيما بعد ظهور الانترنت التي عرفت نموا سريعا وانتشارا واسعا بين مختلف المجتمعات، وما أفرزته بعد ذلك من أساليب اتصالية جديدة أصبح يطلق عليها بشبكات التواصل الاجتماعي التي وفرت فتحا تاريخيا بنقل طرق الاتصال إلى آفاق غير مسبوقة، وأعطت مستخدميها فرصا كبرى للتأثير والتأثر من خلال إزالتها للحدود وتقريبها للمسافات، غير أن استخدامات هذه الأساليب أو الوسائط وبغض النظر عن ايجابياتها كانت لها مخاطر وانعكاسات سلبية في العديد من المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات العربية التي عرفت قيام احتجاجات شعبية أطلق عليها ثورات الربيع العربي، حيث لا يختلف اثنان على أن وسائط الإعلام الجديد ساهمت وبشكل كبير في تأجيج الحراك الشعبي في معظم البلدان العربية، وما أفرزته من تداعيات أدت إلى ظهور صراعات وتغيرات سياسية وإيديولوجية ونزاعات عسكرية ساهمت وبشكل كبير في تهديد الأمن الإنساني وتداعياته في معظم البلدان العربية، خاصة مع بداية 2011، الأمر الذي دفع بنا إلى معالجة هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل التالي: ما هي مخاطر الإعلام الجديد وتداعياتها على الأمن الإنساني العربي؟

تبسيطا لهذا التساؤل تم تفكيكه إلى جملة من التساؤلات الفرعية.

- ما هي أشكال الإعلام الجديد؟
- ما هي أبعاد الأمن الإنساني؟

- ما هي أهم المخاطر الناتجة عن إستخدام الإعلام الجديد، وكيف تساهم في تهديد الأمن الإنساني العربي؟ للإجابة عن ذلك نتتبع العناصر التالية:

أولا، مفاهيم الدراسة

ثانيا: شكال الاعلام الجديد ودورها في تهديد الأمن الإنساني.

ثالثا: ابعاد الأمن الإنساني.

رابعا: مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني العربي.

الخاتمة

أولا: مفاهيم الدراسة.

1 ــ الإعلام الجديد

الإعلام الجديد عبارة عن مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يعرف باسم ويب تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء(بلد، جامعة، مدرسة، شركة....الخ)، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتاحونها للعرض.[1]

في ظل التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبروز الانترنت ظهر ما يعرف بالإعلام الجديد الذي يضم مجموعة من المواقع الالكترونية التي تتيح للأفراد والجماعات التواصل اللامحدود، والتفاعل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي المخصص لتبادل وجهات النظر حول مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

يعرف **عباس مصطفى صادق** الاعلام الجديد بأنه عملية: «التزاوج (Convergence) ما بين تكنولوجيات الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع

الكومبيوتر وشبكاته، حيث تعددت أسماؤه ولم تتبلور خصائصه النهائية بعد ويأخذ هذا الاسم لأنه لا يشبه وسائط الاتصال التقليدية، فقد نشأت داخله حالة تزامن في إرسال النصوص والصور المتحركة والثابتة والأصوات». [2]

2- شبكات التواصل الاجتماعي

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من أكثر المواقع على شبكة الانترنت انتشارا لتقديمها خاصية التواصل بين الأفراد وجماعات المستخدمين لها، حيث تمكنهم من التواصل وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات والملفات والصور وأفلام الفيديو، حيث يعرفها محمد عواد بأنها «تركيبية اجتماعية الكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقا كطبيعة الوضع الاجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص»، كما تعرف أيضا على أنها «شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي مكان من العالم، واكتسبت اسمها الاجتماعي لتصبح وسيلة تعبيرية واحتجاجية، وابرز شبكات التواصل الاجتماعي: الفايسبوك، توتير، اليوتيوب...الخ. » [3]

3- الأمن الإنساني

هناك اختلاف بين العلماء في تعريف الأمن الإنساني، وهذا راجع إلى طبيعة التحولات التي طرأت على الساحة العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و بروز العديد من الظواهر التي أصبحت تهدد الأمن الإنساني كالجريمة المنظمة، التنظيمات الإرهابية، انتشار الأمراض، الحروب وغيرها من الظواهر الأخرى، ومن بين تعريفات الأمن الإنساني:

- يعرف كل **من شارل فيليب دافيد وباتريس باسكال** الأمن الإنساني على انه «حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية»، [4] كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر

فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، الحريات الأساسية، أسبقية القانون، الحكم الراشد و العدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي.

- أما **تايلر أوين** فيعرف الأمن الإنساني على أنه «حماية النواة الحية للبشر كلهم من المخاطر المحرجة والمضرة سواء أكانت بيئية أو اقتصادية وغذائية أو صحية أو شخصية أو سياسية،»[5] حيث حاول أوين في تعريفه التوفيق بين المتمسكين بفكرة أن التهديدات الأمنية الحقيقية هي تلك التي تمس أمن الدولة بشكله التقليدي من جهة، وبين أولئك الذين يرون أن التهديدات الأساسية للأمن هي تلك العوامل المرتبطة بفقدان الحياة من الجوع والمرض والكوارث الطبيعية وليس من الحروب.

- وقد عرفت **لجنة الأمن الإنساني** هذا المفهوم على أنه «حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق.» [6]

ثانيا: أشكال الإعلام الجديد ودورها في تهديد الأمن الإنساني العربي

أدى التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة بعد ظهور الانترنت إلى بروز أشكال جديدة في التواصل لم تكن مألوفة من قبل، أصبح يطلق عليها وسائط الإعلام الجديد، هذه الوسائط وعلى الرغم من ايجابياتها في العديد من المجالات إلا أن البعض أصبح يسيء استعمالها لاسيما في مجال التحريض على الكراهية والإرهاب والإشادة بالعنف الأمر الذي بإمكانه المساس بالأمن والاستقرار العام، ومن بين أشكال الإعلام الجديد التي أصبحت لها دور في ذلك ما يلي:

1- مواقع التواصل الاجتماعي: وتسمى كذلك الشبكات الاجتماعية ومواقع التشبيك الاجتماعي، وهي عبارة عن مواقع تستعمل من طرف الأفراد، من أجل التواصل الاجتماعي وإقامة العلاقات والتعارف وتكوين صدقات حول العالم وبناء جماعات افتراضية وفقا لاهتمامات أو انتماءات مشتركة ويمكن للمستعمل عبرها أن ينشئ صفحته الخاصة وينشر فيها سيرته وصوره ومعلوماته الشخصية، ويكتب مقالات ونصوص وينشر تسجيلات فيديو.

وهكذا تقوم مواقع الإعلام الجديد على المشاركة في محتوياتها من طرف المستخدمين عن طريق الإضافات والردود التي تساهم في زيادة محتواها، فهي تتيح لهم الرد والتعليق وتقييم المحتويات عن طريق التصويت وإبداء الرأي وكذا تبادل المعلومات بكل حرية وشفافية.[7]

2- المدونات الالكترونية: هي مواقع الكترونية يمتلكها أفراد وجماعات ومؤسسات، يتم الكتابة فيها بأساليب مختلفة مثل الأسلوب الصحفي، فهي تحاول دائما إيجاد سبق صحفي، والكتابة في المواضيع والقضايا المثيرة للجدل، ويتم استخدامها في نشر المقالات والتسجيلات بشكل ترتيبي كرونولوجي، و يمكن للقراء والمستعملين التعليق عليها.

والمدونة هي منصة لممارسة حرية التعبير والرأي، فقد أتاحت حرية النشر في المدونات الفرصة لكثير من الناس الحديث عن كل ما هو ممنوع،[8] وهذا بفضل الحرية المطلقة وانعدام الرقابة في نشر المعلومة، وهي بهذا تعد أداة فاعلة في التعبير عن الهموم الشخصية والعامة، ووسيلة تعمل على كشف المسكوت عنه،[9] وهذا ما جعل البعض يسميها السلطة الخامسة.

3- مواقع بث الفيديو: وهي مواقع تتيح إمكانية بث مقاطع فيديو مسموعة، أو مرئية، ويمكن حتى تحميلها ومشاهدتها، وهناك عدة مواقع

مشهورة جدا لدرجة أنها أصبحت تبيع مقاطع من مضامينها لوسائل الإعلام، بل وحتى هذه الأخيرة تقوم ببث برامجها عبر هذه المواقع.

4- **مواقع التحرير الجماعي:** وهي مواقع ذات محتوى تعاضدي، تعتمد على برمجيات wiki التي تسمح للمستخدمين بتحرير مضمونها بشكل جماعي، وذلك بإضافة مواد أو تغيير المواد الموجودة أو حتى حذفها.

انطلاقا من هذا العرض الموجز حول مختلف الأشكال الإعلامية الجديدة، نجد أنها أصبحت اليوم بمثابة منصات لتبادل الآراء والأفكار حول مختلف القضايا والأحداث التي تثير اهتمام الرأي العام العربي، فالمتتبع لكرونولوجيا الأحداث التي شهدتها معظم البلدان العربية في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي تحت مسمى ثورات الربيع العربي يجد بان هذه الوسائط وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت وبشكل كبير في تأجيج الحراك الشعبي الذي كان من بين نتائجه انهيار بعض الأنظمة العربية مثلما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وبداية التأسيس لزمن ديمقراطي جديد لم تكتمل ملامحه بعد، حيث يعتقد أنها تؤسس لأمن و إتقرار الإنسان في هذه البلدان، إلا أن المؤشرات ذهبت في إتجاه مضاد إلى الآن.

ثالثا: أبعاد الأمن الإنساني

يعتبر مفهوم الأمن الإنساني من بين المفاهيم الواسعة التي جعلت الباحثين يختلفون في تحديد أبعاده، غير أن تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1994 حدد مستويات وأبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض تركز على رفاهية وكرامة الإنسان، حيث حدد هذا التقرير سبعة أبعاد وفقا للحاجيات الإنسانية وقائمة التهديدات التي يلتمسها الأفراد وهي:

1- **الأمن السياسي:** يهدف إلى الحفاظ على الحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد واحترامها داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد ثبت أن انتهاكات

حقوق الإنسان تزداد في فترات الاضطرابات السياسية، كما تعمد الحكومات إلى فرض سيطرتها على الأفكار والمعلومات، وتنحصر تهديدات الأمن السياسي في القمع الحكومي والانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان والتحول العسكري.[10]

ومن بين الظواهر التي أصبحت اليوم تهدد الأمن السياسي في الوطن العربي ظاهرة الإرهاب التي انتشرت بشكل كبير خاصة في ظل ما افرزنه أحداث الربيع العربي، إضافة إلى الإجراءات التعسفية التي تنتهجها بعض الأنظمة العربية كالاعتماد على سياسة القمع من اجل البقاء في الحكم مما يجعل المواطن العربي يعيش في حالة من الخوف الدائم خاصة في ظل غياب سلطة القانون، مما يجعل الدولة في حد ذاتها تشكل مصدرا لتهديد الأمن الإنساني.

2- **الأمن الصحي**: يعني حق الفرد بان يكون في مأمن من المرض والعوز، ومن التهديدات التي تشمل الإصابة بالمرض، وفي المقابل ضرورة توفير الرعاية الصحية والخدمات وتوفير العلاج والأدوية اللازمة للوقاية من كل الأمراض خاصة الفتاكة منها وسريعة الانتشار، بالإضافة إلى ضرورة توفير الظروف الصحية الملائمة والكاملة للتصدي للأمراض المفاجئة والخبيثة وتوفير اللقاح ضد الأمراض المعدية التي تهلك ألاف الأشخاص في نفس الوقت، بالإضافة إلى توفير العناية النفسية للمصابين بالأمراض الخطيرة مثل السرطان والايدز، كما أن المناطق الفقيرة والريفية هي الأكثر تعرضا للتهديدات الصحية خاصة النساء والأطفال هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض والفيروسات، حيث أن من أبرز الأمراض التي تعرف اهتماما دوليا متزايدا ومناقشات حكومية وغير حكومية مرض فيروس نقص المناعة البشرية الذي يضرب الشريحة التي لا تتوفر على الحاجيات الضرورية للحياة والعيش.[11]

3- **الأمن المجتمعي**: يهدف إلى حماية الأفراد من فقدان علاقاتهم التقليدية وقيمهم ومن العنف الطائفي والعرقي وتنحصر تهديدات الأمن المجتمعي في:

انهيار الأسرة، وانهيار اللغات والثقافات التقليدية، والتفرقة العنصرية والمعاناة، والإبادة والتطهير العرقي.[12]

ومن بين تهديدات الأمن الاجتماعي في الوطن العربي خاصة في ظل التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تأثير هذه الأخيرة على قيم وسلوكيات الشباب العربي واختفاء بعض العادات والتقاليد الأصلية، وبروز النزعة الطائفية لاسيما في ظل الحروب الأهلية التي تشهدها بعض البلدان العربية مثل العراق وسوريا واليمن.

4- **الأمن الاقتصادي:** لكل فرد الحق في الحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي و تحسين الوضعية الاجتماعية لضمان كل ما يعد حيويا لبقاء الفرد، فالاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن مختلف الأزمات تؤثر على العوامل الاقتصادية وعلى الأمن الإنساني ككل، لأن الأمن الاقتصادي يقصد به التحرر من الفقر والحاجة لان الفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية هي كلها مؤشرات أو ظواهر غياب الأمن الاقتصادي، فالأزمات الاقتصادية والمالية تؤدي إلى انخفاض متوسط الأجور والاستهلاك للفقراء، وخاصة الأشد فقرا هم الذين يشعرون بأسوأ تأثيرات ذلك، لذا الأمن الاقتصادي يقتضي مجموعة من الحريات الحيوية للجميع ومن هنا يعتبر الفقر هو القاسم المشترك لجميع عناصر الأمن الاقتصادي وينظر إليه من قبل الكثيرين على أنه اكبر مشكل في العالم.[13]

5- **الأمن البيئي:** إن التهديدات الايكولوجية تعتبر من أهم التهديدات التي تعرض حياة الإنسان للخطر، الأمر الذي دفع المختصين إلى الاهتمام بالأمن البيئي أكثر من الوقت الماضي، حيث أصبح من الضروري مواجهة التهديدات البيئية المختلفة كتلوث الماء والهواء، واستنزاف الموارد الطبيعية وإزالة الغابات الخضراء والتصحر بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية، أو الكوارث البيئية التي هي من صنع الإنسان

مثل الحوادث النووية وغيرها من الأخطار البيئية الأخرى التي تخلق حالة من اللا أمن وتنعكس سلبا على الإنسان.[14]

6- **الأمن الشخصي**: يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته ومواطنته، أي بغض النظر عن كل تمييز. فالأفراد ومن خلالهم الجماعات لهم الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة، ومن حق الفرد أن لا يشعر بأنه يخضع للإكراه وللعنف أيا كان نوعه أو مصدره سواء ذاك الممارس من طرف جماعات إرهابية أو إجرامية، أو ذاك الممارس من قبل السلطات «العنف المشروع وغير المشروع)، وله الحق أن يعيش في محيط خال من المخدرات ومن الجماعات الإجرامية التي تهدد تواجده الشخصي والنفسي.

والعنف ليس ظاهرة عفوية، بل نتاج مجتمع متميز باللامساواة وبالإقصاء ونقص المراقبة المؤسساتية أو الاجتماعية، كما أن الفقر والإقصاء قد يؤديان أوتوماتيكيا للعنف، فلا يحق لأي كان أن يعرض سلامته البدنية للتعذيب أو البتر، وهي الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا في الإعلانات الجهوية والدساتير الداخلية.[15]

7- **الأمن الغذائي**: يعني التحرر من الجوع باعتباره حق إنساني أساسي في الحصول على الغذاء كعنصر هام في نوعية الحياة ولوضعية التغذية والصحة كون أن الغذاء من الحاجيات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة وصفة بيولوجية وميزة لبقاء الإنسان وحق طبيعي يجب أن يتمتع به كل إنسان في العالم، لذا فان الأمن الغذائي والأمن الفردي يركزان على الإنسان والحفاظ على بقائه وكرامته مما يستدعي ضرورة الحديث عن تنمية إنسانية مستدامة التي تعطي مكانة للإنسان الفرد باعتباره كائن بشري وليس كمستهلك للسلع لأنه في كثير من الحالات يستعمل الغذاء كسلاح للتجويع للقضاء على أقلية سياسية أو اثنية معارضة، وقد أشار **جيمس موريس** رئيس برنامج الغذاء

العالمي أن الجوع يشكل أكبر عقبة في طريق التنمية، وعلى الرغم من الكميات الكافية من الطعام المتوفرة في العالم التي تكفي لإطعام كل البشر نجد عدد الجياع في العالم يزدادون بنسبة خمسة ملايين في كل عام وهذا ما تم التأكيد عليه في الدورة 18 لمجلس الصندوق الأممي للتغذية، حيث تم التأكيد على أهمية الغذاء في «النقطة 18»الموسومة بـ: تهديدات ضد امن الدولة والأمن القومي الهدف منه هو مشروع عمل لأجل امن غذائي عالمي.(16)

رابعا: مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني العربي

إن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أو ما يعرف بأحداث الربيع العربي، شكل نقطة تحول كبرى وانعطافا تاريخيا هاما في المشهد السياسي؛ فبمشروعه تغيرت موازين القوى: شكل الدولة، طبيعة النظام، ونمط إدارة المجتمع... و كان ذلك كله تحت تأثير عاملين أساسيين؛ الأول، داخلي ويتمثل في الحراك الاجتماعي، والثاني، خارجي ويتمثل في تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي سلبا أو إيجابا وقد بدأ هذا الربيع مساره من العالم «الافتراضي» تواصلا وتعبئة، ليتحول إلى قوة هائلة على أرض الواقع بفعل خروج الجماهير، في مليونيات منتظمة في حشود جماعية ضمت كل الأطياف والفئات بمختلف أطيافها الأيديولوجية والفكرية والعرقية و الطائفية والدينية، استجابة لنداء التغيير عبر رفع شعار «حرية ،كرامة وعدالة اجتماعية».

وفي ظل استمرار الدعوات عبر شبكات التواصل الاجتماعي من اجل مواصلة العصيان المدني وحدوث التغيير إلا أن ذلك لم يعمر طويلا حيث سقطت بعض الأنظمة وانهارت مختلف مؤسساتها مما مهد الطريق أمام انتشار الفوضى وغياب الأمن وانتشار لغة السلاح وبروز الانحرافات الفكرية التي أدت إلى ظهور الجماعات الإرهابية التي أصبحت تعتمد على الإعلام الجديد كأداة من أدوات التجنيد والترويج لأفكارها ومختلف عملياتها الإجرامية، مما شكل تهديدا للأمن الداخلي والخارجي، وهذا ما دفع ببعض القوى الدولية

والإقليمية للتدخل تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة الإرهاب التي لم تجلب من ورائها سوى زيادة صب الزيت على النار، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال عدة مؤشرات منها: زيادة العنف المسلح، وتفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع نسبة الوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة، وانتشار الفقر وزيادة نسبة البطالة، وغيرها من المؤشرات الأخرى التي أصبحت تشكل تهديدا لأبعاد الأمن الإنساني. ومن أهم مخاطر الإعلام الجديد على الأمن الإنساني في العالم العربي ما يلي:

1- مخاطر متعلقة بنشر التطرف والتشجيع على العنف: لقد فرضت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نمطا إعلاميا جديدا ساهم وبشكل كبير في نشر أفكار دخيلة على المجتمع العربي، بحيث لا يمكننا إغفال الدور الذي أصبحت تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في تغذية أو ظهور الإرهاب والتطرف من خلال استغلال الإرهابيين لها في الترويج لأفكارهم الهدامة مستغلين في ذلك حالة الانفلات الأمني والفوضى السائدة التي تشهدها معظم البلدان العربية.

تحولت أشكال الإعلام الجديد إلى وسيلة هامة بالنسبة للجماعات الإرهابية التي أصبحت تستغلها في إنشاء مواقع الكترونية ومنتديات بهدف الاستحواذ على عقول الشباب العربي وتجنيده ضمن صفوفها، ولعل من أبرز التنظيمات المتطرفة التي لاقت اهتماما إعلاميا كبيرا تنظيم (داعش) الذي أصبح يعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك و تويتر واليوتيوب....الخ في ترويج ونشر مواده الدعائية خاصة في حسابات ما يسمى بولايات الدولة الإسلامية مثل ولاية الرقة في سوريا، وولاية الموصل في العراق....الخ، كما قام ما يسمى بجيش الخلافة الالكتروني باختراق وتعطيل حسابات حكومات بعض الدول،[17] ومن هذا المنطلق يعتبر التطرف ظاهرة إجرامية منظمة تهدف إلى خلق جو عام من الخوف والرعب والتهديد

باستخدام العنف ضد الأفراد والممتلكات، وهذا ما من شانه أن يهدد الأمن الشخصي والاجتماعي في العالم العربي.

2- **مخاطر متعلقة بنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار:** على الرغم من الدور الايجابي الذي أصبحت تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي كتبادل الأفكار والتأثير في الرأي العام، إلا أنها أصبحت في الآونة الأخيرة أداة هدامة أسيء استخدامها من خلال إثارة الفوضى وبث الشائعات، بحيث لا يجب أن نغفل خطورة وتهديد الشبكات الاجتماعية وخاصة الفايسبوك على الأمن الإنساني العربي، وخير مثال على ذلك ما حصل من اضطرابات وقلاقل في بعض البلدان العربية من خلال تأجيجها لعنصر الشباب وإشعال فتيل المظاهرات، حيث لعبت هذه الشبكات دورا أساسيا في التأثير السياسي وتعبئة الجماهير، وخلقت مناخا سياسيا ضاغطا وثورات عارمة كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا،[18] مما أدى إلى سقوط أنظمة سياسية وانهيار مؤسسات الدولة، الأمر الذي خلف من ورائه انعكاسات خطيرة في شتى المجالات، حيث زاد القمع وانتشر العنف وارتفعت نسبة البطالة وزادت نسبة الهجرة ....الخ، وهي كلها مظاهر تؤدي إلى تهديد الأمن الإنساني العربي في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. دون أن يعني ذلك تبريرا للتضييق المنهج الذي تفرضه بعض الأنظمة ضد شعوبها.

3- **مخاطر متعلقة بإثارة العنف الطائفي:** أصبح الأمن الاجتماعي في الوطن العربي مهددا أكثر من أي وقت مضى خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي عاملا مهما في تأجيج الصراع الطائفي والعرقي في بعض البلدان العربية التي تشهد تنوعا طائفيا وعرقيا، ومن بين المواضيع التي تثير الاهتمام على صفحات تلك الشبكات الترويج للصراع السني الشيعي الذي يحدث اليوم في سوريا بين ما يسمى بالطائفة العلوية الشيعية وأهل السنة، يحدث في العراق بين ما يسمى بالحشد

الشعبي الشيعي والطائفة السنية، وما عرفته أحداث غرداية بالجزائر سنة 2014 أين تم الترويج لها عبر بعض هذه المواقع على أنها صراع طائفي قائم بين أنصار المذهب المالكي وأنصار المذهب الإباضي وغيرها من الأحداث الأخرى التي تعرفها بعض البلدان العربية، حيث أصبحنا نلاحظ في تلك الصفحات بعض النقاشات الحادة التي تصل إلى حد السب والشتم واللعن كسب بعض الصحابة رضي الله عنهم.

الخاتمة.

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول بان الإعلام الجديد ساهم في جانبه الكبير إلى تهديد الأمن الإنساني العربي لاسيما في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية، حيث أصبح الأمن الإنساني في العالم العربي مهددا أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد بروز أشكال جديدة للإعلام الجديد مثل شبكات التواصل الاجتماعي التي وبغض النظر عن ايجابياتها، إلا أنها ساهمت وبشكل كبير في زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى والاضطرابات والتحريض، وهي كلها مظاهر ساهمت بشكل أو بأخر في تهديد الأمن الإنساني العربي في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومما أعطى الفرصة لهذا التهديد، هو بعد العديد من الأنظمة إن لم نقل جلها عن اهتمامات وانشغالات مواطنيها، فهم تحت تهديد التضييق والبطالة وتدني المستوى المعيشي من تعليم وصحة...الخ. ففي ظل هذه الظروف يكون التحريض مناسبا والاستجابة للعصيان والانتفاضة واردة، ومن ثم يتحول الإعلام الجديد من عنصر للبناء والتنمية إلى أداة للتفرقة والدمار، وهو ما يهدد في النهاية الأمن الإنساني بمفهومه الجزئي والشامل.

الهوامش

1. مبارك زودة: دور الاعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام- الثورة التونسية أنموذجا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باتنة: قسم العلوم الانسانية، شعبة الاعلام والاتصال، 2011-2012، ص17.

2. عباس مصطفى صادق:الإعلام الجديد؛ دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، دار الشروق، عمان، 2008، ص 05.

3. زاهر راضي: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة التربية، العدد15، عمان، 2003، ص23.

4. حموم فريدة: الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003-2004)، ص45.

5. بشير الشورو: الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، منظمة اليونسكو، 2005، ص19.

6. تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون»أمن الإنسان الآن :حماية الناس وتمكينهم»، نيويورك، 2003، ص4

7. مرزوقي حسام الدين: توظيف مواقع المؤسسات الإعلامية الإخبارية علىشبكة الإنترنت أدوات الإعلام الاجتماعي، دارسة وصفية تحليلية لعينة من المواقع الإخبارية الناطقة بالعربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فيعلوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر- باتنة: قسم العلوم الإنسانية، 2011-2012، ص52.

8. سوهيلة بوضياف: المدونات الالكترونية في الجزائر، دراسة في الاستخدامات والاشباعات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الحاج لخضر: قسم علوم الإعلام والاتصال،2009-2010)، ص111.

9. سعد بن عبيد السبيعي: الإعلام الجديد ودوره في تعزيز الأمن في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في الرياض، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013)، ص55.

10. هيفاء أبو غزالة: المرأة العربية والديمقراطية، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، ط1، 2014) ،ص33.

11. حليمة حقاني: دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012، ص ص29،28.

12. هيفاء أبو غزالة: مرجع سابق ص33.

13. حليمة حقاني: المرجع السابق، ص21.

14. United Nations Développement Program 2010; op.cit, p. 104

15. حموم فريدة: مرجع سابق، ص68.

16. .Jean paul Minvielle : » Sécurité alimentaire et sécurité Humaine: convergence et co mplémentarité des approche »', instable et sottas, vol.xx , 1998, p.95.

17. تحسين محمد أنيس شرادقة: التوظيف الإعلامي لشبكات التواصل الاجتماعي، داعش نموذجا، جامعة الزقاء: كلية الصحافة والإعلام ،2015، ص08.

18. http://mogadishucenter.com- تم زيارة الموقع يوم 03 /2016/2 ، الساعة 16:30

المضامين الإعلامية الدرامية وتهديداتها للأمن الثقافي

ـ قراءة تحليلية لواقع الأمن الثقافي الجزائري في ضوء الدراما الإعلامية ـ

أ.فهيمة قابوش

مقدمة:

يكشف التاريخ الطويل للحياة البشرية عن تلك العلاقة القائمة بين الأمن الإنساني والإعلام، هذا الأخير أصبح يمثل عنصرا أساسيا من العناصر المكونة للثقافة وركنا رئيسيا من أركانها، نتيجة ما أحدثته تكنولوجيا الاتصال الحديثة من تحولات في أنماط الحياة الثقافية للشعوب والأفراد بفضل ما وفرته الثورات التقنية المتسارعة التي اصطلح على تسميتها باسم العولمة الإعلامية والتي فرضت انتقال الأفكار المتباينة بين مختلف الطوائف من البشر، فمع كل هذا التطور التكنولوجي الهائل والتغيير في جغرافية الزمان والمكان، برزت القنوات الفضائية كوسيلة إعلامية تعكس في مضامينها بيئات ثقافية وحضارية متباينة الأفكار والرؤى من خلال ما تبثه من محتويات تمهد الطريق لاختراق الأمن الثقافي للمجتمعات النامية وتهديد هويته.

ولعل هذا ما يبرز أكثر في الآونة الأخيرة من خلال ما تقدمه المادة الإعلامية التليفزيونية الممثلة أساسا في البرامج الدرامية والمسلسلات بأنواعها المختلفة الأشكال والأهداف الثقافية التي تروج لها بهدف جذب المتلقي نحو التعرض ومن ثم غرس المكونات الثقافية التي تسعى إلى تحقيقها عبر هذا المنتج الإعلامي، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكال التالي:

ما مدى تهديد المضامين الإعلامية الدرامية للأمن الثقافي ؟

وفي محاولة منا للإجابة على هذا الإشكال انتهجنا الخطة التالية:

عرض لأهم مفاهيم هذه الدراسة والمتمثلة في كل من»الإعلام، الدراما، المضامين الإعلامية الدرامية، الأمن، الثقافة، الأمن الثقافي»، لتتطرق بعدها إلى معايير

الأمن الثقافي «أين ركزنا على معيارين أساسيين هما الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية وكذا الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة»، لنعرّج بعد ذلك الحديث عن عنصر السيطرة الإعلامية وكيف تسيطر هذه الأخيرة على الثقافة، أين تَشَكَل ما يعرف بالعولمة الثقافية، وفي ذات سياق عولمة الإعلام ستتطرق أيضا إلى عنصر الأمن الثقافي الذي أصبح يشكل أحد تهديدات الأمن الإنساني في عصر هذه العولمة الإعلامية من خلال عرض جملة من التحديات. ونختم بعرض لبعض النماذج حول الدراما الإعلامية كأحد المضامين المهدّدة للأمن الثقافي.

أولا: مفاهيم الدراسة

1. **المضامين الإعلامية الدرامية:** سنتطرق أولا إلى تعريف كل من مصطلحي الإعلام و الدراما:

- **الإعلام:لغة**: هو التبليغ ويقال بلغت القوم بلاغا أي أوصلتهم الشيء المطلوب، والبلاغ ما بلغك أي وصلك ففي الحديث «بلغوا عني ولو آية».[1]
- **اصطلاحا**: عرفه محمد خضر بأنه:الوسيلة الرئيسية التي تقوم بالاتصال بين البشر من خلال أهداف محددة توضع عن طريق تخطيط متقن بغرض التعريف عما يجري داخل الوطن الواحد.[2]
- **إجرائيا**: مجمل أوجه النشاط الاتصالية الهادفة إلى تزويد الجمهور بكافة المعلومات والحقائق الواقعية الصحيحة قصد خلق أكبر درجة من المعرفة والوعي والإدراك للفئات المتلقية للمادة الإعلامية حول كل القضايا والموضوعات والمشكلات المثارة.[3]
- **الدراما**:لغة كلمة دراما drama هي كلمة يونانية الأصل وهي مشتقة من الفعل اليوناني القديم spauaبمعنى عمل دراؤdrao هي تعني أي عمل أو حدث سواء في الحياة أو على خشبة المسرح.[4]

- اصطلاحا: عرفها أرسطو بأنها»محاكاة لفعل إنساني وتقدم من خلال حوار لتسلية وتعليم الجمهور»،[5] كما أنها «تَمثُل لامع لواقع معين في زمان ومكان معينين لآلام جماعية ومعاناة شعبية ولثقافة امة ومشكلاتها الاقتصادية والدينية والسياسية في عصر من العصور. « [6]
- **إجرائيا**: هي نوع من النصوص الأدبية التي تؤدي تمثيلا معينا، وتهتم القصص الدرامية غالبا بالتفاعل الإنساني وكثيرا ما يصاحبها الغناء والموسيقى وفن الأوبرا.[7]

- **المضامين الإعلامية الدرامية:**

هي ما تقدمه وسائل الإعلام على اختلافها من برامج يغلب عليها الطابع الدرامي، الذي يكون له في غالبية الأحيان جمهوره المحدد، وتعالج هذه المضامين قضية أو مشكلة من نواحي مختلفة.

1. **الأمن الثقافي**: ويتكون هو الآخر من مصطلحي»الأمن» و»الثقافة» وسنعرف كل منهما قبل إيجاز لتعريف الأمن الثقافي.
2. **الأمن**: **لغة**: «طمأنينة النفس و زوال الخوف»، و لا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه، فالأمن بهذا المعنى مرتبط بالإنسان وهذا ما يفسر توأمة مفهومي «الإنسان ــ الأمن» و «الأمن – الإنسان»، والحديث عن الأمن يعني الحديث عن الحياة نفسها. والأمن هو الحاجة الأولى والمطلب الدائم للإنسان.[8]

اصطلاحا: تحصين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليًا وخارجيًا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًا واجتماعيًا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.[9]

إجرائيا: هو محاولة خلق حالة من الاستقرار بمختلف الأبعاد التي تبعد عن الإنسان الإحساس بالخوف، وما قد يصاحبه من تهديدات.

* **الثقافة**

لغة: في قاموس اللسان الغربي الثقافة (Culture, kultur) هي حديثة مصطلح حديث العهد، ظهرت بظهور العلوم الإنسانية ذاتها، وفي اشتقاقاتها العريقة أنها كانت ترتبط بالصناعة عند الإغريق، وبالفلاحة في السياق اللاتيني، وبالحرب في التاريخ العربي الإسلامي. (10)

اصطلاحا: الثقافة أصبحت مفهوما ملازما للعلوم الاجتماعية، ذلك أنه ارتبط بالإنسان، فالإنسان كما يقال كائن ثقافي بالدرجة الأولى.(11)

إجرائيا: البيئة التي يحيا فيها الإنسان والتي تنتقل من جيل إلى جيل، وتتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة من السلوك المكتسب عن طريق الرموز. (12)

• **الأمن الثقافي:**

هو الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة محاولات الهيمنة على الثقافة والشخصية القومية، فضلاً عن حماية المؤسسات الثقافية داخل المجتمع من التبعية والاختراق، ما يجعل منه طريقاً للمحافظة على العقل العربي من الاحتواء الخارجي ومن الغزو الداخلي.

ثانيا: معايير الأمن الثقافي

إن الأمن الثقافي يعن توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي وهو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتي، التي لا تقوى على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والملاحقة والفعل المؤثر، ولكي يتحقق هذا يجب أن يعتمد الأمن الثقافي على عنصرين أساسيين:

* **الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية**: لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب نتاج المثقف، لذلك فإن هذا النتاج ينبغي أن ينطلق من الخطوط

العريضة وروح الثقافة الذاتية ،بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز وأفكار وقيم، والاعتزاز بالثقافة الذاتية لا يعني أن تغلق الأبواب على ما هو ليس في الأيدي وتتحكم فيها قوى أخرى خارجة، وإنما يعني أنه في البدء ينبغي تحقيق الذات الثقافية والحضارية، وجعلها حاضرة في الحركة الاجتماعية والثقافية، والانطلاق من هذا الحضور للتفاعل مع الثقافات الأخرى ومشكلتنا المعاصرة ليست في الثقافات الأخرى بل في الممارسات التي تخنق الذات الثقافية والتضييق عليها، لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة والخطيرة للثقافات التي غزت مجتمعاتنا وشعوبنا الإسلامية العربية، هو في أن نُطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبر عن نفسها بأي طريقة شاءت، إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية رموزا وأفكارا هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة الأمن الثقافي.[13]

* **الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة**: إن الثقافة تقوم على تهيئة الأرضية لعملية انطلاق ثقافي، تأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتي انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي الراهن، فالأمن الثقافي يعني الاعتزاز الذات الحضارية معه ضم معطيات الآخر الحضاري لأن الانطواء والانغلاق عن العصر وثقافته ومنجزاته هو افتقار للوجود الذاتي، وأن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر وكل هذا يحفز للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن عليها ومنه يمكننا الحصول على الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية.[14]

ثالثا: السيطرة على الإعلام: سيطرة على الثقافة وتزعم للعولمة الثقافية

يرى الباحث عبد الله أبو راشد أن العولمة الثقافية هي محاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات

بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة من خلال دينامية الاختراق الثقافي واستعمار العقول واحتواء الخبراء وربط المثقفين بدائرة محدودة ينشدون إليها بصورة بعيدة عن إعمال العقل التفاعلي للذات وإبقاءه في سياق الوظيفة التيسيرية المحضة، وإذا ما تحدثنا عن الاستغلال الثقافي الإعلامي الغربي فنجد «المؤسسات الثقافية والإعلامية وأجهزة المخابرات قد وظفت في نشر قوتها الناعمة بطرق ملتوية وذكية تبين أهمية وقوة الإعلام في الغرس والتهديد الثقافي فأغلب الخبراء والمحللين يدرسون الثقافة لأنهم وجدوا صدام بين الأفكار والقيم بين الشعوب لاسيما أن المجال الإعلامي هو المروج الأكبر للثقافة، فالإعلام سلاح ذو حدين يمكن من خلاله التعريف بثقافة الآخر وتقبله والتسامح معه وفي المقابل يمكن أن يشكل صدام حضاري بين الشعوب،»[15] وهو ما سنتجه إلى الحديث عنه في الإطار التطبيقي أين خلقت المضامين الإعلامية الدرامية صداما ثقافيا تَكَون من البث الإعلامي والثقافة المروج لها في أبعادها المتعددة.

رابعا: الأمن الثقافي كتحدّ أساسي يهدد الأمن الإنساني في عصر عولمة الإعلام

جاء في تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999 بعنوان «عولمة ذات وجه إنساني»أن العالم شهد واحداً وستين نزاعاً مسلحاً في الفترة من 1989 إلى 1998كانت جميعها أهلية، باستثناء ثلاثة نزاعات كانت فيما بين الدول، وأكد التقرير على أنه بالرغم مِمَا تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشرى في كافة المجالات نظرًا لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشرى في القرن الحادي والعشرين، وقد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة هي: [16]

***الاستقرار المالي**: في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية عديدة متوقعة الحدوث مثل الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا منتصف عام 1997.

*الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل: وهو نتيجة لفقدان الوظائف وعدم استقرار في الدخل لأسباب مختلفة ناتجة من مهددات مختلفة أو بسبب سياسة المنافسة العالمية للشركات والحكومات وفقدان الوظائف مما يستوجب أهمية إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة.

* **الأمن الصحي**: لسهولة الانتقال وحرية الحركة وارتباطها بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز، حيث يشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.

* **الأمن الثقافي:** تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، فقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية... بل وتتم عمليات غزو ومحو ثقافي من قبل المجتمعات ذات الإمكانيات الكبيرة على الشعوب الفقيرة ويتأثر إنسان هذه الدول بغياب الهوية والانغماس غير الواعي في الثقافات الأخرى.

* **الأمن الشخصي:** ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيات، مع ظهور جرائم حديثة مثل غسيل الأموال وجرائم المعلوماتية وزيادة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر وانتشار السلاح غير المشروع وسط المدنيين.

* **الأمن البيئي**: وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة مثل «الاحتباس الحراري» وبالتالي زيادة الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والتلوث البيئي في كافة جوانبه.

* **الأمن السياسي والمجتمعي**: حيث أضفت العولمة طابعًا جديدًا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما شكل تعقيدًا وخطورة أكثر، كما انتعش دور شركات الأسلحة التي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الإنساني، بالإضافة إلى غياب الحريات وانتهاك حقوق الإنسان والتعدي على الكرامة الإنسانية .[17]

ونلاحظ أن أهمية الأمن الثقافي ضمن التحديات الأساسية التي تهدد الأمن الإنساني في عصر عولمة الإعلام، إذ تكمن في إمكانية اعتباره طرف معادلة ذات تأثير واضح على الأمن الإنساني حيث أن الأمن الخاص بأي دولة يتوقف بدرجة كبيرة على ما تمتلكه من ثقافة وموروث، وعلى مدى تجسيدها لهذه الثقافة والهوية التي تتمتع بها، بل والعمل على جعلها في نطاق أوسع وأكثر انتشارا من خلال العولمة الممثلة في وسائل الإعلام، أين نرى أن الدول المتقدمة قد اعتبرت من عولمة الإعلام بوابة لنشر ثقافتها الغربية البعيدة عن ديننا الإسلامي وهويتنا العربية، في غياب ملحوظ لوجود إعلام عربي يردع هذه الثقافة في انتشارها اللا محدود أو حتى مجرد العمل على بناء ثقافة وتربية إعلامية للجمهور في انتقاء هذه المضامين التي تبقى وسائل العلام العربية ضعيفة أمام مقاومتها.

خامسا: أهميـــة الأمـــن الثقافي

إن الأمن الثقافي بمفهومه الواسع والشامل له أهمية بالغة في حياتنا المعاصرة، وخاصة في ظلال تحديات التي نواجهُهَا كل يوم من آثار العولمة السلبية ،ورغبة الدول الكبرى في السيطرة على الدول الصغرى، أو حتى رغبة الدول الحديثة التي تتسلح بالقدرة العلمية والتكنولوجية في السيطرة على الدول ذات الحضارات التاريخية والثقافات المتأصلة عبر التاريخ لمصالح خاصة، حتى أن أهمية الأمن الثقافي قد تقاس بأهمية الأمن القومي للدول، فأهمية الأمن الثقافي تكمن في أنه الحل الحضاري والآمن للتعبير والحفاظ على

هويتنا الثقافية العربية، وصيانة الثقافة التي تنشأ بلا شك من الثقة بالنفس، والقدرة على التفاعل الواعي مع مختلف العوامل، واستيعاب الآراء المتباينة والجديدة وتفهمها للوصول إلى الفكر المتوازن والمطلوب للتواصل والتفاعل مع الآخر في عصر متغير ومتطور، فأهمية الأمن الثقافي تكمن في الحفاظ على الهوية والانتماء، والوصول إلى الأمن والاستقرار في جميع نواحي الحياة سواء داخل الوطن الواحد أو بين الدول المتباينة المصالح والمختلفة التوجهات.[18]

سادسا: قراءة تحليلية لواقع الأمن الثقافي العربي الجزائري في ضوء الدراما الإعلامية: (قراءة في نموذج الدراما الإعلامية للمسلسلات المدبلجة كمضمون إعلامي مهدد للأمن الثقافي).

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان: تأثير الدراما التركية على سلوك الطلبة الجزائريين- دراسة ميدانية على عينة من طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة أم البواقي أنموذج- للطلبة «قابوش فهيمة، بوزيد ايمان، قالي لبنة».

ذهبت الدراسة الأولى إلى رصد مدى تأثير مضامين الدراما التركية على سلوك الطلبة الجزائريين متمثلة في عينة من طلبة جامعة أم البواقي ، وتوصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- أن نسبة العينة التي تشاهد الدراما التركية كانت 94% وأغلبهم من فئة الإناث لمخاطبة هذه المسلسلات العاطفة بدرجة أولى.
- أن الدافع الأساسي لمشاهدة الدراما التركية هو الرغبة في الاطلاع بنسبة 45%.
- أن مضمون الدراما التركية يتباين بنسبة متقاربة بين المستوى الجيد والممتاز والحسن حسب آراء المبحوثين.
- أن الطابع العاطفي للمسلسلات التركية والإعجاب بالشخصيات هو سبب مشاهدة المبحوثين لها.

- أثبتت الدراسة أن 86% من المبحوثين يتفاعلون مع الدراما التركية.
- أثبتت الدراسة أن نسبة 76% من المبحوثين أثرت الدراما التركية على قيمهم وهي نسبة تأثير مرتفعة وخطيرة خاصة من حيث الهيئة والسلوك.
- أن المبحوثين يشاهدون ما بين مسلسل إلى مسلسلين في اليوم بنسبة 74% وأن ساعات المشاهدة تصل في كثير من الأحيان إلى 3 ساعات في اليوم.
- أن أكبر نسبة لمشاهدة هذه الدراما تكون بطريقة منفردة وفي البيت بنسبة 56%.[19]

الدراسة الثانية:

مقال بعنوان: فشل الدراما المكسيكية بوابة نجاح للدراما التركية:

في الثمانينات والتسعينات تمت ترجمة مسلسلات مكسيكية ولكنها قوبلت بالفشل ولم تحظى بالشعبية التي تؤدي إلى التأثير الثقافي، فظنوا أن المسلسلات المدبلجة ليس لها أي فائدة ربحية ولكن بعد الثورة الإعلامية حصل تغير كبير، فقد عادت هذه المسلسلات مجدداً ولكن بطابع مغاير في 30/ 8/ 2008 حيث بلغ عدد متابعي احد المسلسلات التركية المدبلجة «مسلسل نور» إلى 85 مليون مشاهد في الحلقة الأخيرة، فقدمتMBC هذه الظاهرة الجديدة في الإعلام العربي بالرغم من نجاح بعض المسلسلات الخليجية، إلا أنه بسبب كثرة المسلسلات الخليجية وتكرار مواضيعها أدت إلى حالة من الملل والنفور الإعلامي الذي أدى إلى التقليل من متابعة المسلسلات الخليجية و كانت هذه المسلسلات التركية المدبلجة توضع تحت الاختبار، ولكن بعد زيادة عدد المتابعين لجأ خبراء الإعلام في قناة MBC إلى التغيير أكثر من مرة في المدة الزمنية لتوقيت القناة بما يناسب الجمهور حتى أنشئت قناة مخصصة للمسلسلات المدبلجة «MBC DRAMA » [20].

الدراسة الثالثة:

مقال: بعنوان «نجوم بوليوود يقتحمون بيوت الجزائريين.. والدراما الهندية تفرض نفسها». ضمن جريدة الفجر اليومية الجزائرية بتاريخ 21/ 04/ 2016.

تم الحديث عن الدراما الهندية التي: أخذت طريقها إلى بيوت الجزائريين، لتنافس بذلك الدراما التركية وقبلها المكسيكية، ولينفتح بذلك جزائريون على ثقافات أخرى لا تلبث أن يظهر أثرها أيضا على سلوكياتهم اليومية وأنماط عيشهم حيث بدأ الساري الهندي يسجل حضوره في الأعراس الجزائرية بنفس الطريقة التي انتشرت بها المطاعم الهندية في العاصمة، و إلى وقت قريب كانت علاقة الجزائريين بالسينما الهندية تتلخص في بعض الأفلام القديمة التي كان التلفزيون الجزائري يعرضها أمسية كل خميس، أو ما تعرضه بعض قاعات السينما في المدن الكبرى، وكانت في أغلبها أفلام « Action » قبل أن ينفتح جزائريون على القنوات العربية التي تعرض الأفلام الهندية بمختلف طبعوها من الحركية إلى الاجتماعية والعاطفية، حيث صار نجوم بوليوود ينافسون النجوم العرب.

ساهمت الترجمة العربية لهذه المسلسلات التي صارت لها قنوات خاصة في شهرتها وانتشارها بين مختلف الشرائح الاجتماعية، فبعد نجوم الدراما التركية الذين ارتفعت أسهمهم في الجزائر وباقي العالم العربي بطريقة استغرب لها حتى صناع الدراما التركية أنفسهم، كون هؤلاء النجوم لا يسجلون نفس الحضور والانتشار في بلدانهم، فقد أضحى أيضا لنجوم بوليوود نفس الحظوة والتقبل لدى الجمهور، خاصة النساء اللواتي تجذبهن الأزياء وديكورات البيوت، والذي شهد أيضا تأثير الثقافة الهندية، حيث دخلت الخانة الهندية قاموس التزين لدى العرائس، وأصبحت محلات بيع الساري الهندي وملحقاته منتشرة في كثير من محلات العاصمة وأضحى لها زبائن ومحبون وزوار، حيث أن المسلسلات الهندية تسجل يوميا إعجاب الجزائريين من باب اكتشاف سينما أخرى تحمل قيما اجتماعية وتقترح أنماط عيش جديدة ستكون لها تأثيرات على المجتمع في سياق تطوره وتغيراته. (21)

وفي تقرير جريدة الشروق اليومي بعنوان «عنابة تتراجع عن الاحتفال بمقتل ملك الشياطين بطقوس هندوسية»حيث تمحور هذا التقرير حول شن رواد مواقع

التواصل الاجتماعي بعنابة حملة شرسة تندد بمهرجان «هولي»والذي كان من المنتظر أن ينظم بأحد الشواطئ الخاصة بعنابة، هذا المهرجان الذي يقام في الهند ويسمى احتفالات الربيع والذي يعرف أيضا باسم «احتفالات الألوان» واسمها بالهندية «هولي» تقام سنويا في الهند والنيبال وتبدأ ليلة اكتمال القمر، حيث أنه في هذه المناسبة تطغى الشوارع بألوان قوس قزح بالقماش والبالونات، حيث يخرج السكان إلى الشوارع في ملابس زاهية ويقومون برش بعضهم البعض بنوع من البودرة الملونة وهم يتغنون بأعلى صوتهم.[22]

يتضح من خلال النماذج التي تم عرضها حول المضامين الدرامية بين التركية والهندية وحتى المكسيكية أن المجتمعات العربية ومن بينها الجزائر قد أصبحت جماهيرها مقبلة بكثرة على ما تبثه وسائل الإعلام لهذه الدراما وخاصة قنوات mbc على تعددها وهو ما يعكس في المقابل الخطورة الثقافية على الشعب العربي بصفة عامة والشعب الجزائري بصفة خاصة سواء على اللغة أو العادات أو التقاليد، ففي تهديد المضامين الإعلامية الدرامية على اللغة نجد مثلا الدراسات التي روجت إلى أن اللغة العربية الفصحى لا تلقى شعبية كبيرة عند جل الشعوب العربية لأنهم يشعرون أنهم في درس للغة العربية،[23] وبالتالي رسم صور سيئة عن اللغة العربية ودلالاتها، ومن جانب آخر نجد أن اللغة العربية أضحت تتخللها كلمات ومصطلحات نبع مصدرها من هذا الفضاء الدرامي الإعلامي نتيجة كثرة المشاهدة والتأثر إلى حد الاندماج، حتى أن المضامين الدرامية المدبلجة أصبحت تُقارن مع الدراما العربية وتبرز الحجم الواسع في الهوة بينهما بناءً على عامل اللغة كونه لديه حجم كبير في التأثير على الجماهير، كما نجد من ضمن الدراما المدبلجة إلى اللهجة السورية الإساءة في كثير من الأحيان للغة العربية الفصحى التي توظف فقط في مواقف لأمثال ساخرة باللغة العربية.

وإذا ما أشرنا إلى تأثيرات وتهديدات هذه الدراما على العادات والتقاليد المميزة لثقافة الجزائريين فنجد أن كثير من هذه العادات تخللتها شوائب الدراما التي أتت بها وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون الذي لديه تأثير واضح على الجماهير وتحديدا الشباب منهم بسبب الشخصيات التي يتم اختيارها والتي تتميز بالجاذبية وكذا طريقة معايشة هذه الدراما ويبرز هذا التأثير والتفاعل من خلال تقمص عديد الأمور المُسوق لها ثقافيا «اللباس، طريقة السير، بل حتى التفكير..» وهنا تبرز خطورة هذه الثقافة وتهديداتها على الأمن الثقافي للمواطن الجزائري.

وهكذا أضحى تراثنا الجزائري العربي في عاداته وتقاليده ولباسه ممزوجا مع الثقافة الغربية «الثقافة الوافدة» بل وأصبح يميل إلى التغييب، و امتد التهديد الثقافي إلى رغبة الاندماج مع هذه الثقافة الوافدة، أين نجد الجماهير العربية والجزائر ضمن أولى المراتب ممن اتجهوا إلى الدول التي تبث هذه الدراما تحت مظلة السياحة حيث قالت وزارة الثقافة والسياحة التركية أن عدد السياح المغاربة الوافدين على تركيا عرف ارتفاعا إذ بلغ عدد السياح المغاربة الذين زاروا تركيا في 2013 نحو 83 ألف، بزيادة 3% مقارنة مع عام 2012 الذي عرف زيارة نحو 78 ألف مغربي، وقال المصدر ذاته أن إجمالي عدد السياح القادمين إلى تركيا عام 2013 من 14 دولة عربية هي (الجزائر والمغرب وليبيا ومصر وتونس والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والعراق ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن إضافة إلى إيران) ارتفع بنسبة 9% عن العام 2012. [24]

في حين أن الدول العربية لديها تراث وهوية أبعد وذات عمق أكبر، مما يروج لها في الدول الغربية، فانتقلت الثقافة من التفكير والعادات والتقاليد إلى ممارسة التهديد على الأمن الثقافي العربي في حيثياته المتعددة، وصولا إلى التعدي على الثقافة والموروث الإسلامي، بسبل مسيئة له حيث أنه في أحد المسلسلات التركية السابقة(مسلسل نور) الذي حضي بنسب مشاهدة جد

مرتفعة، تم تصوير لقطة مسيئة لعاداتنا وثقافتنا العربية الإسلامية في قصر عثمان الذي يحتوي على خَلْفِية إسلامية، كانت تمثل مركز الخلافة العثمانية الإسلامية؛ (25) أين ازدادت بعدها الهجرة ضمن فكرة السياحة العربية، وفي إطار هذا الخطر الثقافي المهدد للمجتمعات العربية والإسلامية والجزائرية بخصوص الدراما التركية تم التطرق إلى ما يسوق له من أفكار ومفاهيم من قبل المختصين حيث تقول المختصة في علم الاجتماع «سعاد رويسات» لـ«العربي الجديد»، بأنّ «المسلسلات التركية تروج لثقافة وعادات هي محل بحث في مجتمعنا، كالجرأة والحرية المطلقة في العلاقات».[26] بل وأن هذا التهديد اتجهت جذوره إلى عمق آخر في بيوت الجزائريين كثقافة دخيلة على الأسماء، فاختل ميزان الأسماء العربية الإسلامية إلى أسماء دخيلة بعيدة الدال والمدلول عن واقعنا، ولأن هذه الدراما تدرك حجم التهديد الذي تمارسه من خلال قيودها المفروضة على المشاهدين والتي وجدت صدى ايجابي فقد عمدت حتى إلى التغيير مقابل السيطرة أكثر تحت عنوان التفتح الثقافي الظاهر والسيطرة الثقافية ضمنيا، وهو ما عكسته نتائج الدراسة السابقة الأولى تأثير الدراما التركية على سلوك الطلبة الجزائريين.

وإذا ما اتجهنا للحديث عن الدراما الهندية التي ليست بعيدة في مهدداتها على ثقافتنا العربية الإسلامية هي الأخرى فمن خلال المقالين اللذان تم عرضهما تتضح جذور المسلسلات الهندية في المجتمعات العربية والجزائرية من بينها حيث تسربت ثقافة الهند عبر الدراما الخاصة بها إلى الأسواق الجزائرية خاصة في ثقافة اللباس الذي أصبح زينة بديلة للباس التراث الجزائري لكلا الجنسين وتعدت ثقافة اللباس إلى تهديد ثقافة المعتقد، كما أشار إليه المقال 02، حيث أنه إذا ما تغلغلت العقائد الهندوسية إلى المجتمع الجزائري الإسلامي فسيصعب حينها إيقاف وعلاج تأثيرها، لأن الأساس الذي يستند إليه شبابنا هو الدين الإسلامي، بل إن الكثير من المتتبعين لمثل هذه الدراما يجهلون ثقافتها الضمنية، والتي هي مروجة عبر الأغاني الدرامية،

فهي رقصات معبرة عن لقطات شيطانية وشرك بالله يقومون به شكرا للإله الذي يعبدونه إضافة إلى عبادتهم للنار التي تكون حاضرة في جميع هذه المضامين، كما يتضح التهديد الثقافي عبر هذه الدراما الهندية المدبلجة في جعل المشاكل الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات العربية عاملا للتهديد في حد ذاتها.

الخاتمة:

بناء على ما سبق، يمكننا القول بأن مضامين الدراما الإعلامية التي تقدمها القنوات الفضائية على تعددها، تؤثر بدرجة سلبية أكثر منها إيجابية على الجانب الثقافي للأفراد والمجتمعات وهذا ما يفسر طبيعة التأثير التراكمي الذي تخلفه الدراما، التي أضحت تشكل مهددا يواجه سلوك وقيم واتجاه المتلقي العربي، نتيجة ما فرضته العولمة الإعلامية من تحولات عصرية تسعى إلى تجريد مقومات الأمن الثقافي، ما يستوجب في المقابل إعادة التفكير في خطورة هذه الثقافة الوافدة عبر المضامين الدرامية من خلال استراتيجيات مختلفة تنطلق من الذات والأسرة فالمجتمع.

يكون ذلك عبر تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ولأن القنوات *الإعلامية اليوم في سباق نحو تحقيق الصدارة دون مراعاة للذوق العام وكذا ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية التي هي أساس تحقيق الأمن الثقافي، فهي تبقى مقصرة في وظائفها إلى حد بعيد.

الهوامش:

1.محمود محمد سفر: الإعلام موقف، ط1، دار تهامة، المملكة العربية السعودية، 1982، ص21.

2.علي عبد الفتاح، إدارة الإعلام، ط 1، اليازوري، الأردن، 2014، ص11.

3.سمير محمد حسين: الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، دط ، عالم الكتب، القاهرة 1984، ص21.

4.عدلي رضا البناء الدرامي في الراديو و التلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة، ص35.

5.عبد المجيد شكري، الدراما الإذاعية، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص14- 13.

6.عز الدين عطية المصري: الدراما التلفزيونية مقوماتها وضوابطها الفنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية،كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة ،2010 ، ص34.

7.أشرف محمد مازن المناصير: اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الدراما التلفزيونية في قناة» mbc1دراسة ميدانية في الجامعة الأردنية وجامعة البيترا الخاصة»، مذكرة الماجستير في الإعلام،كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط،2011،ص12

8.عثمان حسن محمد حسن عربي: خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تنمية الأسرة والمجتمع تخصص العمل الطوعي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2012 . ص8 23/22، متاح على الرابط:

http://humansecuritysd.blogspot.com/2012/06/blog-post_03.html

9.زيد بن زايد أحمد الحارثي: إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري ووكلاء المدارس والمشرفين التربويين ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1429ه، ص28.

10.محمد شوقي الزين، الثَّقافة في الأزمنة العجاف (فلسفة الثقافة في الغرب وعند العرب)، منشورات ضفاف (لبنان)، ومنشورات الاختلاف (الجزائر)، 2013، ص 17.

11.كمال بوقرة، المسألة الثقافية و علاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية، دراسة بمؤسسة قارورات الغاز وحدة باتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008، ص40.

12.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية ونفسية و إعلامية، ماي،2003،ص 167، متاحة على الرابط www.kotobarabia.com

13.صفية نزاري :الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة لحالات الجزائر تونس المغرب مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون الأمن، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق، جامعة باتنة 2011/2010.

14. المرجع نفسه.

15.مقال بعنوان الإعلام وصناعة الثقافة منشور بتاريخ 2014/05/18 متاح على الرابط :

http://almansooriqtr.blogspot.com/2014/05/blog-post.html

16.عثمان حسن محمد حسن عربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

17.المرجع نفسه، ص 23.

18.نهلة محمد أحمد جبر: الأمن الثقافي « مفهومه وادواعيه وعوامل تحقيقه» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة مجلة شؤون عربية، ص136- ص139، متاح على الرابط http://arabaffairsonline.org/article?p=94

19.الإعلام وصناعة الثقافة مرجع سبق ذكره

20 . http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=286456%3Fprint

21.قابوش فهيمة وآخرون: تأثير الدراما التركية على سلوك الطلبة الجزائريين» دراسة ميدانية على عينة من طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة أم البواقي أنموذج»، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في الاتصال والعلاقات العامة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص36.

22.جريدة الشروق اليومي: الأربعاء 24 فيفري 2016 ، العدد 5019 ، ص15.

23. http://almansooriqtr.blogspot.com/2014/05/blog-post.htm

24.أمال أبو العلا، وزارة الثقافة والسياحة التركية، المغرب ثاني العرب زيارة إلى تركيا، متاح على الرابط:

https://www. m.aiyaoum24.com

25. الإعلام وصناعة الثقافة: مرجع سبق ذكره

https://www.alaraby.co.uk/miscellaneous /2016/3/14 /22/04/2016/13.5526.

إسهامات الإعلام التنموي في تحقيق التنمية وانعكاساتهما على الأمن الإنساني

أ. أمال باي

مقدمة

يعد الإعلام بمثابة المرآة التي تعكس ما يستجد في المجتمع ومجالات الحياة المختلفة من تطورات وتفاعلات، حيث يتسم العمل الإعلامي في المجتمع الحديث بأهمية كبيرة ترتبط بقدراته التأثيرية العالية في آراء واتجاهات وسلوكيات الجماهير، أين أصبح للإعلام دورا جوهريا في إحداث الحراك الاجتماعي، هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمحاكاة الجمهور لوسائل الإعلام، فوسائل الإعلام تعد بمثابة وسيط رئيس في إحداث عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي من خلال التأثير في المخزون المعرفي للأفراد عبر مختلف الرسائل الإعلامية التي تنشرها، ذلك أن مسؤولية تفعيل آليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية لا تقع على عاتق السلطات الحكومية فقط بل تمتد إلى منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من العملية التنموية ككل.

من هنا يأتي الدور المميز لوسائل الإعلام في الدخول إلى إشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في القرارات التنموية التي تهمهم، وتهم مستقبل أجيالهم، فوسائل الإعلام التي أضحت أفضل القنوات وأسرعها وصولاً لأعداد كبيرة من الجماهير على نحوٍ لم يسبق له مثيل. الأمر الذي يرفع من أهميتها وتواجدها في جميع العمليات المفصلية و المهمة للتحولات التنموية في أي خطط واستراتيجيات يتم وضعها، فقبل أن تتجسد الخطة التنموية في شكلها النهائي يكون الإعلام قد سبقها لجس نبض الجمهور في محاولة لجعل السلوكيات والأفكار المروج لها أكثر قبولا من طرف أفراد الجمهور المستهدف بقصد الحصول على استجابات في الاتجاه المرغوب فيه من قبل القائمين على المخططات التنموية، وهذه الاستجابة

إما تكون في صورة تصرفات سلوكية أو أي آثار ذهنية كالاتجاهات أو المواقف أو القناعات لدى الأفراد.

وهكذا نرى أن لكل من وسائل الإعلام والتنمية، رسالة مشتركة تهدف إلى تطوير المجتمع، وليس هذا التطوير إلا عملية تغيير حضاري، من خلال عملية التحفيز والتوعية لترسيخ الوعي لدى أفراد المجتمع لأنه أساس التغيير الذي تنشده الشعوب لخلق تنمية شاملة تسمح للمواطن أن يعيش حياة أفضل وأكثر تقدما يتحقق له من خلالها ارتفاع مستوى المعيشة، ويتغير معها أسلوب حياته بما يحقق له الرفاهية، الاستقرار والأمن الإنساني، فالحق في التنمية مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية، وهو بمثابة أحد الحلول الأنجع لمواجهة مجموعة من القضايا والتحديات المعاصرة التي تواجه عالمنا كاتساع فجوات الفقر ونقص الغذاء والأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة وارتفاع معدلات البطالة واضطرابات شعبية وتحديات ملحة أخرى تقف عائقا في وجه التنمية ومخططاتها.

وفي ظل الأهمية البالغة للإعلام التنموي في تحقيق برامج التنمية وانعكاسات هذه الأخيرة على الاستقرار والأمن الإنساني للدول والشعوب انطلقت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما هي إسهامات الإعلام التنموي في تحقيق التنمية والأمن الإنساني؟

ستتم الاجابة عن هذه الاشكالية من خلال العناصر التالية:

- اهمية الاعتماد على الاعلام لتحقيق المخطط الانمائي.
- دور الاعلام في دعم عمليات التنمية.
- الدور التنموي لوسائل الاعلام من خلال نظريات الاعلام.
- انعكاسات التنمية على الامن الانساني.

1- أسباب الاعتماد على الإعلام لتحقيق الخطط التنموية

دعت التطورات المتسارعة و التعقيدات المجتمعية التي تواجه عمليات التنمية إلى ضرورة مواكبتها بأحدث الأنشطة والتقنيات والتي يأتي على رأسها الإعلام التنموي، هذا الأخير الذي يسعى في مجمله لتحقيق فوائد مجتمعية سواء من خلال معالجته للعديد من الظواهر المرضية التي تعيق خطط وبرامج التنمية في المجتمع أو من خلال محاولته للترويج لأفكار وسلوكات جديدة داخل المجتمع بغرض تحقيق خطوه ايجابية نحو تحقيق التنمية، ذلك أنه على الرغم من أن قضية التنمية تحمل من الطموحات والتفاؤل الشيء الكثير لعموم المواطنين العاديين والمنشغلين بمسائل الاقتصاد والتنمية، إلا أن هذه القضية بحاجة إلى من يوصلها إليهم عبر الوسائل المناسبة، ويمكن إجمال أسباب اعتماد القائمين على البرامج التنموية على الإعلام في العناصر الآتية:[1]

- التغير المستمر والمتسارع في البيئة المحيطة والذي يعد أحد أهم العوامل المساعدة في ظهور الحملات التنموية بحيث يتوجب على المجتمع مواكبة هذه التطورات واقتناص الفرص المناسبة ليعيش الإنسان حياة أفضل وأكثر تقدما، يتحقق له من خلالها ارتفاع مستوى المعيشة ويتغير معها أسلوب حياته بما يحقق له الأمن، الاستقرار والرفاهية.
- تساعد وسائل الإعلام على طرح أفكار الجهات القائمة علي البرامج التنموية حول المواضيع التي تهم أغلبية أو كافة أفراد المجتمع حيث تدعوا إلى تبني هذه الأفكار نظرا لما تحمله من استحقاقات وفوائد ترفع من عجلة التنمية.
- تسهم وسائل الإعلام في معالجة الأزمات التي تعصف بالتنمية من خلال معالجة مختلف المواضيع والمسائل التي تثير انشغالات الجمهور بفتح مجال النقاش والحوار في جلسات إعلامية تستضيف من خلالها بعض المسؤولين

على مشاريع وبرامج التنمية وكذا المهتمين والباحثين في محاولة للوقوف على أبرز الأسباب والمعيقات التي تعرقل مسارات التنمية مع الحرص على تقديم الحلول المقترحة.

- يساهم التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات بما لها من تاثير في تجسيد الخطط التنموية التي تنعكس بالضرورة إيجابا على حياة الأفراد والأسر حيث تسهم مختلف الوسائط الإعلامية في الترويج للبرامج التنموية والإصلاحات الجديدة المنتهجة من قبل المسؤولين على برامج التنمية.
- تسعى وسائل الإعلام من خلال رسائلها إلى تعديل الاتجاهات المتعصبة حيث يؤدي الوعي الذي تنشره الحملات الإعلامية في أوساط الجماهير إلى إعادة النظر في العديد من القناعات التي تكونت لديهم حول بعض القضايا خلال فترات زمنية سابقة وخاصة بعد أن أصبحت وسائل الإعلام تسهم في نشر الأفكار المستحدثة مما يؤدي إلى إعادة بلورة فكر جديد قائم على الاستغلال الأمثل لبعض القطاعات أو المجالات التي كانت مغيبة في المجتمع والتي تسمح بإيجاد فرص عمل جديدة تسهم من جهة في تخفيض البطالة ومن جهة أخرى تعد مصدر دخل لرفع مستوى المعيشة.

2- دور الإعلام في دعم عمليات التنمية

يعد الإعلام من أهم أدوات التنمية بمختلف أنواعها، إذ أنه المساهم الأول و المباشر في خلق تلك الثقافة التنموية في أوساط المجتمع عن طريق انتهاجه لسياسة إعلامية توعوية، توجه السامع أو القارئ أو المشاهد إلى تبني سلوكيات تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام ومن بين الإسهامات التي يقوم بها الإعلام التنموي:[2]

- تزويد الجمهور بالمعلومات حول المواضيع والقضايا ذات الصلة بحياتهم والأخرى ذات النقاش الواسع والتي تتطلب إدخال تعديلات عليها بهدف تحقيق تقدم تنموي.
- إقناع الجماهير المستهدفة وإحداث تعديلات تدريجية في مواقفهم وسلوكياتهم باستخدام استراتيجيات وتكتيكات ممنهجة إما للانتقال من آراء إتجاهات أو مواقف معينة إلى أخرى جديدة «تغيير كلي» بما يخدم الحاجة إلى التأقلم مع الظروف المستجدة، أو بناء آراء واتجاهات، و بالتالي خلق مواقف جديدة لم تكن موجودة أصلا، بمعنى إدخال أفكار ومستحدثات جديدة تسهم في تحقيق تطوير المجتمع وتحقيق التنمية.
- تقليل حجم الخسائر الناتجة عن أنماط سلوكية لها تأثيرات سلبية على تحقيق الخطط التنموية على الصالح العام من خلال محاولة غرس الوعي لدى الجمهور. مثلا التوعية لترشيد السلوكات ضد التبذير.
- فتح باب النقاش الواسع حول القضايا التنموية، وصولا إلى جعل الموضوع التنموي جزء من الوعي المجتمعي والفكر المؤسسي.
- خلق روح المشاركة التنموية.
- إثارة المستوى العام للطموحات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ... وغيرها.
- تشجيع الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية.
- التركيز على تمجيد مبادئ الاعتماد على النفس والتقليل من الاعتماد الزائد على الموارد الخارجية كمصادر للنمو الاقتصادي.
- عدم التركيز على نشر المعلومات التنموية الاقتصادية فقط بل التوجه نحو تكريس الاتجاهات والسلوكيات نحو التنمية الشاملة.

- تشجيع الاستثمارات الداخلية وتصفية رأس المال الأجنبي وإقامة رقابة إعلامية فعالة على أنشطة الشركات الأجنبية.
- تحري الموضوعية والتصوير الدقيق والواقعي للبرامج التنموية والابتعاد عن المبالغة.

في الأخير يمكن القول أن الأهداف المراد تحقيقها من قبل القائمين على الخطط التنموية يجب أن تكون دقيقة، واضحة، شفافة ومقنعة بالإضافة إلى ضرورة توفر القدرات المادية والبشرية والتكنولوجية لدى القائمين عليها من اجل تجسيدها في الواقع.

3- الدور التنموي لوسائل الإعلام في التنمية من خلال نظريات الإعلام

3-1- نظرية انتشار المبتكرات وعمليات التنمية

تعد نظرية كيفية انتشار المبتكرات «الأفكار المستحدثة» إحدى الدراسات الإعلامية التي كان الهدف الأساسي منها كشف التغيير الذي يحدث في المجتمع من خلال الأفكار والأساليب الجديدة التي تروج لها وسائل الإعلام، وركزت هذه الدراسة من وجهة نظر علماء الاجتماع على الإجابة على سؤال محدد هو: كيف يمكن أن تتغير النظم الاجتماعية عن طريق نشر الأفكار المستحدثة. أما علماء الاتصال فركزوا على سؤال أخر هو: كيف يمكن أن تستخدم وسائل الإعلام لدعم ونشر الموافقة والقبول بالمنتجات والأفكار الجديدة، وأدت التراكمات والاجتهادات البحثية إلى توليد نظرية عامة في الإعلام تتناول جانبا كبيرا يتعلق بنشر الأفكار المستحدثة.

في هذا الياق تناول روجرز في كتابه «الأفكار المستحدثة وكيف تنشر»والذي نشرت طبعته الأولى عام 1962 والثانية 1971 بتلخيص الدراسات التطبيقية التي أجريت لسنوات عدة في الولايات المتحدة الأمريكية حول نشر الأفكار الجديدة، وأشار الباحث أن وسائل الإعلام والاتصال ضرورية لعملية التغيير الاجتماعي،

ويعود مصطلح انتشار المبتكرات بشكل عام إلى هذه النظرية الإعلامية حيث وضعت معايير قياسية للتعرف على درجات انتشار الأفكار والتقنيات الحديثة عبر الثقافات المختلفة.[3]

وقد بدأت الأبحاث المتعلقة بالنظرية خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي في جامعة «شيكاغو» الأمريكية، بتمويل من شركات الإنتاج التلفزيوني التي كانت تهدف لمعرفة تأثير بث الرسائل الإعلانية، وخلصت هذه النظرية إلى تقسيم الجمهور المستهدف من الرسالة إلى عدة فئات طبقا لاستجابة كل منهما للهدف. فالفئة الأولى هي «الرواد» أو المتبنون الأوائل وهم أول من يقتنع بالفكرة وتلي هذه الفئة فئة «المتبنين الثانويين» أو«المجددين» وهكذا تدريجيا حتى فئة «الكسالى» الذين يتأخرون في الاستجابة، تليهم فئة «المتخلفون» وهم آخر من يقوم بالسلوك.

3-1-1- عناصر نظرية انتشار المبتكرات

تعتمد نظرية انتشار المبتكرات على أربع عناصر: - **الابتكار – المبتكر وهو**: أي فكرة جديدة أو أسلوب أو نمط جديد يتم استخدامه في الحياة ويدخل إلى النظام الاجتماعي.

إنه الجدة المتصورة للأفكار والممارسات والأهداف لدى الفرد وأي فكرة يراها مواطنو المجتمع بأنها جديدة ستنطبق على هذه العملية.

- **الاتصال**: عملية الانتشار هذه تتم عبر قنوات الاتصال الجماهيري أو الاتصال الشخصي.
- **الوقت**: والذي يعني أن انتشار المبتكرات سيتم عبر مرور الزمن، فالوقت ضروري لانتشار المبتكرات وفي تبني الناس لهذه المبتكرات.
- **الأعضاء في النظام الاجتماعي**: فالمبتكرات موجهة إلى أفراد في مجتمع ما تربطهم مجموعة من العلاقات وبالتالي فانتشار المبتكرات يعتمد على الاتصال.

وترى هذه النظرية بأن قنوات وسائل الإعلام أكثر فعالية في خلق معرفة حول المبتكرات، بينما تكون قنوات الاتصال الشخصي أكثر فعالية في تشكيل المواقف حول فكرة جديدة.(4)

فهذا يتضح تماما في حصول الناس على معلومات عن الأفكار الجديدة (المبتكرات) وقدرتهم على التعرف عليها، ولكن ذلك لا يعني تقبلهم لتلك الآراء ويكون للاتصال الشخصي الدور الأساسي في تشكيل مواقف هؤلاء عن الأفكار الجديدة.

وقد ساهمت بحوث كل من «روجرز» و «شوميكر» إسهاما كبيرا في فهمنا لانتشار رسائل وسائل الإعلام وتأثيرها، حيث يقترحان نموذجا لعملية تقبل الأفكار من قبل المتلقي، يشتمل على مراحل أربعة يتخللها عامل الوقت وهي:(5)

- **المعرفة**: حيث يتعرض المتلقي إلى ابتكار موجود ويحصل على بعض المعلومات حول وظائفه.

- **الإقناع**: يكون الفرد محبذا أو غير محبذ للابتكار.

-**القرار**: ينهمك الفرد في نشاطات تقود إلى الاختيار إما تبني الابتكار أو رفضه.

وتشمل عملية اتخاذ المتلقي قرارا حول الابتكار أربع خطوات متتابعة:

- **وجود حافز**، إذ يشعر المرء أن هناك حاجة للفكرة الجديدة «الابتكار» ومصلحة له فيها وينطبق ذلك على الأفكار التنموية.

- **مبادرة الفكرة الجديدة** «الابتكار»في النظام الاجتماعي إذ تدخل الفكرة للمجتمع باعتبارها أمرا جديدا لم يعرفه المجتمع من قبل.

- **شرعية الفكرة** «الابتكار» إذ يتم قبول الفكرة من حيث المبدأ ولا يعترض عليها.

- **قرار تنفيذ الفكرة** « الابتكار».

- **التثبيت**: يبحث الفرد عن تدعيم قراره حول الابتكار، ولكنه قد يراجع قراره السابق إذا تعرض لرسائل تتعارض مع الابتكار.

3-1-2- محددات قبول وانتشار المبتكرات

ليست كل الأفكار والمبتكرات على قدر واحد من التكافؤ من حيث انتشارها، وذلك نظراً لوجود عدد من المحددات الأساسية التي تحدد مدى ذيوع وانتشار المبتكرات وتتلخص هذه المحددات أو الخصائص فيما يلي [6]:

- **الميزة النسبية**: فالمستحدث قد يكون مشابهاً لشيء آخر موجود بالفعل، ولكن المهم هو مدى إدراك الأفراد للمزايا النسبية للفكرة الجديدة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو مدى الاقتناع بمزاياه وكلما زاد إدراك الفرد للمزايا النسبية للمستحدث زادت سرعة انتشاره بين أفراد الجمهور.

- **سهولة الفهم، درجة التعقيد**: وتعني مدى إدراك الفرد للمستحدث على أنه سهل الفهم والاستخدام. وتختلف المستحدثات في مدى سهولة فهمها والتعامل معها، وكلما كانت الفكرة الجديدة سهلة التعامل والفهم زادت سرعة انتشارها. وهذا يتوقف الى درجة كبيرة بمستوى وعي الجمهور.

- **التوافق الملائم**: فكلما أدرك الفرد أن هذه المبتكرات تتفق مع ما لديه من قيم واحتياجات وخبرات سابقة زادت سرعة انتشارها.

- **القابلية للتجريب**: وتعني مدى قدرة الفرد على تجربة المستحدث على نطاق محدود قبل أن يتخذ القرار النهائي بشأنه وكلما كان الفرد قادراً على تجربة المستحدث زادت فرصة تبنيه له حيث أنه يمكن أن يتعرف على المزايا النسبية للمستحدث من خلال هذه العملية.

- **وضوح النتيجة**: وتعنى مدى وضوح استخدام أو تبني المستحدث، فكلما كان من السهل على الفرد أن يلاحظ هو والآخرون نتائج تبني المستحدث زادت سرعة

انتشاره، وتتيح هذه الخاصية للفرد أن يتحدث عن المستحدث مع الآخرين مما قد يزيد من قناعتهم الخاصة بفوائده.

ويرى حسن عماد مكاوي أن هناك عدد آخر من المحددات التي تؤثر في عملية انتشار المبتكرات السابق ذكرها كما يلي:[7]

- طبيعة المجتمع والنمط الغالب علي تفكيره.

- **التكلفة المادية للمبتكر**: فهناك علاقة إيجابية بين تكلفة المبتكر، ومدي تبني الفرد له ، وسرعة انتشاره. وبعبارة أخرى كلما زادت التكلفة المادية المبتكر قل الإقبال عليه خاصة من فئات «الأغلبية المبكرة، والأغلبية المتأخرة».

- **المستوى الاجتماعي والتعليمي الغالب على أفراد المجتمع**: فكلما ارتفع المستوى التعليمي وكثُر المتعلمون في المجتمع زادت سرعة انتشاره.

- **نوع المجتمع**: فكلما كان المجتمع أكثر تحضراً وتمدناً – زاد إقبال أفراده على كل ما هو جديد و مبتكر.

- **العادات والتقاليد السائدة في المجتمع**: فالمجتمعات التي تسودها قيم السلبية واللامبالاة وعدم المشاركة – لا تتقبل كل ما هو جديد بسهولة، لذلك نجد أن المستحدثات والتقنيات الحديثة تنتشر بسرعة البرق في المجتمعات الغربية وهو أمر تفتقده المجتمعات الشرقية بصفة عامة، ومن هنا نجد أن المستحدث ينتشر في المجتمعات الشرقية بعد أن يكون قد صار قديماً في المجتمعات الغربية المتقدمة فكراً وعلماً وثقافةً. ومن هنا فمن المفترض أن تتوافق الأفكار المستحدثة مع العادات والتقاليد الغالبة على المجتمع كي تتمكن من البقاء و تحقق الانتشار.

كل هذه المحددات والمراحل الأساسية التي تمر بها عملية انتشار المبتكرات تنطبق بصورة كلية على عمليات التنمية فالبرامج التنموية قبل أن يتم تجسيدها تنطلق من كونها أفكارا مستحدثة تسعى وسائل الإعلام لإبلاغها للجمهور لتهيئة الجو المناسب

لتبنيها والشروع في تطبيقها، وبقدر ما تكون مقبولةفإنها تحقق الأمن للإنسان الذي يتعامل معها.

3-2- نظرية اجتياز المجتمع التقليدي وعمليات التنمية

قدم هذه النظرية عالم الاجتماع «دانيال ليرنر» في دراسته لدور وسائل الإعلام في التنمية القومية لاجتياز المجتمع التقليدي، لاختبار دور وسائل الإعلام في الإقناع والتأثير على الاتجاهات، والعقائد والقيم وكانت النظرية في مجملها حصيلة أبحاث منسجمة أجريت في تركيا ولبنان ومصر وسوريا والأردن و إيران في مطلع الخمسينات من القرن الماضي.(8)

والنموذج كما يقدمه «دانيال ليرنر» تعتبر أن النسق الغربي في التحديث هو غريب من ناحية تاريخية فقط، ولكنه عالمي اجتماعيا، و النموذج الذي تطور تاريخيا في الغرب حقيقة تاريخية، وهو يرى أن القواعد الأساسية للنموذج الغربي تظهر ثانية في جميع المجتمعات التي هي طور التحديث في جميع القارات، بغض النظر عن العرف و اللون و العقيدة.(9)

ويرى «ليرنر» أن التحضر هو اتجاه عقلاني من نمط الحياة التقليدية إلى نمط حياة جديد تزداد فيه مساهمة الأفراد وأن المجتمع التقليدي لا يأتي ولكنه يزول فالمدينة تتسع لتشمل القرى وتتعلم نسبة أكبر من الأفراد ويزداد الإقبال على التعرض بوسائل الإعلام وتزدادا قدرة الفرد على التقمص الوجداني، أي تصور الفرد لنفسه في مواقف وظروف الآخرين ثم يتبع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية.

ومن ثم لابد أن نعرض عناصر النموذج متكاملة كي نتعرف على موقع وسائل الإعلام و دورها التنموي في نموذجه، يتمثل نموذجه بالعناصر الثلاث التالية: (10)

أ- التقمص الوجداني أو الشخصية المتحركة.

ب- وسائل الإعلام كأداة لتحريك الناس.

ج - نظام التحديث.

أ- التقمص أو الشخصية المتحركة

يرى «ليرنر» أن هناك خاصية سيكولوجية تصاحب التطورات الاجتماعية وهذه الخاصية هي مقدرة الأفراد على التخيل أو تصور أنفسهم في مواقف الآخرين ، وحين يظهر عدد كبير من الأفراد القادرين على التقمص الوجداني في أحد المجتمعات ندرك أن هذا المجتمع في طريقة للتطور السريع.

ويرى «ليرنر» بأن الإنسان المتحرك يتميز بمقدرة عالية على التماهي (التوحد بالآخرين) مع أشكال جديدة لبيئته ومن ثم فإنه يصبح مسلحا بآلية - ميكانيزم - يحتاج إليها ليدمج فيها متطلبات جديدة تنتج عن الخبرة الخارجية لمعيشته وهو يرى أن هذه الآلية (التماهي) تعمل بطريقتين أسماهما بالتقمص الذي يتم:

- بالإسقاط: الذي يسهل التماهي وهو يعني تحديد صفات تكون مفضلة لدى الشخص المستهدف من صفات موجودة عند الآخرين، و يأخذ هذا الشخص هذه الصفات ويقوم بإسقاطها على ذاته ويبرز ذلك بقوله (لأنهم يشبهوني أخذت صفاتهم). (11)

- بالإدماج: الذي يوسع التماهي، وذلك بأن يقوم الشخص المستهدف بنسبة صفات محدد عند الآخرين «النجاح، التفوق، التجديد»، وغيرها من الصفات الايجابية، ويقوم بإدماج هذه الصفات في ذاته و يبرز ذلك بقوله: «إنني مثلهم أو أحب أن أكون مثلهم» ونرى الفرق بين الآليتين يكاد يكون وهميا، فكلاهما كما يشير «ليرنر» سيقود إلى نفس النتيجة و لذلك أسماهما بالتقمص كاختصار لها بين الآليتين والذي اعتبره هاما في تسهيل دور وسائل الإعلام و ما يمكن أن تحققه من تأثير. (12)

ب – استخدام وسائل الإعلام لتحريك الناس

يرى «ليرنر» أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في دفع الناس وتحريكهم نحو التقمص الوجداني، ففي عصرنا الحالي يتسارع دور وسائل الإعلام في المجتمع ويتسارع معه بروز الدور الهام للتقمص في عملية التنمية والتحديث في المجتمعات النامية التقليدية إذ يلعب كآلية داخلية للأشخاص تجعل من الأفراد يحاولون إسقاط هذه النماذج على أنفسهم ويعايشونها ونتيجة لزيادة انتشار وسائل الإعلام وتغلغلها في حياة الأفراد فإنها تسارع من عملية التقمص الوجداني.[13]

ج- التحديث:

يلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية حيث تسير التنمية والتحديث بشكل متوازي منذ أكثر من قرن في أنحاء كثيرة من العالم فنجد أن مفهوم التحديث يرتبط بالتنمية ليعني التغير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جهة وبالتغير في البناء الاجتماعي من جهة ثانية.

ويختلف المفهوم باختلاف الحقول المعرفية فيرى الاقتصاديون التحديث على أنه استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد، في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز والاختلاف بين المجتمعات ودرجة النمو ونوعية التغير.

والتحديث بشكل عام، يعني التقدم و يرتبط بالتنمية، فإما أن يكون تطوراً تكنولوجياً أو اجتماعياً أو نفسياً وهو يشير إلى الحالة التي تحول فيها المجتمع من حالة إلى حالة أخرى، تغير حضاري مقصود ومخطط ومقدرة تكاليفه ووسائله ونتائجه.[14]

4-التنمية وانعكاساتها على الأمن الإنساني:

إن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، تهدف إلى تحقيق التوازن وتحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة الدخل والعمل المستمر في توسيع الهياكل الإنتاجية والخدمية كماً ونوعاً التي يستوجب على الدولة والمصالح المعنية أن تقوم بها لما يتوافر لها من قدرات تستغلها للتغلب على المعوقات الخاصة بعملية التنمية، وقد نالت التنمية بأبعادها المتعددة النصيب الأوفر من البحث والدراسة المتعمقة والمستفيضة من قبل الدول والمنظمات والهيئات، وأُنشئت لها مراكز الدراسات المتخصصة التي تُعنى بمؤشراتها وتعمل على تحليل أبعادها لعلاقتها المباشرة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ولم تعد البرامج التنموية قائمة على الجانب الاقتصادي فقط بل أصبحت تعنى بكل الجوانب الاجتماعية والثقافية حيث تتصدر الإجراءات والآليات الموجهة لمكافحة الآفات الاجتماعية التي يأتي على رأسها التصدي للفقر وتحسين مستوى المعيشة. ومن هنا يمكن القول أن معالجة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الغذاء والدواء اللازم، يعمل على تهيئة بيئة متوازنة، التي بدورها تنعكس على تحقيق الأمن والاستقرار وزيادة الرفاه الاجتماعي لأنه حيثما كان الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتردي الخدمات، وبالتالي ضعف وانخفاض معدلات التنمية انعكس ذلك على عدم الاستقرار واختلال الأمن وتفشي الظواهر الإجرامية.[15]

وقد عرف جيمس سميث – المدير التنفيذي لبرامج الأمم المتحدة الانمائي في تقريره «مبادرة من أجل التغيير» – التنمية على أنها «تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل ان تدمرها وتمكن الناس بدل تهميشهم وتوسع خياراتهم وفرصهم للمشاركة في القرارات

التي تؤثر في حياتهم إنها تنمية في صالح الفقراء والطبيعة تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدل بينهم».[16]

ومن خلال هذا التعريف، يمكن استنتاج العلاقة بين التنمية والأمن الإنساني من خلال ما توفره التنمية من استقرار وتوازن وتمكين للأفراد بشكل عادل يسهم في إعطاء فرص للأفراد المهمشين والفقراء وبهذا يتم التخلص من مفرزاتهم السلبية في المجتمع فتقل الجرائم والصراعات والنزاعات والانتفاضات ويحل الأمن حيث تسعى مجمل الخطط التنموية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تصب كلها في صالح تحقيق الاستقرار والأمن الإنساني ندرجها كما يلي: [17]

- يسهر القائمون على وضع البرامج التنموية على الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي حيث وكما هو معروف أن الإنتاج في الدول العربية على سبيل المثال، يرتكز على عدد محدود من المنتجات أو القطاعات «المحروقات» وهذا يمثل نقطة ضعف بارزة تستغلها الدول الأخرى ذات الاقتصاد المتنوع لفرض التبعية الاقتصادية، والتي تنعكس فيما بعد على الجانب السياسي فتخلق تبعية سياسية تهدد في كل فترة الأمن العام للدولة و كذا الأمن الإنساني وتسهم في إفقار الدول وإضعافها لهذا تسعى الخطط التنموية إلى توجيه الحكومات والشعوب إلى الاستغلال الأمثل لمختلف الثروات والقطاعات بهدف بناء اقتصاد قوي متنوع ومتكامل.
- تعنى التنمية بمسألة تحقيق الأمن الإنساني وذلك من خلال توفير الحماية والتمكين للأفراد ومجتمعاتهم، إذ تخصص مجتمعات كثيرة جزء هاما من مواردها لحماية الدولة والشعب من المخاطر الموجودة والمحتملة.
- تسعى المخططات التنموية إلى العمل على توفير الحد الأدنى من مستوى العيش في كل مكان.
- تحرص على ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية.
- تمكين الجميع من التعليم.

- كما تسعى كذلك إلى تقليص مظاهر الفقر الذي يعد ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية سياسية، حيث يشكل الفقر أحيانا تهديدا سياسيا من خلال ما يفرزه من أخطار تهدد أمن واستقرار البلدان، فتنتشر الاحتجاجات وتسقط الحكومات...لهذا تسعى المخططات التنموية دائما إلى محاولة امتصاصه سعيا منها لتحقيق مستوى معيشي أفضل للفرد وكذا تحقيق الأمن الإنساني للبلدان.
- تهدف برامج التنمية إلى ضمان الأمن الغذائي وتشجيع الإنتاج المحلي والتقليل من التبعية السوقية وبالتالي تحقيق نوع من الاستقلالية التي تنعكس بدورها على مكانة الدولة وأمنها.

مقابل ذلك، نجد انعكاس الوضع الأمني على تحقيق برامج التنمية، حيث أن استتباب الأمن مهم جدا لإتاحة الفرص الملائمة للإجراءات التنموية الإصلاحية لتأخذ مسارها الصحيح في تأهيل الاقتصاد الوطني حتى يأخذ السوق الاستثماري طابع الأمن. هذا الأخير الذي يعد محددا أساسيا للاستثمار الناجح. حيث أن حالات الانفلات الأمني تعمل وبصفة مباشرة وجذرية على إعاقة تقدم الخطط التنموية بسبب تعطيل وتجميد الأعمال جراء ما تتعرض له من تخريب يكلف المستثمرين مبالغ مالية ضخمة.

يتأكد مما سبق، أن العلاقة بين التنمية و الأمن الإنساني هي علاقة وثيقة، فالأمن هو ما تحققه التنمية وتتحقق به وتتبادل معه مقومات الاستقرار والتطور باعتماد أحدهما على الآخر، فلا تنمية دون نظام أمني ودفاعي واقتصادي ولا نظام أمني ودفاعي واقتصادي دون تنمية توفر مقوماته.

الخاتمة

نخلص إلى أن التنمية ضرورة ملحة وحتمية، وهي مقاربة شاملة ومتنوعة الاختصاصات ومتكاملة بحيث لا يمكن لها النجاح دون وجود مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تسهم في إنجاحها كالإعلام التنموي الذي يساعد في تحقيق نصف جهود ومخططات القائمين على البرامج التنموية وربما أكثر من خلال برامجه الإعلامية والتوعوية التي تسهم في إيجاد بيئة واعية ومثقفة لها قابلية أن تحتضن مختلف البرامج التنموية، ولعل أحد المتغيرات الأساسية الأخرى التي لها تأثيراتها المباشرة على نجاح المخططات التنموية هو متغير الأمن الإنساني، حيث أنه من مستلزمات التنمية وجود وإيجاد بيئة هادئة ومستقرة تحظى بالأمن، فالأمن هو ما تحققه التنمية وتتحقق به وتتبادل معه مقومات الاستقرار والتطور باعتماد أحدهما على الآخر، فلا تنمية دون نظام أمني ولا نظام أمني دون تنميةن إذ ينعكس هذا وذاك على تحقيق أمن إنساني يعزز مكانة الانسان ويرفع من قيمته ويحفظ كرامته.

الهوامش:

1- محمد ابراهيم عبيدات: التسويق الاجتماعي الأخضر و البيئي، ط1، دار وائل للنشر، عمان،2004، ص ص 18-19.

2- فاتن عبد الفتاح العبهري: دور الاتصال الشخصي في الحملة الإعلامية لمنظمة اليونيسيف، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص،ص 24-25.

2 - محمد منير حجاب: الاعلام والتنمية الشاملة، ط2، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص، ص 280-281.

3- (www.wikipidia.org , 16:57 ,2012-4-5)

4- صالح خليل أبو اصبع: الاتصال والإعلام في المجتمعات العربية المعاصرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط5، عمان، 2006، ص133.

5- صالح خليل أبو اصبع: المرجع السابق، ص 134.

6- فرح الكامل: بحوث الإعلام والرأي العام، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة،2001، ص ص 69-71.

7- حسن عماد مكاوي: الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط4، القاهرة، 2004،ص258.

8- حسن عماد مكاوي: المرجع السابق، ص 270.

9- صالح خليل أبو أصبع: المرجع السابق، ص 152.

10- صالح خليل أبو أصبع: المرجع السابق، ص 153.

11- صالح خليل أبو أصبع: المرجع السابق، ص، ص 153- 154.

12- محمد منير حجاب: ص،ص 280-281.

13- فرح الكامل: المرجع السابق، ص،ص 69- 71.

14- حسن عماد مكاوي: المرجع السابق، ص 272.

15- وليد عبد جبر: الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة، مجلة كلية التربية، العدد السادس، العراق، دت، ص201.

16- البشير شورو: الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، المؤتمر العالمي للأمن الإنساني في الدول العربية، 2005، الأردن، ص 197.

17- وليد عبد جبر: المرجع السابق: ص، ص197 - 200.